ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الإدارة العامة للدراسات العليا والبحوث

الجامعة الأسمرية الإسلامية

إدارة الدراسات العليا

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم العقيدة والفكر الإسلامي

القواعد ومفاهيم المصطلحات وصور النقد في كتاب "الإيمان" لابن تيمية(ت: 728هـ)

" دراسة تحليلية نقدية "

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة التخصص العالي "الماجستير" في العقيدة والفكر الإسلامي

مقدم من الطالب

منصور عمر سالم أبوخريص

إشراف الأستاذ الدكتور

الصديق عمر يعقوب

للعام الجامعي: 1437 – 1438 هـ

!

ٹ ڈ چ ڈ ۀ ۂ ہ ۔ ہ ہھ ہ ھ ھ ے
ےئ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇۆ ۆ ۈ ۈ ۇ ۋ
ۋ ووۆ ۋ ۇ ې ې ۑ ۑد ئ ئا ئه ئه ئو
ئو ئۇئۇ ئۆ ئۆ ئۈ
ئۈئې ئې ئې ئىئى ئىى ىٔ چالبقرة: ٢٥٥

ث.

الإهداء

إلى قبلة العارفين، ومنارة العلماء العاملين، إلى النبي الأمي، الذي علم العلماء سيدنا محمد ☺ الذي بعثه الله رحمة للعالمين، فأخرج الناس من الظلمات إلى النور، وإلى آل بيته الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وإلى العدول من حملة العلم الذين ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وإلى الذين دأبوا على معرفة الرجال بالحق، لا معرفة الحق بالرجال.

وإلى حراس العقيدة، وحماة الشريعة، وأنصار السنة، من أهل العلم

والدعاة.

إلى عشاق العلم وطلابه في كل أنحاء العالم الإسلامي عامة، وإلى علماء وطلاب العقيدة خاصة، الذين يكرسون جهودهم وأوقاتهم للدفاع عن العقيدة الإسلامية الصحيحة.

إلى كل هؤلاء أهدي لهم هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

انطلاقاً من قول الله عز زجل: **چ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ چ**[1]، وقول النبي - ☺ - (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)[2].

- أشكر الله تعالى أولا وآخرا على فضله وتوفيقه وامتنانه، أن هيأ لي الأسباب لإنجاز هذا العمل، بفضل من لدنه، وأسأله عز وجل أن يتقبله أحسن القبول، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.
- كما أخص بالشكر والعرفان لأستاذي القدير المشرف فضيلة الأستاذ الدكتور الصديق عمر يعقوب، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة ومتابعتها، والذي بذل جهده ووقته في سبيل إنجاز هذا العمل، بتوجيهاته القيمة، وملحوظاته الرشيدة، وآرائه السديدة، فكان خير عون لي بعد الله عز وجل، في تذليل الصعاب والمشكلات، فجزاه الله عني خير الجزاء، ومتعه بموفور الصحة والعافية، ورزقه من خيري الدنيا والآخرة، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته.
- كما أشكر الأستاذين الفاضلين، الذين تفضلا مشكورين بقبول مناقشة هذا العمل، لإضفاء لمسات علمية قيمة على هذا البحث من معين علمهما، لإخراجه على أحسن صورة وأكمل وجه.

---

(1): سورة النمل الآية: (19).
(2): أخرجه الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، حديث رقم: (1955). وقال : حسن صحيح.

- والشكر موصول إلى عميد كلية الدعوة وأصول الدين، بالجامعة الأسمرية الإسلامية، ورئيس قسم العقيدة والفكر بالكلية، وكل الأساتذة العاملين بكلية الدعوة وأصول الدين خاصة، والجامعة عامة.
- والشكر والعرفان موصول أيضا إلى والدي الكريمين العزيزين، وزوجتي الوفية المخلصة، الذين هيئوا لي الجو الملائم لإتمام هذا العمل، فأسأل الله العلي القدير أن يجعل ذلك في موازين حسناتهم.
- كما أشكر كل من مد لي يد العون والمساعدة؛ لإتمام هذا العمل، فجزى الله الجميع خير الجزاء، وبارك الله فيهم، ممتثلا فيهم قول النبي ☺ : (من صُنع إليه معروف فقال لفاعله: جزاك الله خيراً فقد أبلغ الثناء)[1].

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المقدمـــــة

[1] رواه الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، حديث رقم (1958)، وقال: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب، حديث رقم (1/ 415)، وقال المعروف،

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، أكمل العالمين إيماناً، وأحسنهم خلقا، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وعلى آله، وصحبه، ومن سار على نهجه، واتبع سنته، إلى يوم الدين.

وبعد: فإن العلماء على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم، قد صنفوا وأكثروا من التصنيف، في العديد من العلوم: كأصول الدين والفقه وأصول الفقه والسير والمغازي وغيرها من العلوم، فكانوا متفقين في عديد من المسائل تارة، ومختلفين تارات، وبالنظر إلى العديد من مصنفاتهم، يجد القارئ أنَّ اختلافهم غالباً ما كان اختلافا في الفروع دون الأصول، واختلافهم هذا مرجعه إلى مدى صحة الرواية عند كل عالم إن كان النص ظني الدلالة، أو في فهم النصوص وسياقاتها إن كان النص قطعي الدلالة، وهذا الاختلاف ليس عيبا أو نقيصة، بل هو سنة الله في خلقه، فقد اختلف الصحابة ـــ τ ـــ في بعض المسائل، وهم بين ظهراني الرسول الكريم ـــ ρ ـــ والكتب الإسلامية ملأى بمثل هذه المسائل، التي اختلف فيها الصحابة، ولكن اختلافهم لم يكن إلا في الفروع، غير أنهم لم يتعرضوا إلى مسائل العقيدة؛ لأنهم يؤمنون بما جاء في كتاب الله، ويفوضون المعنى إلى الله تعالى، ومرجع ذلك دائما إلى فهم النصوص، وكان ذلك طيلة القرون المفضلة الثلاثة الأولى، ولكن بعد هذه القرون بدأت تتسع رقعة العالم الإسلامي، ودخل الناس في دين الله أفواجا، واختلطت الحضارة الإسلامية بالحضارات والثقافات الأخرى، وتأثر بعض علماء المسلمين بتلكم الثقافات، وبخاصة علوم الفلسفة والمنطق وغيرها من العلوم، فدب الاختلاف بين العديد من علماء الإسلام، وتباينت الأفكار والاتجاهات، فانبثقت عنها العديد من الفرق والطوائف، وكان لكل فرقة من الفرق آراؤها ومذهبها الخاص بها، فكان من نتائج تباين هذه الأفكار، ظهور الجدل والمناظرة، سواء بين علماء المسلمين

وأصحاب الديانات الأخرى، أو بين هذه الفرق الإسلامية فيما بينها، لأن العديد من الفرق والعلماء تأثروا بالعلوم الأخرى، فغلَّبوا العقل وما وصلت إليه أفكارهم وآراؤهم على النقل، وتلقفوا المتشابه وطوعوه بما يتفق وآراءهم، وهؤلاء كالمعتزلة، فخرج على هؤلاء العلماء، علماء آخرون، جادلوهم، وحاوروهم، بالعقل والنقل، والمحكم والمتشابه، وحاولوا تغليب النصوص، دون إقصاء للعقول، فما كان فيه نص محكم، أخذوا به، وفوضوا المعنى إلى الله تعالى، وإذا كان غير ذلك، استعملوا العقل دون أن يطلقوا له العنان، وهؤلاء كالأشاعرة والماتريدية، وبين هؤلاء وأولئك ظهر علماء آخرون نادوا بالرجوع إلى ما كان عليه السلف أي القرون الثلاثة الأولى المفضلة، وترك التأويل والجدل، إلا أن الكثير من أنصار هذا الاتجاه استعانوا هم أيضاً بقواعد المنطق ومذاهب فلسفية لمناصرة آرائهم، فنتج عن كل ذلك اختلاف وتباين في الأفكار والآراء وظهر العديد من المصطلحات والتعريفات لكثير من المسائل وكيفية عرضها ونقدها، ووضع أسس وقواعد، فكان لكل فرقة من الفرق، أو عالم من العلماء، مصطلحاته وانتقاداته، وأحياناً يؤسس قواعد وتأصيلات، وبخاصة في المسائل التي كثر فيها الجدل والمناظرة. وفي هذا الشأن استوقفني كتاب "الإيمان" لابن تيمية ـــ ؒ ـ فبقراءة محاوره وفصوله، بدا لي أنه حين كتبه مؤلفه قد عايش أجواء هذا الاختلاف، ولذا فقد ألزمت نفسي بالبحث والدراسة في هذا الموضوع، وقد اخترت عنواناً لبحثي هذا:

(القواعد ومفاهيم المصطلحات وصور النقد في كتاب الإيمان لابن تيمية)
"دراسة تحليلية نقدية".

وقد تم اختيار هذا العلَم وهذا الكتاب لأسباب منها:

أولا: شخصية عبقرية، أثْرت المكتبة الإسلامية والتراث الإسلامي بالكتب والرسائل، وهو ذو عقل نير، وفكر ثاقب، له القدرة الفائقة على المناظرة والجدل، سريع البديهة في إقامة الحجج والبراهين على المحاجج.

ثانياً: شخصية جدلية بين الأوساط الإسلامية، فمنهم من يصفه بشيخ الإسلام، ومنهم من يعده من مثيري الشغب في العقيدة، فهو شخصية تعد محل خلاف بين كثير من العلماء والمفكرين في مختلف العصور، فكان لابد من دراسة هذه الشخصية دراسة متمعنة حيادية، حتى تتبين الشخصية الحقيقية لهذا العلَم.

ثالثا: باعتباره من العلماء المجتهدين، ذاع صيته في الآفاق، والبلاد الإسلامية، وله عقل ثاقب وعلم واسع، يدل على ذلك كثرة تآليفه.

رابعاً: باعتباره أحد العلماء الذين لهم آراؤهم

ومصطلحاتهم الخاصة بهم في كثير من المسائل.

وتكمن إشكالية البحث وسبب اختيار كتاب "الإيمان" لأسباب منها:

أولا: أن الكتاب متعلق بالإيمان وبه من المصطلحات وصور النقد ما شجعني في البحث بين طياته.

ثانيا: الكتابة عن شخصية مثل ابن تيمية من خلال كتبه، يستلزم تتبع كل جزئيات الكتاب المدروس، جزئية جزئية، وهذا يتعسر مع كتبه الأخرى، مثل كتاب مجموع الفتاوى، أو كتاب درء تعارض العقل والنقل، وغيرهما؛ لكبر حجمها.

ثالثا: الكتاب مصنف في الإيمان، وما يخص عقيدة المسلم، دون التعرض إلى أي مسائل أخرى من مسائل الدين، كالفقه مثلا، إلا النزر اليسير، مما يسهل على الباحث معرفة أفكار ابن تيمية وكيفية عرضها.

رابعاً: هذا الكتاب الذي ضمنه ابن تيمية ـــ رحمه الله ـــ العديد من المصطلحات والمفاهيم، كما نقد فيه بعض الفرق، وبعض العلماء، حول بعض المسائل العقدية مثل: معنى الإيمان، ومسألة الاستثناء في الإيمان، وكذلك مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، ومسألة الحقيقة والمجاز في ألفاظ القرآن الكريم، كل هذه المسائل وغيرها تحتاج إلى دراسة متأنية ناقدة بعين الباحث الموضوعي بعيداً عن التعصب لآراء هذا العلَم أو غيره.

فهذه الأسباب وغيرها قد دفعتني للكتابة في هذا الموضوع. فهذه خطة هي تصور لبناء البحث لهذا الموضوع، وفحوى هذه الخطة جملة محاور، يمكن بيانها على النحو الآتي:

أولاً: فكرة اختيار هذا الموضوع للبحث:

هذا الاختيار دعت ودفعت إليه دوافع أظهرها:

1ـــ الرغبة في متابعة القراءة، ومزيد الاطلاع، على قضايا أصول الإيمان، الكليات منها والجزئيات، والشُّعب، من خلال مقالات الأعلام، الذين عنوا بالكتابة في هذا الشأن، فأفردوه بالرسائل والمصنفات.

2 ـــ ما يبدو من قبل والآن في المحيط الإسلامي من تباين الاتجاهات، والحوارات وبخاصة الآن بين الشباب، حول بعض المسائل، في مفاهيم إيمانية، وبخاصة في متشابه الآيات، حول أسماء الله تعالى وصفاته، وأين هو الصواب بين التفويض والتأويل؟ وكيف هو الأمر بالنسبة لهذه الاتجاهات الفكرية؟

كما أنه قد تجدد الكلام عن الفرقة الناجية ومواصفاتها، وعن الإمامة وضوابطها، وعن الإمام ولزوم طاعته، وعن البيعة كيف ومتى تكون في ظل هذه الأوضاع السياسية المتقلبة؟.

3 ـــ ثم هذا الصراع الظاهر أو الخفي بين هذه المذاهب والفرق دعاة لأي منها، أو أدعياء. بدا لي أن

هذا الأمر انعكاس لتباين الأفكار، حول مفاهيم إيمانية، الفصل فيها: نصاً، أو ظاهرا وارد في مظانه وسياقاته، في آيات القرآن الكريم، وهو مبين في ثوابت روايات السنة، أما النزاعات، ونزعات الاختلاف فمرجعها: قصور في الفهم لدى بعض الأطراف، أو خلط في مفاهيم المصطلحات، وعدم ضبط لها، مع التباين بين مفاهيم المصطلحات القرآنية في هذا الشأن الإيماني العظيم، وبين المصطلحات الفكرية المستحدثة.

4 ـــ هذا الوضع يشغل بال المسلم، وبخاصة طلبة العلم. من ثم جاءت محاولة البحث هذه علها تكون مساهمة علمية وعملية، في هذه الأجواء.

5 ـــ وفي هذا الشأن استوقفني كتاب **(الإيمان)** للعالم (ابن تيمية رحمه الله) فبقراءة أولية لأهم محاوره، بدا لي أنه حين كُتب كان مؤلفه قد عاش أو عايش أجواء الاختلاف هذه فصنف وأكثر من التصنيف، وحاور وكثر محاوروه، ومعارضوه، وبخاصة بعد هذه الرسالة لأهل مدينة حماة وما حولها. وما كتاب الإيمان هذا إلا تفصيل لتلك الرسالة في جملة فصول.

6 ـــ ولعل ما سلف ذكره كاف للدفع إلى الكتابة في هذا الموضوع.

ثانياً: هل من دراسات سابقة؟

أما عن ابن تيمية ـــ رحمه الله تعالى ـــ ومصنفاته، وبخاصة في قضايا العقيدة، فإن المكتبة الإسلامية حافلة بهذه المصنفات بالوجيز منها والمبسوط، وقد تكفي الإشارة إلى موسوعته مجموع الفتاوى، ففي أجزاء هذه الموسوعة النصيب الأوفى لمسائل العقيدة، مع موسوعة درء تعارض العقل والنقل، أو موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول.

ولم أستقص ما يوجد على الشبكة من كتابات عن ابن تيمية، لكني لم أر بحثاً، أو دراسة بهذا العنوان الذي حدَّدْته لهذا البحث بمحاوره الثلاثة.

ثالثاً: المنهج المختار لعرض المادة العلمية لفصول هذا البحث ومباحثه:

فهذا المنهج تفرضه طبيعة هذا الموضوع، يتكافل فيه، الوصف مع الاستنباط، مع عرض بعض صور النقد الواردة في كتاب **الإيمان.**

رابعاً: مركب البحث: فصوله ومباحثه:

أولاً: المقدمة: ومضمون هذه المقدمة جملة إضاءات على محاور هذا الموضوع، ومن هذه الإضاءات:

1 ـــ أهمية عرض القواعد الكبرى لأصول الإيمان.

2 ـــ شعب الإيمان، مقالات في استقرائها من الكتاب والسنة.

3 ـــ علم أصول الدين، المصطلحات والمفاهيم.

4 ـــ صور من تباين مقالات الأعلام حول مفاهيم هذه

المصطلحات، فنشأ هذا التباين ونتائجه، لزوم النقد الموضوعي في دراسة هذه الموضوعات تأصيلا وتجديداً.

ثانياً: الفصل الأول: ابن تيمية وكتابه " الإيمان ": (موجز سيرة ورسم صورة).

المبحث الأول: محطات في السيرة العلمية لابن تيمية.

المبحث الثاني: المشهور من مصنفات ابن تيمية في أصول الدين.

المبحث الثالث: موقع كتاب " الإيمان " بين هذه المصنفات.

ثالثاً: الفصل الثاني: أمهات قواعد علم التوحيد في كتاب " الإيمان ".

المبحث الأول: أهمية القواعد في منظومة العلوم الإسلامية.

المبحث الثاني: القواعد وأهميتها في ضبط مسائل علم التوحيد.

المبحث الثالث: منهج ابن تيمية في تحديد القواعد.

رابعا: الفصل الثالث: المصطلحات والمفاهيم وصور النقد في كتاب " الإيمان".

المبحث الأول: مسلك ابن تيمية في تحديد مفاهيم المصطلحات في أبواب علم التوحيد.

المبحث الثاني: منهج ابن تيمية في النقد.

المبحث الثالث: أظهر صور النقد في كتاب " الإيمان ".

خامساً: الخاتمة:

وتتضمن جملة من النتائج التي توحي بها المباحث في فصول هذا البحث، ملحقة بجملة من التوصيات.

هذا والله الموفق لما فيه الخير والسداد وهو على كل شيء قدير.

الفصل الأول

ابن تيمية وكتابه " الإيمان "

(موجز سيرة ورسم صورة).

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: محطات في السيرة العلمية لابن تيمية.

المبحث الثاني: المشهور من مصنفات ابن تيمية في أصول الدين.

المبحث الثالث: كتاب "الإيمان" وموقعه بين مصنفات ابن تيمية في أصول الدين

المبحث الأول

محطات في السيرة العلمية لابن تيمية.

ويشتمل على:

أولا: حياة ابن تيمية الشخصية:

1- اسمه ونسبه:

هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحرَّاني، ثم الدمشقي الحنبلي، تقي الدين أبو العباس، ولد يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة بحران[1].

قال الإمام الذهبي[2] في ترجمته: (فريد العصر، علماً ومعرفة وذكاء وحفظاً وكرماً وزهدًا وفرط شجاعة وكثرة

---

(1): شمس الدين الذهبي، معجم الشيوخ، 56/1، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، 1408 هـ، بتصرف الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، (ت: 852هـ)، 168/1، الطبعة الثانية، مطبعة دار المعارف العثمانية بالهند، 1393هـ..

(2): محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الفارقي، شمس الدين أبو عبد الله الدمشقي المقرئ المعروف بالذهبي. (ت:748هـ)، سمع من ابن القواس، وأحمد بن هبة الله ابن عساكر، والقاضي تاج الدين عبد الخالق بن علوان، وعلي بن عيسى ابن القيم، وسمع منه البرزالي وغيره، وطلب الحديث وقرأ بنفسه وكتب بخطه كثيرا من الكتب والأجزاء، وصنف وأرخ وصحح وعلل، ومن تصانيفه: كتاب تاريخ الإسلام ، وكتاب تاريخ النبلاء، وميزان الاعتدال ،

تآليف، والله يصلحه ويسدده، فلسنا بحمد الله ممن نغلو فيه ولا نجفو عنه، ما رئي كاملا مثل أئمة التابعين وتابعيهم فما رأيته إلا ببطن كتاب)[1].

2- **نسبته:**

ورد في نسب الأسرة روايتان:

إحداهما: أن جده محمّد بن الخضر حج على درب تيماء، فرأى هناك طفلة، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتاً، فقال يا تيمية يا تيمية، فكني الحفيد بذلك.

الثانية: قال ابن النجار: ذكر لنا أن جده محمدًا كانت أمه تسمى تيمية، وكانت واعظة فنسب إليها وعرف بها[2].

وقدم بِهِ والده، ومع إخوته إِلَى دمشق، عند استيلاء التتر على البلاد، سنة سبع وستين وستمائة. فسمع الشيخ بها من ابن عبد الدايم، وابن أبي اليسر، وابن عبد، والمجد بن عساكر، ويحيى بن الصيرفي الفقيه، وأحمد بن أبي الخير الحداد، والقاسم الأربلي، والشيخ شمس الدين بن أبي عمر، والمسلم بن علان، وإبراهيم بن الحرجي، وخلق كثير[3].

3 - نشأته:

نشأ ابن تيمية ـ ♫ ـ في أسرة علمية، وبيت علمي، حيث كان جده وأبوه وأمه وإخوته كلهم علماء، وكذلك العديد من آل تيمية كانوا من مشاهير العلماء، فكانت هذه الأسرة الكريمة قد عرف عنها الاشتغال بالعلم، رجالاً ونساء.

فجده: أبو البركات مجد الدين عبد السلام[4]: كان فقيهاً أصولياً، ومحدثاً، ونحوياً.

وأبوه: شهاب الدين عبد الحلِيم بن عبد السلام[5]: كان عالماً فاضلا. ففي هذا الوسط العلمي نشأ ابن تيمية ـ ♫

ينظر: معجم الشيوخ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت:771هـ)، ص:352، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي (ت:759هـ)، تحقيق: د. بشار عواد وآخرون، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة: الأولى 2004هـ، الدرر الكامنة، 66/5.

(1): الذهبي، معجم الشيوخ الكبير 56/1.

(2): شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، 279/22، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1405هـ، وذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي، (ت 795هـ)، 337/3، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، 1425 هـ.

(3): شمس الدين للذهبي، تذكرة الحفاظ، 192/4، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ، ذيل طبقات الحنابلة، 493/4.

(4): عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحراني، أبو البركات، مجد الدين: فقيه حنبلي، محدّث مفسر. (ت:653هـ)، سمع من عمه الخطيب فخر الدين، والحافظ عبد القادر الرهاوي، وحنبل الصرافي، وغيرهم، من مصنفاته الأحكام الكبرى، المحرر في الفقه، منتهى الغاية في شرح الهداية، وغيره، ذيل طبقات الحنابلة، 2/4.

(5): عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن الخضر بن تيمية الحراني، (ت:682هـ)، نزيل دمشق، الشيخ شهاب الدين أبو المحاسن، سمع من والده، ومن ابن اللتي وابن رواحه، ويوسف بن خليل ذيل طبقات الحنابلة، 185/4.

ـ فكان لهذا الجو العلمي تأثير كبير، على شخصية هذا العالم الجليل، هذا مع ما وهبه الله تعالى من سرعة بديهة، وذكاء مفرط، وحافظة قوية، مع محافظة على الوقت منذ نعومة أظفاره.

قال الحافظ الذهبي ـ ♫ (كَانَ إماما متبحرا فِي علوم الديانة، صحيح الذهن، سريع الإدراك، سيال الفهم، كثير المحاسن، موصوفا بفرط الشجاعة والكرم، فارغا عن شهوات المأكل والملبس والجماع، لا لذة له في غير نشر العلم، وتدوينه، والعمل بمقتضاه)[1].

قال ابن عبد الهادي[2]، نقلا عن الذهبي: (وهو ثابت لا يداهن ولا يحابي، بل يقول الحق المر، الذي أداه إليه اجتهاده، وحدة ذهنه، وسعة دائرته في السنن والأقوال، مع ما اشتهر عنه من الورع، وكمال الفكرة، وسرعة الإدراك، والخوف من الله، والتعظيم لحرمات الله، فجرى بينه وبينهم حملات حربية، ووقائع شامية ومصرية، وكم من نوبة قد رموه عن قوس واحدة؟ فينجيه الله، فإنه دائم الابتهال، كثير الاستغاثة، قوي التوكل، ثابت الجأش، له أوراد وأذكار يدمنها)[3].

4 - عصره:

العصر الذي يعيش فيه أي إنسان، والبيئة التي تحيط به، يكونان أساساً في تكوين شخصيته، ويتأثر بهما أيما تأثير، إلا ما رحم الله، فقد يتأثر الإنسان بالظروف التي تحيط به، والأحوال السياسية والاجتماعية القائمة في عصره، ويكون لها أثرٌ كبيرٌ في تكوين شخصيته، وتعيين اتجاهها: إما إلى الخير، أو إلى الشر، وأحياناً يكون التأثير عكسياً، فكثرة الفساد الذي يستشري في بيئة ما، قد يحمل على التفكير الجدي في إصلاح شأن هذه البيئة الفاسدة، فتدفع المصلح إلى التفكير في أسباب الفساد والشر فيقتلعها، وفي نواة الخير والصلاح فيغذيها، فكان لزاماً على كل باحث أو قارئ لشخصية معينة، أن يدرس العصر الذي عاشت فيه هذه الشخصية، لكي يتسنى له معرفة هذه الشخصية معرفة جيدة، ومدى تأثرها بهذا العصر، وهذه البيئة، والأمر كذلك، وأنا أبحث في موضوع يتعلق بإحدى شخصيات الإسلام المبرزين، الذي ذاع صيته في الآفاق، ألا وهو : (الإمام ابن تيمية ♫) فكان لزاماً علىَّ دراسة عصره الذي عاش فيه، وهي الفترة الممتدة من: (661 هـ)، تاريخ مولده إلى:

---

(1): ينظر: ذيل طبقات الحنابلة، 498/4.

(2): الإمام محمد بن أحمد بن عبد الهادي أحد تلاميذ الشيخ، (ت:744هـ)، سمع من القاضي أبي الفضل سليمان بن حمزة، وأبي بكر بن عبد الدائم، وعيسى بن مطعم وغيرهم، من مصنفاته: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لابن الجوزي، المحرر في الأحكام، وغيرها، ذيل طبقات الحنابلة: 115/5.

(3): ابن عبد الهادي، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ص:134، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي ـ القاهرة.

(728هـ) تاريخ وفاته، وهل كان من الذين تأثروا بعصرهم فساروا على نفس المنهاج؟ أم أنه من الذين تأثروا عكسياً فأصلحوا أو حاولوا الإصلاح ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً؟ ولمعرفة ذلك ينبغي إيراد ما يأتي:

1- الناحية السياسية.
2- الناحية الاجتماعية.
3- الناحية العلمية.

أولاً: الناحية السياسية:

عاش الشيخ ابن تيمية ـ ♫ ـ : في أواخر القرن السابع، وأوائل القرن الثامن الهجري، وفي هذه الفترة من التاريخ كانت الدولة الإسلامية عبارة عن مماليك صغيرة، يحكمها أمراء من العجم، غير خاضعين لسلطان الخلافة في بغداد، وكثيراً ما كان يحفزهم الطمع في سعة الملك، إلى قتال بعضهم بعضاً، حتى كان بعضهم لا يتورع عن الاستعانة بالروم وغيرهم من أعداء الإسلام، من أجل تنفيذ رغباته وقضاء مصالحه، وكذلك لم يكن مركز الخلافة في بغداد بالقوة التي يستطيع معها إخضاع هذه الأطراف، وضمها إلى حوزته وسلطانه؛ وذلك بسبب ضعف الخلفاء العباسيين، وخاصة بعد انخرام دولتهم فأصبحوا كدمية في أيدي القوى المتغلبة عليهم، من الأتراك وغيرهم، يوجهونهم بحسب أهوائهم ومصالحهم، من تولية وعزل وإذلال[1].

كان لهذا التفكك والانقسام بين الأمراء الأثر البارز في ضعف المسلمين عن مقاومة أعدائهم من التتار والصليبيين[2].

فالصليبيون قد بدءوا غاراتهم على بلاد الشام، عندما خرج الفرنجة إليها، واستمروا في غاراتهم على الشام ومصر، ينتصرون مرة، وينهزمون أخرى، نحو قرنين من الزمان، حتى انتهى الأمر بطردهم نهائياً سنة: (690هـ) على يد الملك الأشرف[3] خليل بن المنصور قلاوون الصالحي[4].

يقول ابن كثير[5] ـ ♫ ـ : (ثم دخلت سنة تسعين وستمائة من الهجرة، فيها فتحت "عكا"، وبقيّة السواحل،

---

(1): ينظر: ابن تيمية السلفي، محمد خليل هراس، ص:14، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.
(2): المصدر السابق، ص14.
(3): هو خليل بن قلاوون الصالحي، الملك الأشرف، من ملوك مصر، استفتح بالجهاد، فقصد البلاد الشامية، وقاتل الفرنج واسترد منهم "عكا" وبقية الساحل، وتوغل في الداخل، وكان شجاعاً مهيباً، قتل غيلة بمصر سنة: (693هـ)، ينظر: فوات الوفيات: محمد بن شاكر الكتبي الملقب بصلاح الدين (ت:764هـ)،406/1، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى، والأعلام للزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، 369/2، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة 2002م.
(4): ينظر: ابن تيمية السلفي، ص: 11.
(5): الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء

التي كانت بأيدي الفرنج من مدد متطاولة، ولم يبق لهم فيها حجر واحد ولله الحمد والمنة)[1].
وبينما كان المسلمون منشغلين بحرب الصليبيين وقتالهم، داهمهم خطر التتار، الذين اجتاحوا البلاد الإسلامية بقيادة زعيمهم: "جنكيز خان"، وكانوا قوما فيهم غلظة مفرطة، فأسرفوا في سفك الدماء، ونهب الأموال، وقتلوا العباد وخربوا البلاد، حتى سقطت بأيديهم عاصمة الخلافة العباسية "بغداد"، وكان ذلك سنة (656هـ)، وأحالوها إلى خراب بعد عمرانها، فأشعلوا النيران في دورها، وقتلوا الآلاف من أهلها، وعلى رأسهم الخليفة العباسي المستعصم بالله[2].
يقول ابن كثير ـ ♫ ـ: واصفاً حال ما آلت إليه بغداد: (ولما انقضى الأمر المقدر، وانقضت الأربعون يوما، بقيت بغداد خاوية على عروشها، ليس بها أحد إلا الشاذ من الناس، والقتلى في الطرقات، كأنها التلول وقد سقط عليهم المطر، فتغيرت صورهم، وأنتنت من جيفهم البلد، وتغير الهواء، فحصل بسببه الوباء الشديد، حتى تعدى وسرى في الهواء إلى بلاد الشام، فمات خلق كثير من تغير الجو، وفساد الريح، فاجتمع على الناس الغلاء والوباء والفناء والطعن والطاعون، فإنا لله وإنا إليه راجعون)[3].
ولقد كان لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ ♫ ـ عدة مواقف ومشاركات، قام بها في حرب التتار، فمن هذه المواقف:
1- في معركة فتح " عكا " ظهرت منه شجاعة نادرة، قل نظيرها، ويعجز عن وصفها الواصفون، كما ذكر ذلك البزار[4] حيث قال: (وحدثوا أنهم رأوا منه أي: "ابن تيمية" في فتح "عكة" أموراً من الشجاعة، يعجز الواصف عن وصفها، قالوا: ولقد كان السبب في تملك المسلمين إياها، بفعله ومشورته، وحسن نظره)[5].

بن كثير بن ذرع البصروي الأصل الدمشقي الشافعي، (ت:749هـ). : من شيوخه: الآمدي وابن عساكر وابن تيمية وغيرهم، ومن مصنفاته: تفسير القرآن العظيم والبداية والنهاية اختصار علوم الحديث، وغيرها، الدرر الكامنة لابن حجر، وتذكرة الحفاظ للذهبي، 201/4، وطبقات الحفاظ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت:911هـ)، ص534، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1403هـ.

(1): ابن كثير، البداية والنهاية631/17، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر ـ الجيزة ـ مصر، الطبعة: الأولى، 1418هـ.

(2): المصدر السابق، 631/17.

(3): المصدر السابق، 362/17.

(4): عُمَر بْن عَلِي بْن موسى بْن الخليل البغدادي، الأزجي، البزار، الفقيه المحدث، سراج الدين أبُو حفص، (ت:749هـ) أخذ عن ابن تيمية، وسمع من ابن الطبال، وابن الدواليبي، وغيرهم، من مصنفاته الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، ذيل طبقات الحنابلة، 147/5، الرد الوافر، محمد بن عبد الله أبي بكر، بن محمد شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت: 842هـ)، ص:117، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1393هـ.

(5): الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، ص: 68، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1400هـ.

2- في سنة (700هـ) جاءت الأخبار بقصد التتار بلاد الشام، وأنهم عازمون على دخول مصر، فانزعج الناس لذلك وازدادوا خوفاً وضعفاً، وشرعوا في الهروب إلى مصر، والحصون المنيعة، غير أن الشيخ قام بتحريضهم على البقاء، والمدافعة بالغالي والرخيص، وذكرهم بفضل الجهاد في سبيل الله، واقترب التتار من دمشق، وزاد فزع الناس، وهروب بعضهم، وخصوصاً بعد رجوع السلطان وعساكره إلى مصر، من عرض الطريق، بعد أن كان خارجاً لمساعدة أهل الشام، وتوجه الشيخ ابن تيمية ـ ♫ ـ بطلب من نائب دمشق، إلى مصر بالبريد، لحث السلطان على حماية دمشق، وقال لهم فيما قال: (إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته، أقمنا له سلطانا يحوطه ويحميه، ويستغله في زمن الأمن، ولم يزل بهم حتى جردت العساكر إلى الشام، ثم قال لهم: لو قدر أنكم لستم حكام الشام ولا ملوكه، واستنصركم أهله، وجب عليكم النصر، فكيف وأنتم حكامه وسلاطينه؟ وهم رعاياكم، وانتم مسئولون عنهم)[1].

ولا زال الشيخ يحثهم على الجهاد، ويذكرهم بواجبهم، ووعدهم بالنصر المؤزر، حتى خرجت العساكر من مصر إلى الشام، واستبشر الناس وفرحوا فرحاً شديداً، ثم جاءت الأخبار بأن ملك التتار قد خاض الفرات راجعا لضعف جيشه، وقلة عددهم، فطابت نفوس الناس لذلك، وعادوا إلى منازلهم منشرحين آمنين مستبشرين[2].

3 - في سنة (705هـ)، كان لجماعة من التتار صولة على جيش حلب بعد أن كمنوا له، فخرج الشيخ ابن تيمية ومعه طائفة من الجيش لغزوهم، فتبعه نائب السلطان بمن معه من الجيوش الشامية، وقد أبان الشيخ في هذه الغزوة علماً وشجاعة ملأت قلوب أعدائه حسداً وغماً[3].

من هذا العرض يتبين لنا أن الحياة السياسية في الفترة التي عاش فيها شيخ الإسلام ابن تيمية ـ ♫ ـ مضطربة جداً، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وقد أدى تلاحق الحوادث والحروب والفتن إلى عدم الاستقرار، والانقسام فيما بين المسلمين، فتشتت الكلمة، ودبت الفرقة والخلافات والنزاعات بينهم، التي أدت إلى تردي الأوضاع المعيشية في المجتمع، وبالتالي أثرت سلباً على الحالة الاجتماعية في المجتمع، كما سيتبين لنا في المبحث التالي.

الناحية الاجتماعية:

من المعلوم أن استقرار الحياة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات، له الدور الأكبر في استقرار الحياة

---

(1): البداية والنهاية، 738/17.
(2): المصدر السابق بتصرف، 739/1.
(3): المصدر السابق بتصرف، 50/18.

الاجتماعية للناس، فمتى اضطربت الحياة السياسية في المجتمع،كان انعكاس هذا الاضطراب عائداً سلباً على الحياة الاجتماعية لهذا المجتمع، وعدم استقراره، فمن هذا العرض الموجز للعصر الذي عاش فيه ابن تيمية تبين لنا أن الوضع السياسي لم يكن مستقراً، فمتى استقر الوضع في الخارج، دب الخلاف بين السلاطين والأمراء في الداخل، وكثرت بينهم المؤامرات والفتن، فكان من الطبيعي والحالة السياسية هذه، أن تكون الحياة الاجتماعية غير مستقرة.

فقد تميز العصر الذي عاش فيه الشيخ باضطراب الأمن في ربوع البلاد، ووجود حالة من الرعب والخوف في قلوب الناس، كما تميز هذا العصر بالفساد الخلقي، بسبب هذه الحروب والفتن والاضطرابات التي كانت تعصف بالدولة الإسلامية، حيث أدت هذه الحروب إلى نقص في الأموال والثمرات، واشتد الغلاء، وكثر اللصوص وقطاع الطرق، فانتشرت الفاقة بين الناس، فعمد بعض الناس إلى الغش في المبايعات، واحتكار الأقوات، وتطفيف المكيال والميزان، وغير ذلك من العيوب الاجتماعية، التي تصحب عادة عهود الجوع والفاقة[1].

كما أن المجتمع في مصر والشام ـ في هذه الفترة ـ كان يموج بأجناس كثيرة مختلفة من العادات والتقاليد، فكما تقدم ذِكْرُهُ جاء الصليبيون وما يحملونه من عادات وأفكار من جهة، وجاء أيضا التتار ولهم عاداتهم وتقاليدهم من جهة أخرى، وكذلك نزوح كثير من الناس، جراء هذه الحروب، إلى بلدان غير بلدانهم، فخرج كثير من الناس من بغداد إلى مصر، وخرج كثير من مصر إلى الشام وبالعكس، فأدى هذا النزوح إلى امتزاج هذه الشعوب بعضها ببعض في الحرب والسلم، فاختلطت العادات والتقاليد، فكان منهم مجتمع مضطرب، لا يعرف الاستقرار والسكون.

يقول المقريزي[2]: (ثم كثرت الوافدية في أيام الملك الظاهر بيبرس، وملئوا مصر والشام... فغصت أرض مصر والشام بطوائف المغول، وانتشرت عاداتهم بها وطرائقهم)[3].

---

(1): ينظر: ابن تيمية السلفي، ص17.

(2): أحمد بن على بن عبد القادر بن محمد بن ابراهيم بن أبى الحسن أبو العباس الحسينى تقي الدين، ويعرف بابن المقريزى، (ت:845هـ)، سمع من: الآمدي والبلقيني والهيثمي وغيرهم. من مصنفاته: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، وتاريخ بناء الكعبة، ودرر العقود الفريدة، شذرات الذهب في أخبار من ذهب. عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد (ت:1089هـ)، 370/9، تحقيق: حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، (ت: 1250هـ)، 79/1، مطبعة: السعادة - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1348هـ.

(3): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي،385/3، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1418 هـ.

وقد تألف المجتمع في هذا العصر من ثلاث طبقات:[1]
الطبقة الأولى: طبقة الأمراء، وعلى رأسهم السلطان، وكان لهذه الطبقة نصيب الأسد من النفوذ والجاه والتصرف، فقد اتخذت من ضعف البلاد، وما حققته معها من انتصارات على الصليبيين والتتار مبرراً للاستيلاء على أموال الدولة.
الطبقة الثانية: طبقة العلماء والفقهاء، الذين كان البعض منهم يعتمدون في حياتهم على الوظائف التي تسند إليهم، فحالة الفقر التي كان يعاني منها العلماء دفعت البعض منهم إلى الاستكانة والخضوع لما يريده السلاطين، وينفذون رغباتهم وغاياتهم ويحققون مآربهم، غير أن هذا لا
ينطبق على البعض الآخر منهم ،كأمثال العز بن عبد السلام[2] ـ ♫ ـ الذي كان يرهبه الظاهر بيبرس، كما يروي المؤرخون، حتى أنه لما مات ابن عبد السلام قال الظاهر بيبرس: (ما استقر ملكي إلا الآن)[3].
وكذلك ابن تيمية ـ ♫ ـ فقد كان يقف في وجوههم كما رأينا، حتى أنه قال للسلطان بمصر حينما طلب منه التوجه إلى الشام وحماية أهلها: (إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته أقمنا له سلطانا يحوطه ويحميه ويستغله في زمن الأمن)[4].
الطبقة الثالثة: طبقة عامة الشعب، كالتجار والزراع والصناع وغيرهم، وهؤلاء لاقوا العنت والظلم، بسبب سوء الحالة الاقتصادية بالبلاد، وعدم وصول أحدهم إلى ثمرة جهده وعمله، مما جعل بعض التجار يحتكرون بعض البضائع مما جعل ابن تيمية يؤلف كتابه: (الحسبة في الإسلام)[5] حرم فيها احتكار أقوات المسلمين. وهؤلاء هم الذين عليهم الكد والكدح والمشقة، وتحمل الصعاب، وقد وقف العلماء والفقهاء مع هذه الطبقة، لرفع الحيف والأذى عن الناس، وإلى ما يعود عليهم بالنفع.
كما أن الفتن والمنازعات التي كانت تقع بين أرباب

---

(1):ينظر: المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، ص43، تحقيق: د. أحمد بن إبراهيم بن عباس الذروي، دار الفضيلة - الرياض ، 1422هـ.
(2): عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد ابن مهذب السلمي، (ت:660هـ). سلطان العلماء، تفقه على الشيخ فخر الدين ابن عساكر وقرأ الأصول على الشيخ سيف الدين الآمدي وغيره وسمع الحديث من الحافظ أبي محمد القاسم بن عساكر ومن تلامذته ابن دقيق العيد، وأبو الحسن الباجي والحافظ أبو محمد الدمياطي، ومن تصانيفه: الإلمام في أدلة الاحكام، وقواعد= =الشريعة، وقواعد الأحكام في إصلاح الأنام. ينظر: طبقات الشافعية لتاج الدين السبكي، (ت: 771هـ)، 209/8، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، - الجيزة - مصر، الطبعة: الثانية، 1413هـ.
(3):جلال الدين للسيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، 95/2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - مصر، الطبعة الأولى، 1387هـ.
(4): البداية والنهاية،738/17.
(5): ينظر: ابن تيمية السلفي، ص:14.

المذاهب والمقالات والفرق، والتعصب المذهبي الذي بلغ من نفوس المسلمين مداه، كالمحنة التي وقعت في سنة: (716هـ)، بين الشافعية والحنابلة ، وفتنة النصيرية التي حدثت في سنة: (717هـ)، هذه الفتن والمنازعات زادت الأمر سوءاً في فساد الحالة الاجتماعية في هذا العصر[1].

الناحية العلمية:

لاشك أن اضطراب الحالة السياسية والاجتماعية في مجتمع من المجتمعات قد تؤثر سلباً على الناحية العلمية والفكرية، في هذا المجتمع، فكثرة الصراعات والحروب والفتن، قد تشل حركة العقول عن التفكير أمام التحديات التي تواجهها، فكذلك في هذا العصر تقلصت حركة التفكير والابتكار عند كثير من العلماء والمفكرين، نعم لقد كانت المعلومات كثيرة جداً وتحصيلها أيضا كان بقدر عظيم، والعكوف على العلوم كان كبيراً جداً، لكن التفكير المطلق والابتكار، وعدم التقليد لم يكن موجوداً؛ إذ أغلب العلماء كانوا مقلدين، ومتعصبين لآراء وأقوال من سبقهم، فعمدوا إلى جمع المعلومات المتعلقة بكل فن من الفنون، فنظموها في سلك واحد، وألفوا فيها الكتب المطولة والمختصرة، بأسلوب حسن ولكنه خال من الابتكار والتجديد.

يقول الشيخ محمد أبو زهرة حاكياً عن هذه القرون الثلاثة: (امتازت بكثرة العلم، لا بكثرة الفكر، فقد كانت المعلومات كثيرة جداً، وتحصيلها كان بقدر عظيم، وعكوف الناس عليها كان كبيراً، ولكن التفكير المطلق في مصادرها وموارداها، والمقايسة بين صحيح الآراء وسقيمها مقايسة حرة من التعصب الفكري، والتحيز المذهبي، لم يكن بقدر يتناسب مع تلك الثروة المثرية التي توارثتها الأجيال، فقد كانوا يتلقونها ويستحفظون عليها، ولكن لا يقدرونها حق قدرها بالنظر الفاحص المجرد، أو النظر الذي يعم كل الجوانب، لا ينحاز إلى جانب من الجوانب، وينظر من زاويته دون ما سواه)[2].

ولكن هذا لا يمنع أن يكون هناك علماء استفادوا من هذه الثروة العلمية، فبرزوا على الساحة، أضاءوا الشموع وبهروا العقول، فكان لهم دور كبير في النهضة العلمية لهذا العصر وما تلاه من عصور، كابن تيمية ـ ـّ ـ فمن طالع مؤلفاته ورسائله وما أثرى به المكتبة الإسلامية، رأي النضوج الفكري والابتكار بعيدا عن التقليد والتعصب.

يقول الشيخ أبو زهرة: (فجاء ابن تيمية وفكر في

---

(1): المسودة في أصول الفقه بتصرف، ص43.

(2): ابن تيمية، حياته وعصره وآراؤه وفقهه، ص: 156، محمد بن أحمد بن مصطفى أبو زهرة، (ت: 1974م)، دار الفكر – القاهرة، 1991م.

هذه الثروة، ونظر إليها من كل جوانبها)[1].

مما تقدم نجد أن هذا الوضع المضطرب، أثر سلباً على الناس، فتفرقت كلمتهم، وتشتت شملهم، وانحرفوا عن تعاليم دينهم، فتهيأت بذلك أذهان الناس، لقبول دعوة إصلاحية جديدة، لجمع الكلمة، وتوحيد الصفوف، ونبذ الخلافات، فأصبحت الفرصة سانحة أمام العلماء والمصلحين والمجتهدين لتوجيه الناس إلى الدين الصحيح، والعودة بهم إلى الطريق القويم منهج الكتاب والسنة.

5- وفاته:

توفي الشيخ ابن تيمية ـ ♫ ـ في ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة، سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، بقلعة دمشق، بالقلعة التي كان محبوساً فيها.

وقد كان يوم وفاته يوماً مشهوداً، اجتمع الخلق فيه بالقلعة والطريق، إلى أن ازدحمت الطرقات والأزقة والجامع بالناس، حتى ضاقت بهم الشوارع والأسواق، وقد حضر جنازته الأمراء والعلماء والفقهاء، والرجال والنساء والصبيان، من الخواص والعوام[2].

وصلي عليه أولا بالقلعة، ثم في الجامع الأموي عقيب صلاة الظهر، ثم حمل إلى مقبرة الصوفية، فدفن إلى جانب أخيه شرف الدين عبد الله رحمهما الله، وكان دفنه قبل العصر بيسير، وقد صلي عليه صلاة الغائب في غالب أمصار المسلمين.

رحم الله شيخ الإسلام رحمة واسعة، وغفر له وعفا عنه وتجاوز، وجزاه الله أحسن الجزاء، وأجزل له المثوبة، لما قدم للمسلمين من علوم نافعة.

---

(1): نفس المصدر، ص:156.

(2): ذيل طبقات الحنابلة بتصرف: 528/4، والبداية والنهاية بتصرف، 296/18.

ثانيا: حياة ابن تيمية العلمية.

بقى ابن تيمية ـ ♫ ـ بحران، إلى أن بلغ سن السابعة من عمره، ثم انتقل به والده مع إخوته إلى الشام، عندما دهمهم التتار، فقدموا دمشق، ونشأ بها مع أسرته نشأة صالحة، وختم القرآن الكريم صغيراً، ثم اشتغل بحفظ الحديث والفقه والعربية، حتى برع في ذلك، مع ملازمته لمجالس الذكر وسماع الحديث، فسمع دواوين الإسلام الكبرى، كصحيحي البخاري ومسلم، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة والدارقطني، وسمع مسند الإمام أحمد عدة مرات، وأول كتاب حفظه في الحديث: (الجمع بين الصحيحين) للإمام الحميدي[1].

لقد كان لابن تيمية قوة في الذكاء، وسعة في الفهم والحفظ والاستحضار، ما ساعده على كثرة الدراسة والتحصيل، حتى أنه قيل: شرع في الجمع والتأليف وهو دون العشرين من عمره، كما كان بحراً في كثير من العلوم، قال ابن رجب الحنبلي[2]: (وأقبل على تفسير القرآن الكريم، فبرز فيه، وأحكم أصول الفقه، والفرائض، والحساب والجبر والمقابلة، وغير ذلك من العلوم، ونظر في علم الكلام والفلسفة، وبرز في ذلك على أهله، ورد على رؤسائهم وأكابرهم، ومهر في هذه الفضائل، وتأهل للفتوى والتدريس، وهو دون العشرين، وأفتى قبل العشرين أيضًا، وأمده الله بكثرة الكتب وسرعة الحفظ، وقوة الإدراك والفهم، وبطء النسيان، حتى قال غير واحد: إنه لم يكن يحفظ شيئًا فينساه)[3].

ولما توفي والده سنة: (683هـ)، أخذ في تدريس الفقه الحنبلي مكانه، وانتهت إليه رياسة المذهب، وهو ابن

---

(1): البزار الأعلام العلية بتصرف، ص:19.

(2): عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي الحنبلي، الشيخ المحدث الحافظ زين الدين، (ت:795هـ)، سمع من محمد بن إسماعيل الخباز، وابن إبراهيم بن داود العطار، وغيرهم، ومن تصانيفه: شرح الترمذي، وذيل طبقات الحنابلة، وغيرها. ينظر، الدرر الكامنة: 109/3.

(3): ذيل طبقات الحنابلة: 494/4.

إحدى وعشرين ، فبعد صيته واشتهر أمره.

قال ابن رجب: (ثم توفي والده الشيخ شهاب الدين، وكان له حينئذ إحدى وعشرون سنة. فقام بوظائفه بعده. فدرس بدار الحديث السكرية فِي أول سنة ثلاث وثمانين وستمائة)[1].

كما أنه لم يقتصر في دراسته على فن معين من فنون العلم، بل أخذ من غالب الفنون وما من فن من فنون العلم إلا غاص في بطون بحوره، وكان له فيه باع طويل، وما ذلك إلا لغزارة علمه وسعة اطلاعه.

قال ابن حجر[2]: (وما من فن إلا له فيه يد طولى، وقلمه ولسانه متقاربان ... وكان يتكلم على المنبر على طريقة المفسرين، مع الفقه والحديث، فيورد في ساعة من الكتاب والسنة واللغة والنظر، ما لا يقدر أحد على أن يورده في عدة مجالس، كأن هذه العلوم بين عينيه فيأخذ منها ما يشاء ويذر)[3].

قال البزار: (وقل كتاب من فنون العلم إلا وقف عليه، وكأن الله قد خصه بسرعة الحفظ، وإبطاء النسيان، لم يكن يقف على شيء، أو يستمع لشيء غالباً إلا ويبقى على خاطره، إما بلفظه أو معناه، وكان العلم كأنه قد اختلط بلحمه ودمه وسائره)[4].

قال الإمام السيوطي[5] ـ ♫ ـ (فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والحكمة والفلسفة وآراء الأوائل، ومجازاة العقول، واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأصول السلف، ولفقت بين العقل والنقل، فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقاربها)[6].

قال الإمام ابن عبد الهادي بعد ذكره اعتناء الشيخ بالحديث والفقه والعربية:(وأخذ يتأمل كتاب سيبويه حتى فهم النحو، وأقبل على التفسير إقبالاً كلياً، حتى حاز قصب السبق، وأحكم أصول الفقه وغير ذلك)[7].

وقال: (هذا كله وهو بعد ابن بضع عشرة سنة، فانبهر

---

(1): نفس المصدر: 495/4.

(2): ابن حجر شيخ الإسلام وإمام الحفاظ في زمانه شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمود الكناني العسقلاني، الشافعي، (ت:852هـ)، لازم شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي، وبرع في الحديث، وتقدم في جميع فنونه، ومن تصانيفه: شرح صحيح البخاري، وتهذيب التهذيب، تقريب التنهذيب، والإصابة في تمييز الصحابة، طبقات الحفاظ للسيوطي، ص:552.

(3): الدرر الكامنة: 179/1.

(4): الأعلام العلية: ص18

(5): الحافظ جلال الدّين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السّيوطي الشافعي، (ت:911هـ)، أخذ عن الجلال المحليّ، والزّين العقبي، وأحضره والده مجلس الحافظ ابن حجر، وأخذ عن محمد بن موسى الحنفي في النحو، والشرف المناوي والشمني والكافياجي في فنون عديدة، عرض محافيظه على العزّ الكناني الحنبلي، من تصانيفه: الجامع الكبير والصغير في الحديث، والدر المنثور فى التفسير، والاتقان في علوم القرآن وغيرها،ينظر: شذرات الذهب، 74/10، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، 328/1.

(6): ابن تيمية لأبي زهرة، ص:116.

(7): العقود الدرية: ص:19.

أهل دمشق من فرط ذكائه، وسيلان ذهنه، وقوة حافظته، وسرعة إدراكه)[1].
قال ابن الزملكاني[2]: (واجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها)[3].
وقد تمتع بثقافة عالية في كثير من فنون العلم، كالتفسير والعقيدة والحديث وأصول الفقه، وغيرها من العلوم.

شيوخه وتلاميذه:

شيوخه:

لقد بذل ابن تيمية ـ ♫ ـ في طلب العلم وتحصيله، غاية الجهد، وسمع من شيوخ كثر حتى قال ابن عبد الهادي ـ ♫ ـ: (وشيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ)[4].
فقد بدأت رحلة طلب العلم عند الشيخ تقي الدين بن تيمية أولاً على والده الشيخ عبد الحليم بن عبد السلام شهاب الدين[5]، ثم أخذ في السماع وأخْذ العلم عن كثير من العلماء والفقهاء في عصره منهم:

1- الشيخ أبو العباس زين الدين أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي، (ت:668هـ)[6].
2- الإمام تقي الدين أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التنوخي (ت:672هـ)[7].
3- الكمال ابن عبد المسند الثقة أبو نصر عبد العزيز بن عبد المنعم الحارثي (ت:672هـ)[8].
4- المجد بن عساكر محمد بن إسماعيل بن عثمان (ت:669هـ)[9].
5- يحيى بن أبي منصور بن أبي الفتح بن الصيرفي (678هـ)[10].
6- أبو العباس أحمد بن أبي الخير سلامة (ت:678هـ)[11].
7- القاسم بن أبي بكر بن قاسم الأربيلي

---

(1): نفس المصدر: ص:19.
(2): محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم، كمال الدين بن الزملكاني، (ت:727هـ). سمع من يوسف بن المجاور وأبي الغنائم بن علان وعدة مشايخ، وطلب الحديث بنفسه، وكتب الطباق بخطه، وقرأ الأصول على الشيخ صفي الدين الهندي والنحو على الشيخ بدر الدين ابن مالك، ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي: 192/9.
(3): العقود الدرية: ص:24، وذيل طبقات الحنابلة:498/4.
(4) العقود الدرية: ص:19.
(5): ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: 185/4.
(6): ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: 96/4.
(7): ينظر: فوات الوفيات، 170/1
(8): ينظر: الذهبي، العبر في خبر من غبر، 299/5، ت: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، 1405هـ.
(9): ينظر: العبر في خبر من غبر 320/3، شذرات الذهب، 576/7.
(10): ينظر: معجم الشيوخ للذهبي: 377/2.
(11): المصدر السابق: 44/1.

(ت:680هـ)[1].

8- علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري (ت: 690هـ)[2].

9- ابن الكمال محمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد (ت:688هـ)[3].

10- المسلم بن محمد بن المسلم بن علان (ت:680هـ)[4].

11- أبو المعالي أحمد بن شيبان بن تغلب (ت:685هـ)[5].

12- محمد بن عبد القوي بن بدران بن عبد الله المقدسي (ت:696هـ)[6]. وخلق كثير[7].

تلاميذه:

لقد بدأ ابن تيمية في التدريس وعمره لم يتجاوز اثنتان وعشرون سنة، واستمر في إلقاء دروسه وتعليم الطلبة إلى أن حُبِس بالقلعة ومُنِع من التدريس، بسبب بعض الفتاوى، وبعض المسائل؛ التي يرى الكثير من علماء عصره، أنه خالف فيها، كمسألة الاستغاثة بالنبي ^، وزيارته، وغيرها[8]، فكانت المدة التي أخذ فيها طلاب العلم علومهم عن ابن تيمية ما يقارب خمسة وأربعين عاماً، وذلك من أول سنة: (683هـ)، إلى أن توفاه الله تعالى سنة: (728هـ).

قال ابن كثير ـ ♫ ـ: (ثم دخلت سنة ثلاث وثمانين وستمائة في يوم الاثنين ثاني المحرم منها درس الشيخ الإمام العالم العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني بدار الحديث السكرية... وقد أطنب الحاضرون في شكره على حداثة سنه وصغره فإنه كان عمره إذ ذاك عشرين سنة وسنتين)[9].

وقد حضر درسه الأول أكابر العلماء والفضلاء، وجمع غفير من الناس، وقد أطنب الحاضرون على هذا الدرس أيما إطناب، ومدحوه بأجمل العبارات، حتى أن شيخ الشافعية

تاج الدين الفزاري[10] علق على هذا الدرس بخطه،

---

(1): المصدر السابق: 114/2.
(2): المصدر السابق: 13/2، وشذرات الذهب لابن العماد: 723/7.
(3): ينظر: معجم الشيوخ للذهبي: 214/2.
(4): ينظر: معجم الشيوخ للذهبي: 2/،340، والبداية والنهاية: 583/17.
(5): ينظر: الوافي بالوفيات: 257/6.
(6): ينظر: ذيل طبقات الحنابلة: 309/4، وشذرات الذهب: 789/7.
(7): ينظر: العقود الدرية: ص:19.
(8): ينظر الدرر الكامنة، 168/1 وما بعدها.
(9): البداية والنهاية:593/17، وانظر ذيل طبقات الحنابلة:491/4.
(10): عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع بن ضياء الفزاري الشافعي، (ت:690هـ)، سمع من ابن الزبيدي، وابن المنجا، وابن الصلاح، والسخاوي، وسمع منه ولده الشيخ برهان الدين، وابن تيمية، وابن الزملكاني، ومن تصانيفه: كتاب الإقليد لدر التقليد شرحا على التنبيه لم يتمه، وشرح ورقات إمام الحرمين في أصول الفقه، وشرح من التعجيز قطعة وله على

وكان كثير التعظيم لابن تيمية.

يقول ابن كثير: (وحضر عنده قاضي القضاة بهاء الدين ابن الزكي الشافعي، والشيخ تاج الدين الفزاري شيخ الشافعية، والشيخ زين الدين ابن المرحل، وزين الدين بن المنجا ألحنبلي، وكان درسا هائلا، وقد كتبه الشيخ تاج الدين الفزاري بخطه لكثرة فوائده، وكثرة ما استحسنه الحاضرون، وقد أطنب الحاضرون في شكره على حداثة سنه وصغره)[1].

ومنذ ذلك الحين ذاع صيته في القرى والبلدان، وكثر تلاميذه ومريدوه الذين ذاع صيتهم في الآفاق علما وتأليفاً، وأثروا المكتبة الإسلامية بمصنفاتهم، فمن هؤلاء التلاميذ:

1- شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية (ت:751هـ)[2]، الذي قال عنه الإمام ابن حجر عندما ذكر ابن تيمية، في تقريضه على الرد الوافر: (ولو لم يكن للشَّيخ تقيّ الدّين من المناقب إلَّا تلميذه الشهير الشَّيخ شمس الدّين ابن قيم الجوزية صاحب التصانيف النافعة السارة الّتي انْتفع بها الْموافق والمخالف لكان غاية فِي الدّلالة على عظيم منْزلته)[3].

من مصنفاته: إعلام الموقعين، زاد المعاد، التبيان في أقسام القرآن، وغيرها.

2- الحافظ علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد البرزالي (ت:739هـ)[4].

3- الإمام شمس الدين أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت:748هـ)[5].

4- الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير (ت:774هـ)[6].

5- الإمام محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت:744هـ)[7].

6- الفقيه المحدث عُمَر بْن عَلِي بْن موسى البزار (ت:749هـ)[8].

7- الشيخ سُلَيْمَان بْن عَبْد القوي الصرصري

الوجيز مجلدات، وكان ممن بلغ رتبة الاجتهاد، ينظر طبقات الشافعي للسبكي: 163/8، الوافي بالوفيات صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، (ت: 764هـ)، 58/18، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، 1420هـ.

(1): البداية والنهاية: 593/17،

(2): ذيل طبقات الحنابلة: 171/5، الوافي بالوفيات: 195/2.

(3): تقريظ لابن حجر العسقلاني على الرد الوافر،ص:15، محمد بن أحمد بن محمد بن خير الله، أبو الفضل، صفيّ الدين الحنفي الأثري الحسيني البخاري (ت:1200هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم الشيباني، مكتبة ابن تيمية - الكويت.

(4): معجم الذهبي: ص57، وفات الوفيات: 196/3.

(5): معجم الشيوخ للسبكي: ص: 352، الوافي بالوفيات: 114/2.

(6): الدرر الكامنة: 445/1، البدر الطالع للشوكاني:153/1.

(7): ذيل طبقات الحنابلة: 115/5، الوافي بالوفيات: 113/2.

(8) ذيل طبقات الحنابلة: 146/5، معجم الذهبي: ص:127.

(ت:716هـ) [1].
8- عمَر بْن سَعْد الله بْن عَبْد الأحد الحراني (ت:749هـ) [2].
9- مُحَمَد بْن المنجا بْن عُثْمَان التنوخي (ت:724هـ) [3].
10 - ابن قاضي الجبل أحمد بن الحسن بن عبد الله بن قدامة (ت:771هـ) [4]. وغيرهم.

ثالثا: علمه وتصانيفه:

1- علمه وثقافته:

لقد تمتع ابن تيمية ـ ً ـ بثقافة عالية، وعلم غزير في كثير من فنون العلم، فهو لم يكن كالعلماء الذين عنوا بعلم واحد، وفن خاص دون غيره من الفنون، فيبرز فيه دون غيره، بل كان شخصية علمية متعددة الجوانب والفنون، وقد ساعده هذا التنوع الفكري والثقافي على التأليف والتصنيف في كثير من العلوم، كأصول الدين، والتفسير والحديث، والفقه وأصوله، وعلم الكلام والفلسفة بالإضافة إلى الشعر، فكل هذا التنوع في التصنيف يرجع سببه إلى ما منحه الله تعالى من ذاكرة واعية حافظة، وسرعة إدراك، يقول الحافظ البزار ـ ♫ ـ: (كأن الله قد خصه بسرعة الحفظ وإبطاء النسيان ، لم يكن يقف على شيء، أو يستمع لشيء غالباً إلا ويبقى على خاطره، إما بلفظه أو معناه) [5].

وقد استدل الحافظ البزار على ما ذكره عن الشيخ من قوة الحافظة وسرعة الإدراك بقوله: (ومن أعجب الأشياء في ذلك أنه فِي محنته الأولى بمصر، لما أخذ وسجن وحيل بينه وبين كتبه، صنف عدة كتب صغاراً وكباراً، وذكر فيها ما احتاج إلى ذكره من الأحاديث والآثار، وأقوال العلماء، وأسماء المحدثين، والمؤلفين ومؤلفاتهم، وعزا كل شيء من ذلك إلى ناقليه وقائليه بأسمائهم، وذكر أسماء الكتب التي ذكر فيها، وأي موضع هو منها، كل ذلك بديهة من حفظه، لأنه لم يكن عنده حينئذ كتاب يطالعه، ونقبت واختبرت واعتبرت، فلم يوجد فيها بحمد الله خلل، ولا تغير، ومن جملتها كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول، وهذا من الفضل الذي خصه الله تعالى به) [6].

وقد كان ـ ♫ ـ يدرس المسائل متعمقاً، ويدرس الآيات

---

(1): ذيل طبقات الحنابلة: 404/4.
(2): ذيل طبقات الحنابلة، 142/5، الدرر الكامنة: 195/4.
(3): ذيل طبقات الحنابلة، 456/4.
(4): المصدر السابق، 180/5، والدرر الكامنة: 138/1.
(5): الأعلام العلية، ص:18.
(6): المصدر السابق، ص22.

والأحاديث متأملاً، مستنبطاً منها النتائج المحققة، كما كان يدرس قضايا العقل، ويوازن ويقايس بفكر سليم، حتى يصل إلى نتائج تدهش العقول، وتحير الخصوم، وهذا مما منحه الله ـــ تعالى ـــ من سرعة إدراك وفكر ثاقب، يقول البزار: (وأما ما وهبه الله تعالى ومنحه به من استنباط المعاني من الألفاظ النبوية، والاخبار المروية، وإبراز الدلائل على المسائل، وتبيين مفهوم اللفظ ومنطوقه، وإيضاح المخصص للعام، والمقيد للمطلق، والناسخ للمنسوخ، وتبيين ضوابطها ولوازمها وملزوماتها، وما يترتب عليها، وما يحتاج فيه إليها حتى كان إذا ذكر آية أو حديثاً، وبين معانيه وما أريد به، أعجب العالم الفطن من حسن استنباطه، ويدهشه ما سمعه، أو وقف عليه) [1].

كما أن الشيخ كان بعيداً عن التقليد، بل كان مذهبه ما يقوم دليله عنده من الكتاب والسنة، أو من أقوال الصحابة، ولذا خالف أقوال المذاهب الأربعة في بعض المسائل، لأنه يرى أنها لم تقم على دليل يمكن التمسك به، كمسألة الحلف بالطلاق[2].

قال الذهبي: (وفاق النَّاس فِي معرفة الفقه، واختلاف المذاهب، وفتاوى الصحابة والتابعين، بحيث إنه إذا أفتى لم يلتزم بمذهب، بل يقوم بما دليله عنده) [3].

وخلاصة القول أنه اجتمعت فيه شروط الاجتهاد لغزارة علمه وسعة إدراكه وفهمه.

2- تصانيفه:

لقد كان الشيخ ابن تيمية متبحراً في كثير من العلوم، ولا يكاد فن من الفنون إلا وقد صنف فيه كتاباً أو رسالة أو فتوى، أو رد على سؤال قد عرض عليه، وحسبنا هنا أن نذكر بعضاً من الكتب و الرسائل التي ألفها في مختلف العلوم.

أولا: فأما في أصول الدين فلا حاجة أن أذكر شيئاً منها هنا؛ لأنني أفردت لها مبحثاً خاصاً.

ثانياً: التفسير: فقد اشتهر رحمه الله بالتفسير حتى إنه لما توفي ـ ♫ ـ نودي للصلاة عليه: " الصلاة على ترجمان القرآن "[4].

وقال ابن عبد الهادي: (وأما التفسير فمسلم إليه، وله في استحضار الآيات من القرآن وقت إقامة الدليل بها على المسألة قوة عجيبة، وإذا رآه المقرئ تحير فيه، ولفرط إمامته في التفسير، وعظمة اطلاعه يبين خطأ

---

(1): نفس المصدر، ص30،31.
(2): يرى الشيخ ابن تيمية أن الحلف بالطلاق ليس فيه إلا الكفارة، ينظر: العقود الدرية، ص:340.
(3) ذيل طبقات الحنابلة، 497/4.
(4): انظر ذيل طبقات الحنابلة: 528/4.

كثير من أقوال المفسرين، ويوهى منها أقوال عديدة، وينصر قولا واحداً موافقا لما دل عليه القرآن والحديث)[1]. فمن مصنفاته في التفسير:

1-كتاب الكلام على قوله عز وجل: الرحمن على العرش استوى.
2- كتاب تفسير سور الإخلاص[2].
3-كتاب فضائل القرآن.
4-كتاب أقسام القرآن.
5-كتاب أمثال القرآن[3].
6-كتاب مقدمة في أصول التفسير.

ثالثاً: علم أصول الفقه:

1-زوائد على المسودة لجده ووالده.
2-شمول النصوص للأحكام.
3-نقد مراتب الإجماع.
4-قواعد أن النهي يقتضي الفساد.
5- قاعدة في الاستحسان.

رابعا: الفقه:

الشيخ ابن تيمية ـ ♫ ـ كان على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، إلا أنه لم يلتزم بما رآه الإمام أحمد أو أفتى به، بل كان مجتهداً، ويقول بما قام عليه الدليل عنده، قال الصفدي ـ♫ـ[4]: (أقبل على الفقه ودقائقه، وغاص على مباحثه، ونظر فِي أدلته وقواعده وحججه، والإجماع والاختلاف حتى كَان يقضى منه العجب)[5].

فمن كتبه في الفقه:

1- كتاب أحكام الطلاق
2- كتاب السياسة الشرعية لإصلاح الراعي والرعية.
3- كتاب نكاح المحلل وإبطال الحيل.
4- كتاب الفرقان المبين بين الطلاق واليمين[6].

وله مصنفات كثيرة أوصلها بعضهم إلى خمسمائة مصنف.

يقول ابن عبد الهادي ـ ♫ ـ : (وما أبعد أن تصانيفه إلى الآن تبلغ خمسمائة مجلدة)[7].

وقد أفرد لها الإمام ابن القيم كتاباً سماه (مؤلفات ابن تيمية) ذكر فيه تسعة وثلاثين وثلاثمائة مصنفاً.

---

(1): العقود الدرية، ص41.
(2): الأعلام العلية: ص44.
(3): العقود الدرية: ص52،51.
(4): خليل بن أيبك بن عبد الله الأديب صلاح الدّين الصفدي أبو الصفاء، (ت:764هـ). أخذ عن الشهاب محمود وَابن سيد الناس وابن نباتة وأبي حيان والذهبي وغيرهم، من تصانيفه: الوافي بالوفيات، وأعوان النصر في أعيان العصر، ينظر الدرر الكامنة: 207/2.
(5): الوافي بالوفيات: 11/7.
(6) ينظر: الأعلام العلية: ص27.
(7): العقود الدرية ص41.

وتكفي موسوعته المسماة: (مجموع فتاوى ابن تيمية) دليلا على تبحره في فنون شتى من العلوم، فقد حوت هذه الموسوعة على العديد من المسائل والقواعد الجليلة في مختلف العلوم، غير أنه أكثر من التصنيف في جانب العقيدة، وله تصانيف مشهورة في هذا الجانب.

المبحث الثاني

المشهور من مصنفات ابن تيمية في أصول الدين.

ويشتمل على:

أولاً: منهج ابن تيمية في التأليف.

ثانيا: عنايته بالتصنيف في أصول

أولاً: منهج ابن تيمية في التأليف:

تبين في المبحث السابق أن ابن تيمية كان متبحرا في جل العلوم النقلية والعقلية، وكان متقناً لمعارف عصره، مع تفوقه في معرفة المذاهب الأخرى حتى ليكاد يتفوق على أصحابها، ولقد صنف ـ ♫ ـ في كثير من العلوم، وقد أملى الكثير من هذه المصنفات من حفظه[1] لما امتاز به من حافظة قوية، وبراعة في الاستنباط، وبطء في النسيان[2].

لقد رسم ابن تيمية ـ ♫ ـ لنفسه منهجاً في التصنيف والتأليف، اعتمد فيه اعتماداً أساسياً على كتاب الله العزيز الذي: چگ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ں ں ڻچ[3]، وكذلك ما صح من روايات حديث رسول الله، وقد بين ذلك في رسالته المسماة: معارج الوصول في معرفة أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول حيث قال: (فصْلٌ: في أن رسول الله ـ ρ ـ بين جميع الدين أصوله وفروعه، باطنه وظاهره علمه وعمله فإن هذا الأصل هو أصل أصول العلم والإيمان وكل من كان أعظم اعتصاما بهذا الأصل كان أولى بالحق علما وعملا).[4]

ثم يقول بعد أن تكلم عن منهج المتكلمين والفلاسفة: (وأما أهل العلم والإيمان فمتفقون على أن الرسل لم

---

(1): الأعلام العلية، ص18.
(2): ذيل طبقات الحنابلة، 494/4.
(3) سورة فصلت الآية 42.
(4): مجموع فتاوى ابن تيمية، 85/19، تخريج واعتناء: أنور الباز - عامر الجزار، مطبعة: دار الوفاء ـ المنصورة، الطبعة الأولى، 1814هـ.

يقولوا إلا الحق وأنهم بينوه مع علمهم بأنهم أعلم الخلق بالحق فهم الصادقون المصدوقون علموا الحق وبينوه)[1].

ويقول: (وأما العمليات وما يسميه ناس الفروع والشرع والفقه، فهذا قد بينه الرسول أحسن بيان فما شيء مما أمر الله به أو نهى عنه أو حلله أو حرمه إلا بين ذلك)[2].

كما أنه كان يأخذ بإجماع الأمة والقياس الصحيح لأنه يرى أن هذين المصدرين لابد أن يكون مرجعهما إلى نص من الكتاب والسنة، فيقول: (إن الرسول بين جميع الدين بالكتاب والسنة، وأن الإجماع - إجماع الأمة - حق، فإنها لا تجتمع على ضلالة وكذلك القياس الصحيح حق يوافق الكتاب والسنة)[3].

ويقول: (فلا يوجد قط مسألة مجمع عليها إلا وفيها بيان من الرسول، ولكن قد يخفى ذلك على بعض الناس ويعلم الإجماع)[4].

على هذا المنهج كان اعتماد شيخ الإسلام ـ ♫ ـ في عرض آرائه وفتاويه، أما طريقته في التصنيف والتأليف فكان رحمه الله إما أن يكتب بنفسه ويبيضه، أو إذا ورد إليه جواب أو عرضت عليه مسألة فيقوم بكتابة الرد أو يكتب الفتوى ثم يأمر بتبيضه إذا حضر من يبيضه.

يقول الحافظ ابن عبد الهادي ـ ♫ ـ: (وللشيخ رحمه الله من المصنفات والفتاوى والقواعد والأجوبة والرسائل وغير ذلك، من الفوائد ما لا ينضبط، ولا أعلم أحداً من متقدمي الأمة ولا متأخريها جمع مثل ما جمع، ولا صنف نحو ما صنف، ولا قريبا من ذلك، مع أن أكثر تصانيفه إنما أملاها من حفظه، وكثير منها صنفه في الحبس، وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب)[5].

ويقول: (وكان يكتب الجواب فإن حضر من يبيضه وإلا أخذ السائل خطه وذهب ... وكان كثيرا ما يقول قد كتبت في كذا وفي كذا)[6].

غير أن المطلع على كتب الشيخ يدرك تماماً أنه أولى جانب العقيدة جل اهتمامه، وخير دليل على ذلك هو ما نلحظه اليوم من اختلاف بين الكثيرين من علماء الأمة، مما أثر سلبا على عوام المسلمين، فلا يكاد بحث من البحوث، أو كتاب من الكتب، المهتمة بالجانب العقدي إلا وابن تيمية كان له الحظ الأوفر من الذكر فيه، ما

---

(1): المصدر نفسه: 86/19.
(2): المصدر نفسه: 95/19.
(3): المصدر نفسه: 104/19.
(4): المصدر نفسه: 106/19.
(5): العقود الدرية: ص:42.
(6): نفس المصدر: ص:81.

بين ناقد ومادح وقادح، وهذا يدل على أن الرجل قد تكلم كثيراً في أصول الدين، فهو ـ ♫ ـ لم يدخر جهدا في الرد على الفلاسفة والمناطقة، وأهل الأديان الأخرى والملاحدة، وكذلك الفرق الكلامية على مختلف مسمياتها، كما أنه أشهر قلمه ولسانه على أهل الأهواء والبدع، والمطلع على كتبه يجد الكثير من هذه الانتقادات والردود، بالحلم والأناة تارة، وبالشدة والعنف تارات.

قال ابن رجب ـ ♫ ـ: (ونظر فِي العقليات، وعرف أقوال المتكلمين، ورد عليهم، ونبه على خطئهم، وحذر منهم، ونصر السنة بأوضح حجج، وأبهر براهين)[1].

فعرف أقوال المتكلمين، ونظر إلى طرقهم في الاستدلال، ثم حاول الرد عليهم بالأدلة النقلية والعقلية، معتمداً على نصوص الكتاب والسنة، وأقوال علماء الصحابة والتابعين وتابعيهم، كالأئمة الأربعة، وفي ذلك يقول: (وذكرنا عامة طرائق أهل الأرض في إثبات الصانع، من المتكلمين والفلاسفة، وطرق الأنبياء صلوات الله عليهم، وما سلكه عامة نظار الإسلام، من معتزلي وكرامى وكلابي وأشعري وفيلسوف، وغيرهم)[2].

وقد ذكر تلميذه الحافظ البزار ـ ♫ ـ أنه سأل الشيخ ابن تيمية عن سبب إكثاره من التأليف في الأصول دون غيره من العلوم، فقال: (ولقد أكثر ۖ التصنيف فِي الأصول، فضلا عن غيره من بقية العلوم، فسألته عن سبب ذلك، والتمست منه تأليف نص في الفقه، يجمع اختياراته وترجيحاته، ليكون عمدة في الإفتاء، فقال لي: ما معناه الفروع أمرها قريب، ومن قلد المسلم فيها أحد العلماء المقلدين، جاز له العمل بقوله، ما لم يتيقن خطأه، وأما الأصول فإني رأيت أهل البدع والضلالات والأهواء ... قد تجاذبوا فيها بأزمة الضلال، وبان لي أن كثيراً منهم إنما قصد إبطال الشّريعة المقدسة، المحمدية الظّاهرة العلية على كل دين، وأن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك فِي أصول دينهم، ولهذا قل أن سمعت أو رأيت معرضا عن الكتاب والسنة، مقبلا على مقالاتهم، إلا وقد تزندق، أو صار على غير يقين في دينه واعتقاده، فلما رأيت الأمر على ذلك، بان لي أنه يجب على كل من يقدر على دفع شبههم وأباطيلهم وقطع حجتهم وأضاليلهم، أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم، ويزيف دلائلهم، ذباً عن الملة الحنيفية، والسنة الصحيحة الجلية)[3].

---

(1): ذيل طبقات الحنابلة: 497/4.
(2): الرد على المنطقيين لابن تيمية، (ت:728)، ص:297، تحقيق: الشيخ عبد الصمد شرف الدين الكبتي، مؤسسة الريان بيروت، الطبعة الأولى، 1426هـ.
(3): الأعلام العلية: ص33.

فمما سبق يتبين أن ابن تيمية ـ ♫ ـ قد أخذ على عاتقه وأوجب على نفسه الكتابة في أصول الدين، والرد على المخالفين في نظره، وعلى الجملة فإن الشيخ ـ ♫ ـ قد فعل ما يراه صواباً، فهو بشر يؤخذ من قوله ويترك.
قال ابن كثير ـ ♫ ـ: (وبالجملة كَان من كبار العلماء، وممن يصيب ويخطئ، وقد صح في البخاري: "إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر"[1] وقال الإمام مالك بن أَنسٍ: كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر).[2])[3].

ثانيا: عنايته بالتصنيف في أصول الدين.

إن المطلع على مصنفات ابن تيمية يجد أنها قسمين أساسيين:
أحدهما: الرد على أهل الملل والنحل والفلاسفة.
الآخـــر: يتناول ما يعتقده ابن تيمية وآراءه الاعتقادية.
وسوف يتم التحدث عن أشهر مصنفاته، التي صنفها في الرد على أهل الملل والنحل والفلاسفة، في هذا المطلب من حيث سبب تصنيفها، وصحة نسبتها للمؤلف، والمنهج الذي سار عليه المؤلف في التصنيف، فمن هذه المصنفات:

أولا: منهاج السنة النبوية "في نقض كلام الشيعة القدرية:

يعد الكتاب من أهم مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو رد على كتاب منهاج الكرامة
لابن مطهر الحلي[4]، الذي بين فيه أصول الشيعة الإمامية[5] وأكثر فيه من سب كبار الصحابة ـ ╚ ـ وعصمة

---

(1): لم أقف عليه بهذا اللفظ، واللفظ الوارد هو: (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)، صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم الحديث: (6919) تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة ـ بيروت، الطبعة: الثالثة، 1407هـ.
(2): سير أعلام النبلاء: 198/7.
(3): البداية والنهاية، 302/18.
(4): الحسين" بن يوسف بن المطهر الحلي، (ت:726هـ)، عالم الشيعة وإمامهم ومصنفهم، شرح مختصر بن الحاجب شرحا جيدا، واشتهرت تصانيفه في حياته، وهو الذي رد عليه الشيخ تقي الدين بن تيمية في كتابه المعروف بالرد على الرافضي، وكان ابن المطهر مشتهر بكثرة الذكر وحسن الأخلاق، لسان الميزان، لا بن حجر العسقلاني، 215/3، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، 2002 م، الوافي بالوفيات، 54/13.
(5): هم القائلون بإمامة علي τ بعد النبي ρ نصا ظاهرا وتعيينا صادقا من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين، وقالوا: وما كان في الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام حتى تكون مفارقته الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة فإنه إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم هملا يرى كل واحد منهم رأيا ويسلك كل واحد منهم طريقا لا يوافقه في ذلك غيره بل يجب أن يعين شخصا هو المرجوع إليه وينص على واحد

علي ـ ﷺ ـ وطعن فيه في إمامة الخلفاء الراشدين الثلاثة: (أبوبكر وعمر وعثمان ﷺ)، كما ذكر فيه القدر وأن الله يفعل كل شيء، حتى المعاصي والكفر، وأن العبد لا تأثير له في ذلك، وأن أفعاله تقع بإرادة الله تعالى، ومنهج الشيخ ابن تيمية في الكتاب، أنه يرد على كتاب منهاج الكرامة في كل نقطة من نقاطه، إلا أنه يستطرد أحياناً ويسهب في الاستطراد، فيترك موضوع الرد ليطرق موضوعات أخرى، ككلامه على قدم العالم، والكلام على تسلسل الحوادث وغيرها من الموضوعات، وبعد استطراده الطويل يستأنف مناقشة الكتاب، بالبراهين النقلية والعقلية.

وقد ذكر الشيخ ـ ﷺ ـ في مقدمة كتابه منهاج السنة سبب تأليفه للكتاب، حيث قال: (فإنه قد أحضر إليَّ طائفة من أهل السنة والجماعة كتابا صنفه بعض شيوخ الرافضة في عصرنا، منفقا لهذه البضاعة، يدعو به إلى مذهب الرافضة الإمامية، من أمكنه دعوته من ولاة الأمور وغيرهم أهل الجاهلية، ممن قلَّت معرفتهم بالعلم والدين، ولم يعرفوا أصل دين المسلمين، وأعانه على ذلك من عادتهم إعانة الرافضة من المتظاهرين بالإسلام، من أصناف الباطنية الملحدين الذين هم في الباطن من الصابئة الفلاسفة الخارجين عن حقيقة متابعة المرسلين)[1].

وهذا الكتاب يقع في ثلاث مجلدات، وفي بعض النسخ أربع مجلدات قال ابن عبد الهادي: (ومنها كتاب منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، في ثلاث مجلدات، وبعض النسخ في أربع مجلدات، رد فيه على ابن المطهر الرافضي، وبيّن جهل الرافضة، وضلالتهم وكذبهم وافتراءهم)[2].

ثانياً: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح:

تناول فيه المصنف ـ ﷺ ـ الرد على النصارى الذين حرفوا وبدلوا دينهم الذي جاء به عيسى ـ ﷺ ـ وهذا الكتاب يقع في مجلدين، وفي بعض النسخ ثلاث مجلدات، وهو كتاب كثير الفوائد قرر فيه المصنف تثبيت النبوات، وتقريرها بالأدلة الواضحة النيرة[3]، ويذكر أن سبب تصنيف هذا الكتاب قد ذكره الشيخ ـ ﷺ ـ في

هو الموثوق به والمعول عليه وقد عين عليا τ في مواضع تعريضا وفي مواضع تصريحا. الملل والنحل، لأبي الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، (ت:548هـ)، ص:131، أشرف على تعديله وقدم له: صدقي جميل العطار، دار الفكر ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ.

(1): ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، 4/1، تحقيق: د. محمد رشيد سالم، جامعة محمد بن سعود، الطبعة: الأولى، 1406هـ.

(2): العقود الدرية: ص: 44، ذيل طبقات الحنابلة: 522/4

(3): ينظر، العقود الدرية، ص: 45.

رسالته هذه التي رد فيها على النصارى فقال: (وكان من أسباب نصر الدين وظهوره، أن كتابا ورد من قبرص، فيه الاحتجاج لدين النصارى، بما يحتج به علماء دينهم وفضلاء ملتهم، قديما وحديثا، من الحجج السمعية والعقلية، فاقتضى ذلك أن نذكر من الجواب ما يحصل به فصل الخطاب، وبيان الخطأ من الصواب، لينتفع بذلك أولو الألباب، ويظهر ما بعث الله به رسله من الميزان والكتاب، وأنا أذكر ما ذكروه بألفاظهم بأعيانها، فصلا فصلا، وأتبع كل فصل بما يناسبه من الجواب، فرعا وأصلا وعقدا وحلا)[1].

وأما منهجه في الكتاب فقد قرر ـ ♫ ـ إثبات وصدق نبوة محمد ـ ☺ ـ وأنه أرسل إلى الثقلين الجن والإنس، وليس كما ادَّعَوْا أنه بعث إلى أهل الجاهلية من العرب، وكذّب دعواهم وافتراءهم على الله، وما نقلوه عن المسيح ـ ♠ ـ افتراء عليه، وإبطال قصة الأقانيم الثلاث، وغير ذلك من القضايا، بما أنزل من القرآن الكريم، أو بما ورد عن النبي ـ ☺ ـ وبالحجج العقلية الداحضة.

ثالثاً: بيان تلبيس الجهمية[2] " في تأسيس بدعهم الكلامية ".

تتبع المصنف ـ ♫ ـ في هذا الكتاب كتاب تأسيس التقديس للرازي، كما أنه أورد أقوال كثير من الفرق في مسائل العلو والجهة والاستواء واليد والوجه والوجود، ورد كثيرا من كلام المتكلمين والفلاسفة، وهذا الكتاب يقع في ست مجلدات، قال ابن عبد الهادي ـ ♫ ـ: (ومن مصنفاته كتاب بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، في ست مجلدات، وبعض النسخ منه في أكثر من ذلك، وهو كتاب جليل المقدار، معدوم النظير، كشف

---

(1): ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، 99/1، تحقيق: د. على بن حسن بن ناصر، وآخرون، دار العاصمة ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1419هـ.

(2): أصحاب جهم بن صفوان وهو من الجبرية الخالصة، يقول: لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز، ظهرت بدعته بترمذ وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية، وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء: منها: قوله:لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها؛ لأن ذلك يقضي تشبيها، فنفى كونه حيا عالما، وأثبت كونه قادرا فاعلا خالقا؛ لأنه لا يوصف بشيء من خلقه، بالقدرة والفعل والخلق،...ومنها: قوله: من أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده؛ لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد فهو مؤمن، قال: والإيمان لا يتبعض، أي: لا ينقسم إلى: عقد وقول وعمل، قال: ولا يتفاضل أهله فيه فإيمان الأنبياء وإيمان الأمة على نمط واحد إذ المعارف لا تتفاضل، وكان السلف كلهم من أشد الرادين عليه ونسبته إلى التعطيل المحض، وهو أيضا موافق للمعتزلة في نفي الرؤية، وإثبات خلق الكلام وإيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع. ينظر: الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفرائيني، (ت: 429هـ) ص: (158)، دار الكتب العلمية – بيروت ـ لبنان، الطبعة: بدون، تاريخ النشر: بدون، والملل والنحل، ص: (69).

الشيخ فيه أسرار الجهمية، وهتك أستارهم)[1]. وسبب تصنيف هذا الكتاب ذكره الشيخ في مقدمة كتابه فقال: (وأوصل إلي بعض الناس مصنفا لأفضل القضاة المعارضين، وفيه أنواع من الأسئلة والمعارضات، فكتبت جواب ذلك وبسطته في مجلدات، ثم رأيت أن هؤلاء المعترضين ليسوا مستقلين بهذا الأمر، استقلال شيوخ الفلاسفة والمتكلمين، فالاكتفاء بجوابهم لا يحصل ما فيه المقصود للطالبين، وآثار الكلام فيها الشبه المعارضة لما أنزل الله من الكتاب، حتى صارت السنة تضل ما شاء الله من الفضلاء، أولي الألباب في هذا الباب، وحصل من الاشتباه والالتباس، ما أوجب حيرة أكثر الناس، واستشعر المعارضون لنا، أنهم عاجزون عن المناظرة، التي تكون بين أهل العلم والإيمان، فعدلوا إلى طريق أهل الجهل والظلم والبهتان، وقابلوا أهل السنة بما قدروا عليه من البغي باليد عندهم واللسان، نظير ما فعلوه قديما من الامتحان، وإنما يعتمدون على ما يجدونه في كتب المتجهمة المتكلمين، وأجل من يعتمدون كلامه هو [أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي[2]] إمام هؤلاء المتأخرين، فاقتضى ذلك أن أتم الجواب عن " الاعتراضات المصرية، الواردة على الفتيا الحموية " بالكلام على ما ذكره أبو عبد الله الرازي في كتابه الملقب «بتأسيس التقديس» ليتبين الفرق بين البيان والتلبيس، ويحصل بذلك تخليص التلبيس، ويعرف فصل الخطاب فيما في هذا الباب، من أصول الكلام، التي كثر بسببها بين الأمة النزاع والخصام، حتى دخلوا فيما نهوا عنه من الاختلاف في الكتاب، والقول على الله بغير علم الخطأ من الصواب، بل في أنواع الشك، بغير بيان من الله ولا دليل، ودخلوا فيما يخالف النصوص من البراهين العقلية المعارضة)[3].

أما منهجه في تأليف الكتاب فإنه يورد كلام أئمة الفرق وعلمائهم، ثم يتتبعها بتعقيب، فيرد على ما يرى أنه غير موافق للكتاب والسنة، وما عليه السلف الصالح، بالأدلة النقلية والعقلية. ومن ذلك:

---

(1) العقود الدرية: ص: 44

(2): الإمام محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي فخر الدين أبو عبد الله القرشي التيمي البكري الرازي، ابن خطيب الري الشافعي الأشعري، (ت: 606هـ) اشتغل على والده الإمام ضياء الدين وكان من تلامذة محيي السنة أبي محمد البغوي، وكان شديد الحرص جدا في العلوم الشرعية والحكمة، قرأ الحكمة على المجد الجبلي من كبار الحكماء، وقرأ بعد والده على الكمال السمناني، وقيل: على الطبسي، من تصانيفه المطالب العالية "، وكتاب " نهاية العقول وكتاب " المحصول " في أصول الفقه، وكتاب " تأسيس التقديس في تأويل الصفات، ينظر: تاريخ الإسلام، 137/13، الوافي بالوفيات، 175/4.

(3): بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية، 1/ 6 ـ 9، تحقيق: د. يحيى بن محمد الهنيدي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: بدون، 1426هـ.

1 – رد ومناقشة ابن تيمية ـ ♫ ـ للرازي، قوله أن للعالم ست جهات، فقال: (قال الرازي: « ورتبته ـ أي: الكتاب ـ على أربعة أقسام:
القسم الأول: في الدلائل الدالة على أنه تعالى منزه عن الجسمية، والحيز. وفيه فصول:
الفصل الأول: في تقرير المقدمات التي يجب إيرادها، قبل الخوض في الدلائل، وهي ثلاثة:
المقدمة الأولى: اعلم أنا ندعي وجود موجود، لا يمكن أن يشار إليه بالحس، أنه ههنا أو هنالك، أو نقول: إنا ندعي وجود موجود غير مختص بشيء من الأحياز والجهات، أو نقول: إنا ندعي وجود موجود غير حال في العالم، ولا مباين عنه في شيء **من** الجهات الست، التي للعالم، وهذه العبارات متفاوتة والمقصود من الكل شيء واحد»[1].
قال ابن تيمية مناقشاً هذا الكلام: (قلت: قوله: « من الجهات الست التي للعالم » قد يستدرك عليه، كما قرره في هذا الكتاب وغيره، فإن العالم ليس له ست جهات، بل ليس له إلا جهتا العلو والسفل فقط، وإنما الجهات الست للحيوان، كالإنسان وغيره من الدواب، الذي يؤم جهة فيكون أمامَها، ويُخَلِّفُها فتكون خلفه وتحاذي أعلاه وأسفله، ويمينه وشماله، فلو قال: من الجهات الست، وسكت لكان أجود، لأن الجهات الست حينئذٍ تكون للإنسان ونحوه، أو لو قال: من الجهات الست التي للحيوان، ولكن المقصود بكلامه معروف، وهو دعواه ودعوى موافقيه النفاة، وهم الجهمية عند السلف وأهل الحديث وأتباعهم، فإن أول من أظهر هذه المقالة، المنافية للإسلام، ودعا إليها، واتبع عليها «الجهم»[2]، فمقصوده: ذكر دعواه، ودعوى هؤلاء النفاة معه، وجود موجود غير حال في العالم ولا مباين له.
قال الرازي: « ومن المخالفين من يدعي: أن فساد هذه المقدمات معلوم بالضرورة، وقالوا: لأن العلم الضروري حاصل، بأن كل موجودَيْن، فإنه لا بد وأن يكون أحدهما حالًا في الآخر، أو مباينًا عنه، مختصًا بجهة من الجهات الست المحيطة به. قالوا: وإثبات موجودَيْن، على خلاف هذه الأقسام السبعة، باطل في بديهة العقل » .

---

(1): الرازي، أساس التقديس، ص: 11، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، 1406هـ.
(2): الجهم بن صفوان، أبو محرز الراسبي مولاهم السمرقندي. المتكلم الضال رأس الجهمية وأساس البدعة، توفي سنة: (128)، كان ذا أدب ونظر وذكاء وفكر وجدال ومراء، وكان ينكر صفات الرب عز وجل وينزهه بزعمه عن الصفات كلها ويقول بخلق القرآن، ويزعم أن الله ليس على العرش بل في كل مكان، فقيل كان يبطن الزندقة والله أعلم بحقيقته. وكان يقول: إن الإيمان عقد بالقلب وإن كفر بلسانه من تقية أو إكراه، وإن عبد الصليب والأوثان في الظاهر ومات على ذلك فهو مؤمن ولي لله من أهل الجنة. ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي، 65/8، الأعلام للزركلي، 141/2.

قلت: " الذي يدعيه هؤلاء: أن كل موجودَيْن، فإنه لا بد وأن يكون أحدهما حالًّا في الآخر، أو مباينًا له، ويلزم من ذلك أن يكون مختصًّا بعينِ غيره، ولا يجب أن يقولوا: إنه لا بد أن يختص بجهة من الجهات الست، المحيطة به، إلا أنه يجب أن يكون لكل موجود ست جهات، وهذا ليس مما يعلم ولا يقوم عليه دليل شرعي ولا عقلي، وإن كان قد يَظُنُّ هذا بعض الناس ظنًّا لا دليل عليه، بل المعلوم لكثير من الناس بالأدلة الشرعية والعقلية أن العالَمَ ليس له ست جهات، بل جهتان العلو والسفل، وفي الجملة فمن المعلوم بالضرورة لكل أحد، إمكان وجود جسم مستدير، وأنه ليس له ست جهات، بل جهة أعلاه ومحيطه، وجهة سفله ومركزه، ومعلوم أن الموجود مع هذا الجسم، لا يقول عاقل: إنه يجب أن يكون مختصًا بجهة من الجهات الست المحيطة به، إذ ليس له ست جهات، بل لا يحيط به إلا جهة واحدة، فالمباين له لا يكون مختصًا إلا بجهة واحدة، لا بست جهات، فهؤلاء يقولون: إثبات موجودين على خلاف هذين القسمين يكون باطلًا بالضرورة، وهو أن يكون أحدهما حالًّا في الآخر محايثًا له، أو مباينًا له منفصلًا عنه، سواء كان مباينته بجهة واحدة أو جهات متعددة، إذا عرف ذلك فالقول: بأن هذا القول المتضمن إثبات موجودين لا متحايثين ولا متباينين باطل بالضرورة، معلوم الفساد بالفطرة، وهو قول عامة أئمة الإسلام وأهل العلم، كما صرحوا بذلك في مواضع لا تحصى من كلامهم، وذكروا أن هذا
النفي الذي ذكره جهم، مما يعلم بفطرة الله التي فطر الناس عليها، أنه باطل محال متناقض، لوصفه لواجب الوجود بما هو ممتنع الوجود، فهم مع إقرارهم بوجوده، وصفوه بما هو نفي وتعطيل، وسلب لوجوده، وهو قول عامة أهل الفطر السليمة من جميع أصناف بني آدم من المسلمين، واليهود والنصارى، والمشركين وغيرهم)[1].

2 – مناقشة قول الرازي: (قوله: " لا حيز إلا ويُفرض فوقه حيزٌ آخر " يقال له: المفروض هو تقدير الذهن وتخيُّله وذلك لايستلزم تحقق هذا المقدار في الخارج بل تقدير أحياز بعضها فوق بعض بمنزلة تقدير أجسام لا نهاية لها وذلك تقدير لاحقيقة له في الخارج فقوله ولا حيز إلا وهو بالنسبة إلى ما فوقه أسفل يوجب ألا يحصل في شيء من الجهات إنما يصح لو كان فوقه شيء لا يلزم إذا قَدَّر الذهن شيئاً لاحقيقة له في الخارج كما لا يلزم إذا قُدِّر أجسام لا نهاية لها أن يكون مداخلاً للأجسام وكما لا يلزم إذا قُدِّر هناك عالم آخر أن يقال لايكون فوق هذا العالم بل فوق ذلك بل إذا قدر الذهن حيزاً فوق حيز قدر أيضاً فوق الأسفل وهكذا كلما زاد الذهن في

(1): بيان تلبيس الجهمية، 29/1.

هذا التقدير زِيدَ في هذا التقدير ولكن لايلزم من ذلك أن يكون الخارج كذلك وإنما هي تقدير ذهني)[1].

3 – مناقشة قول الرازي: (إن النور يزول بالظلمة ولو كان تعالى هو عين هذا النور المحسوس لكان قابلاً للعدم. يقال له: لا يقول مسلم إنه عين هذا النور المحسوس، وليس هذا ظاهر الآية، وقوله: إن الأجسام متماثلة وهي مختلفة في الضوء والظلمة، فيكون الضوء عرضاً قائماً بالأجسام، يقال له: لا نزاع في أن الضوء الذي هو عرض قائم بالأجسام يسمى نوراً، مثل شعاع الشمس المنبسط على الأرض، وكذلك ضوء القمر المنبسط على الأرض، وكذلك نور النار كالسراج القائم بالجدران؛ لكن النور يقال للعرض، ويقال للجسم أيضاً، فإن نفس النار تسمى نوراً، فإنه إذا سُمِّي ضوء النار الذي يكون على الأرض والحيطان نوراً، فالنار الخارجة من الفتيلة وهو جسم قائم بنفسه أولى أن يكون نوراً، قال الله تعالى:چۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ چ[2]، فَسُمِّي هذا ضياء وهذا نوراً، مع العلم بأنه يقال: ضياء الشمس، ويقال: نور القمر، فعلم أن الاسم يتناول الجسم ويتناول العرض، فعلم أن اسم النور في حق الخالق، وحق المخلوق يقال: للموصوف القائم بنفسه: ويقال للصفة القائمة به، ويقال: لما يحصل لغيره من نوره كالأشعة المنعكسة، وقوله تعالى: چہ ھ ھ ھ ے ۓ ۓ ﮲ چ[3]، يتناول الأقسام الثلاثة، فإنه أخبر أنه نور، وأخبر أن له نورا، وأخبر أنه كمشكاة فيها مصباح، ومعلوم أن المصباح الذي في المشكاة له نور يقوم به، ونور منبسط على ما يصل إليه من الأرض والجدران)[4].

رابعاً: كتاب درء تعارض العقل والنقل أو "موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول".[5]

هذا الكتاب يعد موسوعة من الموسوعات العلمية القيمة، التي تناول فيها المصنف – ♫ – جملة من القضايا، التي قررها في الرد على الفلاسفة والمتكلمين، كقضية إثبات وجود الله، والعلو، والجهة، والفوقية، وغيرها من القضايا التي شغلت حيزا كبيراً من آراء وأقوال أهل الكلام، والفلاسفة، ويعد هذا الكتاب من أهم مؤلفاته، وهو يقع في أربعة مجلدات، وقد ذكر ذلك الشيخ ابن عبد الهادي – ♫ – فقال: (قلت هذا الكتاب وهو كتاب درء تعارض العقل والنقل في أربع مجلدات كبار وبعض النسخ به في اكثر من أربع مجلدات

---

(1): المصدر نفسه، 322/4.
(2): سورة يونس، الآية: 5.
(3): سورة النور، الآية:35.
(4): بيان تلبيس الجهمية، 74/8.
(5): ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، 68/1، تحقيق: د. محمد رشيد سالم، جامعة محمد بن سعود – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية - 1411هـ.

وهو كتاب حافل عظيم المقدار رد الشيخ فيه على الفلاسفة والمتكلمين)[1].

هذا وقد ذكر الشيخ كتابه هذا في بعض كتبه فقال: (وقد بسطنا الكلام على ما قاله الناس في هذا المقام، من الحدوث والإمكان، وعلة الافتقار إلى المؤثر، وذكرنا عامة طرائق أهل الأرض في إثبات الصانع، من المتكلمين والفلاسفة، وطرق الأنبياء ـ صلوات الله عليهم ـ وما سلكه عامة نظار الإسلام من معتزلي وكرامى وكلابي واشعري وفيلسوف وغيرهم، في غير موضع مثل كتاب تعارض العقل والنقل وغير ذلك)[2].

وقوله ـ ♫: (وقد بسطنا الكلام على نهايات عقول العقلاء في هذه المسائل وما دل عليه الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة في كتاب درء تعارض العقل والنقل وغير ذلك)[3].

وغيرها من كتبه التي أشار فيها إلى كتابه هذا.

أما منهجه في تأليف هذا الكتاب، فإنه يورد أقوال وآراء المتكلمين أو الفلاسفة نصاً وفصاً، ثم يرد عليهم ويبطل شبهاتهم كما يرى، بالدليل النقلي من الكتاب والسنة، مستشهداً في كلامه بنصوص كثيرة من كتب أئمة السلف، كما يدلل ببطلان ما أوردوه بأدلة عقلية محضة[4].

ولبيان منهج الشيخ في الرد على الفرق، ونقده لها، يورد الباحث أمثلة لذلك:

1 – نقده كلام الجهمية والمعتزلة[5] والفلاسفة في مسألة أفعال الله تعالى، وكلام الله ونحو ذلك، فقال: (ومن أعظم

---

(1): العقود الدرية، ص:41، وذيل طبقات الحنابلة: 522/4، الأعلام العلية: 17/7.

(2): الرد على المنطقيين، ص:297، ص:418.

(3) منهاج السنة، 309/2، 365/3، 275/5

(4) ينظر إلى درء تعارض العقل والنقل، 1/ 21 – 23.

(5): ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية والعدلية، وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركا وقالوا: لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى، فالذي يعم طائفة المعتزلة من الاعتقاد القول بأن الله تعالى قديم والقدم أخص وصف ذاته، ونفوا الصفات القديمة أصلا فقالوا: هو عالم بذاته قادر بذاته حي بذاته، لا بعلم وقدرة وحياة، هي صفات قديمة ومعان قائمة به، واتفقوا على أن كلامه محدث مخلوق في محل، وهو حرف وصوت، واتفقوا على أن الإرادة والسمع والبصر ليست معاني قائمة بذاته، لكن اختلفوا في وجوه وجودها، ومحامل معانيها، واتفقوا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار، ونفي التشبيه عنه من كل وجه: جهة ومكانا وصورة وجسما وتحيزا وانتقالا وزوالا وتغيرا وتأثرا، وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها، وسموا هذا النمط توحيدا، واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله، خيرها وشرها، مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة، والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شر وظلم وفعل، لأنه لو خلق الظلم كان ظالما، كما لو خلق العدل كان عادلا، واتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد، وأما الأصلح واللطف ففي وجوبه عندهم خلاف وسموا هذا النمط عدلا، واتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة استحق الثواب والعوض، والتفضل معنى آخر وراء الثواب، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار وسموا هذا النمط

أصول التفريق بينهم في هذه المسألة ـ مسألة أفعال الله تعالى وكلام الله، ونحو ذلك، مما يقوم بنفسه ويتعلق بمشيئته وقدرته ـ فإن هذا الأصل لما أنكره من أنكره من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة ونحوهم، وظنوا أنه لا يمكن إثبات حدوث العالم، وإثبات الصانع إلا إثبات حدوث الجسم، ولا يمكن إثبات حدوثه إلا بإثبات حدوث ما يقوم به من الصفات والأفعال المتعاقبة، ألجأهم ذلك إلى أن ينفوا عن الله صفاته وأفعاله القائمة به، المتعلقة بمشيئته وقدرته، أو ينفوا بعض ذلك، وظنوا أن الإسلام لا يقوم إلا بهذا النفي، وأن الدهرية من الفلاسفة وغيرهم لا يبطل قولهم إلا بهذا الطريق، وأخطأوا في هذا وهذا.

أما الفلاسفة الدهرية فإن هذه الطريقة زادتهم إغراء، وأوجبت لهم حجة عجز هؤلاء عن دفعها إلا بالمكابرة؛ التي لا تزيد الخصم إلا قوة وإغراء، فقالوا لهم: كيف يحدث الحادث بلا سبب حادث؟ وكيف تكون الذات حالها وفعلها وجميع ما ينسب إليها واحداً من الأزل إلى الأبد؟ والعالم يصدر عنها في وقت دون وقت، من غير فعل يقوم به، ولا سبب حدث، فكان ما جعلوه أصل للدين وشرط في معرفة الله تعالى منافياً للدين ومانعاً من كمال معرفة الله، وكان ما احتجوا به من الحجج العقلية، هي في الحقيقة على نقيض مطلوبهم أدل، فالحوادث لا تحدث إلا بشرط جعلوه مانعا من الحدوث)[1].

2 – نقده ـ ♫ ـ القول بحدوث حادث بلا محدث، يقول الشيخ ّ: (وإن قدر أن الممكن أعم من المحدث، فنقول: إذا كان ذلك ممتنعاً فالقول بحدوث حادث بلا محدث ممتنع أيضاً. بل هو أعظم امتناعاً لوجوه:

أحدها: أنه يتضمن رجحان الممكن بلا مرجح، لأن كل محدث فهو يمكن وجوده وعدمه، إذ لولا إمكان وجوده لما وجد، ولولا إمكان عدمه لما كان معدوماً قبل حدوثه، فوجوده يقتضي ترجيح وجوده على عدمه، وذلك يفتقر إلى مرجح.

الثاني: أن ذلك يتضمن تخصيص حدوثه بوقت دون وقت، وصفة دون صفة، وتخصيص أحد المثلين بما يختص به عن الآخر لا بد له من مخصص.

الثالث: أن نفس العلم بأن المحدث لا بد له من محدث أبين وأقوى وأظهر في العقل من كون الممكن لا يترجح إلا بمرجح، ولهذا يتصور هذا من العقلاء، ويعلمون بطلانه بالضرورة، من لا يتصور الممكن ويعلم افتقاره إلى المرجح، إلا بنوع من التكلف الذي لا يتصور به ذلك.

وعدا ووعيدا، واتفقوا على أن أصول المعرفة وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل. الملل والنحل، ص:34.

(1): درء تعارض العقل والنقل، 302/2.

وقد تبين أن الناس في هذا المقام على درجات، وكل من كان إلى الفطرة العقلية، والشريعة النبوية أقرب، كانت طريقته أقوم، فالمستدل بأن الموجود على سبيل الجواز، وهو الموجود الممكن، لا يكون بالوجود أولى منه بالعدم إلا بالفاعل، وأن ما حدث مع جواز أن لا يحدث لم يكن بالحدوث أولى من أن لا يحدث، لولا شيء اقتضى حدوثه، كما سلك ذلك كثير من أهل الكلام، من المعتزلة والأشعرية، ومن وافقهم من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم، خيرٌ من المستدل بأن الموجود الممكن مطلقاً لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح، وهذا المستدل بأن الممكن لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح خيرٌ من المستدل بأنه لا يترجح وجوده على عدمه، ولا عدمه على وجوده إلا بمرجح، كما سلك ابن سينا[1] وأتباعه)[2].

3 - **رد ابن تيمية على سؤال للملاحدة**، فقال: (وللملاحدة الفلاسفة سؤال مشهور على قول القائل: إما أن يكون حيا أو ميتا أو عالما أو جاهلا وقادرا أو عاجزا وسميعا بصيرا أو أعمى وأصم فإن هذين متقابلان تقابل العدم والملكة لا تقابل السلب والإيجاب، والفرق بينهما: أن الأول سلب الشيء، عما من شأنه أن يكون متصفا به: كسلب الحياة والسمع والبصر والعلم عن الحيوان، فإنه قابل لذلك، فإذا سلب عنه لزم أن يكون ميتا، أعمى أصم جاهلا، وأما الجماد فإنه لا يقبل الاتصاف بذلك، فلا يقال فيه: حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، ولا سميع بصير، ولا أعمى أصم.

يقول الشيخ في الجواب: الجواب عنها من وجوه:

الأول: أن مالا يقبل الاتصاف بصفات الكمال، أنقص مما يقبل الاتصاف بصفات الكمال، والحي الجاهل الأعمى الأصم لقبوله للعلم والسمع والبصر أكمل من الجماد، الذي لا يقبل ذلك، فإذا كان يمتنع كون الواجب يقبل صفات الكمال ولا يتصف بها، فلأن يمتنع كونه لا يقبلها بطريق الأولى.

والثاني: أن كل صفة من صفات الكمال إذا لم تستلزم نقصا فالواجب أولى بها من الممكن، واتصافه بها أولى من الممكن لأنه أكمل، ولأن كل كمال حصل للممكن فهو من الواجب، وهم يسلمون أن كل كمال حصل للمعلوم فهو من علته، فالمعلول أولى بذلك.

---

(1): ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله البلخي، العلامة الشهير، الفيلسوف، ابن سينا البلخي، ثم البخاري، (428ت:هـ) صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق. ، من تصانيفه: الإنصاف عشرون مجلدا، البر والإثم مجلدان، الإشارات مجلد، (الموجز) مجلد. سير أعلام النبلاء، 531/17، الوافي بالوفيات، 242/12.

(2): درء تعارض العقل والنقل، 293/8.

الثالث: أن كل ما أمكن اتصاف الرب سبحانه فهو واجب له، لامتناع توقف شيء من صفاته على غيره.
الرابع: أن نفي هذه الصفات نقص وإن لم يسم جهلا وصما وبكما.
الخامس: أن ما ذكروه من التفريق بين السلب والإيجاب، والعدم والملكة، بتسمية هذا ميتا دون هذا، اصطلاح لهم لا يجب اتباعه، والله قد سمى الجماد مواتا في مثل قوله تعالى: چچ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ژ ژ ڑڑ چ[1]، وفي قوله تعالى: چڈ ژ ژ ڑچ[2]، وأمثال ذلك)[3].

(1): سورة النحل، الآيتان: 20،21.
(2): سورة يس، الآية: 33.
(3): درء تعارض العقل والنقل، 367/3.

ثالثا: المشهور من مصنفات ابن تيمية في مباحث العقيدة:

لقد بين ابن تيمية ـ ؒ ـ المنهج الذي اتبعه في العقيدة، وهو يرى أن هذا المنهج هو منهج السلف الصالح، وذلك من خلال كتبه ورسائله، التي صنفها في هذا المجال، ومن بين هذه المصنفات:

كتاب الإيمان:

قال عنه ابن عبد الهادي: (وهو كتاب عظيم لم يسبق إلى مثله)[1]. وليس هنا موضع للتعريف بالكتاب، فلهذا مبحث خاص في هذا البحث.

كتاب النبوات:

هذا الكتاب يبحث فيه ابن تيمية طرق إثبات النبوة، وما يتعلق بها من المعجزة والكرامة، والفرق بينها وبين خوارق العادات، التي تجري على أيدي بعض الناس، وفيه رد على كثير ممن يرى أنهم خالفوا النصوص في ثبوت النبوات كالفلاسفة والمتكلمين، يقول ابن عبد الهادي: (ومن مؤلفاته أيضا قاعدة في تقرير النبوات بالعقل والنقل)[2].

وحين ذكر الصفدي مؤلفات ابن تيمية عده من بينها فقال: (ثبوت النبوات عقلاً ونقلاً والمعجزات والكرامات، مجلدان)[3].

أما منهجه في الكتاب: فإن الشيخ ـ ؒ ـ يذكر في كتابه أقوال ومذاهب المخالفين، من فلاسفة ومتكلمين، فيُوضّح أصولهم التي قامت عليها مقالاتهم، ويُبيّن مخالفتها لأصول الرسول ـ ☺ -، ويذكر اللوازم التي التزمها أصحابها لأجلها، ثمّ ينقضها، ويردّ عليها، كما يُنبّه إلى أقوال من طعن فيها أو ردّ عليها، ويُكثر من الاستطرادات، وبسط الكلام في سرد أدلة الخصم، وذكر حججه، كما ينصر في ردّه المذهب الحقّ، والقول الصحيح الذي يعتمد على الكتاب والسنة، مدلّلاً له بكلام الله، أو سنّة رسول الله ☺، أو أقوال الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان. كما إنه أثناء مناقشة الخصوم كثيراً ما يُشير إلى القواعد الكلية العقليّة؛ لأنها بديهية مسلّم بها، وتُلزم الخصم، وتفحمه.

ولمزيد من الإيضاح نورد أمثلة لذلك:

1 – يقول الشيخ في طرق النظار في التمييز بين المعجزة وغيرها:(... فإنّ منهم من رأى أنّ كلّ ما يخرج عن الأمر المعتاد، فإنه معجزة، وهو الخارق للعادة إذا اقترن بدعوى النبوة، وقد علموا أنّ الدليل مستلزمٌ

---

(1): العقود الدرية: ص45.
(2): المصدر السابق، ص: 82
(3): الوافي بالوفيات: 17/7.

للمدلول، فيلزم أن يكون كلّ من خُرِقت له العادة نبيّاً، فقالت طائفة: لا تخرق العادة إلا لنبي، وكذّبوا بما يذكر من خوارق السحرة والكهان، وبكرامات الصالحين. وهذه طريقة أكثر المعتزلة، وغيرهم، كأبي محمد بن حزم[1]، وغيره... وهؤلاء يقولون إن ما جرى لمريم عليها السلام، وعند مولد الرسول ـ ☺ ـ فهو إرهاصٌ[2] أي توطئةٌ، وإعلامٌ بمجيء الرسول، فما خُرقت في الحقيقة إلاّ لنبيّ.

فيُقال لهم: وهكذا الأولياء، إنّما خُرقت لهم لمتابعتهم الرسول؛ فكما أنّ ما تقدّمه فهو من معجزاته، فكذلك ما تأخّر عنه.

وهؤلاء يستثنون ما يكون أمام الساعة، لكن هؤلاء كذّبوا بما تواتر من الخوارق لغير الأنبياء، والمنازع لهم يقول: هي موجودةٌ مشهودةٌ لمن شهدها، متواترةٌ عند كثير من الناس، أعظم ممّا تواترت عندهم بعض معجزات الأنبياء. وقد شهدها خلق كثير لم يشهدوا معجزات الأنبياء، فكيف يكذّبون بما شهدوه، ويصدّقون بما غاب عنهم، ويكذّبون بما تواتر عندهم أعظم مما تواتر غيره؟)[3].

2 – ويقول في أصول الدين: (أن أصول الدين الذي بعث الله به رسوله محمّداً ☺ قد بيّنها في القرآن أحسن بيان، وبيّن دلائل الربوبية والوحدانية، ودلائل أسماء الرب وصفاته، وبيّن دلائل نبوة أنبيائه، وبيّن المعاد بين إمكانه وقدرته عليه في غير موضع، وبيَّن وقوعه بالأدلة السمعية والعقلية؛ فكان في بيان الله أصول الدين الحقّ؛ وهو دين الله؛ وهي أصول ثابتة، صحيحة، معلومة، فتضمّن بيان العلم النافع، والعمل الصالح، الهدى، ودين الحق.

---

(1): أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الفارسي الأصل، ثم الأندلسي القرطبي اليزيدي الفقيه الحافظ، المتكلم، الظاهري، (ت:456هـ)، سمع من: يحيى بن مسعود بن وجه الجنة؛ صاحب قاسم بن أصبغ، ومن أبي عمر أحمد بن محمد بن الجسور، ويروي عن: أبي عمر بن عبد البر، وأحمد بن عمر بن أنس العذري، ومن مصنفاته: الإيصال إلى فهم كتاب الخصال، وكتاب المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار، وكتاب التلخيص والتخليص في المسائل النظرية، وغيرها، ينظر: سير أعلام النبلاء، 184/18، الوافي بالوفيات، 93/20.

(2): الإرهاص: لغة مشتقة من الرهص، بالكسر، وهو العرق الأسفل من الحائط، والرهص: الطين الذي يجعل بعضه على بعض فيبنى به، ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، توفي سنة: (711هـ)، مطبعة : دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ، مادة: (رهص) 43/7، والإرهاص مقدمة للشيء، والإيذان به. واصطلاحاً: ما يصدر من النبي ρ قبل النبوة من أمر خارق للعادة تمهيداً لها. التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، ص: 17. ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، مطبعة: دار الكتب العلمية بيروت ـ الطبعة: الأولى 1403هـ

(3): ابن تيمية: النبوات، 129/1، تحقيق: د. عبد العزيز بن صالح الطويان، مكتبة أضواء السلف ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1420هـ.

وأهل البدع الذين ابتدعوا أصولَ دينٍ يخالف ذلك، ليس فيما ابتدعوه، لا هدى، ولا دين حقّ، فابتدعوا ما زعموا أنّه أدلّة وبراهين على إثبات الصانع، وصدق الرسول، وإمكان المعاد أو وقوعه.

وفيما ابتدعوه ما خالفوا به الشرع، وكلّ ما خالفوه من الشرع، فقد خالفوا فيه العقل أيضاً، فإنّ الذي بعث الله به محمّداً، وغيرَه من الأنبياء: هو حقّ، وصدق، وتدلّ عليه الأدلة العقلية، فهو ثابت بالسمع، وبالعقل.

والذين خالفوا الرسل ليس معهم سمعٌ، ولا عقل، كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﮋ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﮊ[1] وقال تعالى لمكذّبي الرسل: ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﮊ[2]، ذكر ذلك بعد قوله: ﮋ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﮊ[3]، ثم قال: ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﮊ[4]، ثم قال: ﮋ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﮊ[5]، فذكر إهلاك من أهلك، وأملاه لمن أملى؛ لئلاّ يغترَّ المغتر فيقول: نحن لم يهلكنا...

والمقصود هنا: أنّ ما جاء به الرسول يدلّ عليه السمع والعقل، وهو حقّ في نفسه؛ كالحكم الذي يحكم به؛ فإنه يحكم بالعدل؛ وهو الشرع. فالعدل هو الشرع، والشرع هو العدل.

ولهذا يأمر نبيه أن يحكم بالقسط، وأن يحكم بما أنزل الله. والذي أنزل الله هو القسط، والقسط هو الذي أنزله الله. وكذلك الحق، والصدق هو ما أخبرت به الرسل، وما أخبرت به فهو الحق، والصدق)[6].

فالكتاب يناقش مسألة النبوات، وما يتعلق بها، أمور خارقة للعادة، والتي تسمى معجزات، يؤيد الله بها أنبياءه، ويثبت بها صدق دعواهم، كما أنه يرد على المنكرين لهذه الخوارق التي قد تحصل للصالحين، وحجتهم في ذلك، أن الله تعالى، لا يؤيد أحداً بما يؤيد به أنبياءه، ونسوا أن الكرامات التي تحصل للصالحين إنما يثبت بها أيضاً صدق الأنبياء، لأن بمشاهدة الناس لهذه الكرامات، لا يسعهم إلا أن يصدقوا بما حصل للأنبياء من معجزات.

---

(1): سورة الملك، الآية: 8-11.
(2): سورة الحج، الآية: 46.
(3): سورة الحج، الآيات: 42-45.
(4): سورة الحج، الآية: 46.
(5): سورة الحج، الآية: 48.
(6): النبوات، 613/2.

كما أنه ناقش قول الفلاسفة، في النبوات، وإنكارهم للمعجزات، وأن هذا ضرب من السحر، إلا أن النبي - ^ - حسن قصده، وهو إرشاد الناس، فلا يتهم به. كما ناقش غير هذه المسألة، مستندا في ذلك على الأدلة العقلية والنقلية.

العقيدة الواسطية:

وتسمى أيضاً عقيدة الفرقة الناجية وهي عبارة عن رسالة صغيرة الحجم، أملاها على قاضٍ من واسط لما سأله ذلك، وهي العقيدة التي يعتقدها الإمام ابن تيمية، وقد ذكرها ابن القيم من ضمن مؤلفات ابن تيمية فقال: (الواسطية وهي فتيا في عقيدة الفرقة الناجية نحو ثلاثين ورقة) [1].

وقال ابن عبد الهادي: (وعقيدة الفرقة الناجية وتعرف بالواسطية) [2].

وأما سبب تأليفها فقد ذكره الشيخ ـ ؒ ـ بنفسه حيث قال: (إنه قدم عليَّ من أرض واسط بعض قضاة نواحيها، شيخ يقال له: رضي الدين الواسطي، من أصحاب الشافعي، قدم علينا حاجاً، وكان من أهل الخير والدين، وشكا ما الناس فيه بتلك البلاد، وفي دولة التتر من غلبه الجهل والظلم، ودُروس الدين والعلم، وسألني أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته، فاستعفيت من ذلك، وقلت: قد كتب الناس عقائد متعددة، فخذ بعض عقائد أئمة السنة، فألح في السؤال، وقال: ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت، فكتبت له هذه العقيدة وأنا قاعدٌ بعد العصر، وقد انتشرت بها نسخ كثيرة، في مصر والعراق، وغيرهما) [3].

ومنهج الشيخ في الرسالة أنه وضع عقيدته التي يعتقدها مدعِّما رأيه فيها بالقرآن الكريم، وما صح عن النبي ـ ☺ ـ من آثار في العقيدة، وما ثبت عن الصحابة والتابعين، فهو لم يتعرض في كتابه هذا إلى أي فرقة من الفرق، ولم يتبع أحداً من العلماء في عقيدته، حتى أنه لما قيل له أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد وهو مذهب متبوع، قال: (ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم، ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنما هو مبلِّغ العلم الذي جاء به النبي ـ ☺ ـ ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجئ به الرسول لم نقبله، وهذه عقيدة محمد ☺) [4].

---

(1): ابن قيم الجوزية، أسماء مؤلفات ابن تيمية، ص:20 ، تحقيق: د. صالح المنجد، ط: دار الكتاب الجديد ـ بيروت، الطبعة الطبعة: الرابعة، سنة: 1403هـ.

(2): العقود الدرية: ص68.

(3): مجموع فتاوى ابن تيمية، 3/108. 3/110.

(4): المصدر السابق: 3/110.

وهذه بعض نصوص هذه العقيدة التي يعتقدها:

1 - يقول الشيخ مبيناً عقيدة أهل السنة والجماعة: (فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة، أهل السنة والجماعة، وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت والإيمان بالقدر خيره وشره)[1].

ذكر الشيخ في هذا النص أركان الإيمان الستة، والتي لا يصح إيمان عبد إلا بإقراره بهذه الأركان، والتصديق بها.

2 - ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله محمد ـ☺ ـ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يؤمنون بأن الله سبحانه **چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ**[2] فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته، ولا يكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه، لأنه سبحانه لا سميّ له، ولا كُفُوَ له، ولا نِدَّ له، ولا يقاس بخلقه، سبحانه وتعالى فإنه أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قيلا وأحسن حديثا من خلقه[3].

في هذا النص يبين الشيخ مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين، في الأسماء والصفات، وهو مذهب التفويض، بغير تكييف، ولا تشبيه، ولا تعطيل، ولا تجسيم، ولا تحريف، بل يؤمنون به كما جاء من الله على مراد الله.

وقد ذكر الشيخ بعض الصفات التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، فقال: وقد دخل في هذه الجملة ما وصف به نفسه في سورة الإخلاص التي تعدل ثلث القرآن حيث يقول: **چ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ چ**[4]، وما وصف به نفسه في أعظم آية في كتابه، حيث يقول: **چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﷺ چ**[5]، ولهذا كان من قرأ هذه الآية في ليلة لم يزل عليه من الله حافظ ولا يقربه شيطان حتى يصبح[6].

---

(1): ابن تيمية، العقيدة الواسطية، ص: 54، تحقيق أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف - الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1420هـ.

(2): سورة الشورى، الآية: 11.

(3): العقيدة الواسطية، ص: 57.

(4): سورة الإخلاص، وعدد آياتها: 4.

(5): سورة البقرة، الآية: 255.

(6): يشير الشيخ إلى ما صح عن البخاري معلقاً من حديث إبي هريرة قال: (وكلني رسول الله ☺ بحفظ زكاة رمضان فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام فأخذته فقلت لأرفعنك إلى رسول الله ☺- فذكر الحديث - فقال: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح فقال النبي ☺: (صدقك وهو كذوب ذاك شيطان). البخاري، كتاب: بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده، حديث رقم: (3103).

3 - من الإيمان بالله الإيمان بما أخبر به في كتابه، وتواتر عن رسوله ـ ☺ ـ، وأجمع عليه سلف الأمة، من أنه سبحانه فوق سماواته، على عرشه، على خلقه، وهو سبحانه معهم أينما كانوا، يعلم ما هم عاملون، كما جمع بين ذلك في قوله: **چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ چ**[1] وليس معنى قوله: { وهو معكم } أنه مختلط بالخلق، فإن هذا لا توجبه اللغة، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق، بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته وهو موضوع في السماء، وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان، وهو سبحانه فوق عرشه رقيب على خلقه مهيمن عليهم مطلع عليهم، إلى غير ذلك من معاني ربوبيته. وكل هذا الكلام الذي ذكره الله من أنه فوق العرش وأنه معنا، حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة.

وقد دخل في ذلك الإيمان بأنه قريب مجيب، كما جمع بين ذلك في قوله: **چ ى ئا ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ئى ئى** **چ**[2]، وقول النبي ☺: (إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَةِ أَحَدِكُمْ)[3].

وما ذكر في الكتاب والسنة من قربه ومعيته لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته، وهو عليٌّ في دنوه قريب في علوه[4].

الرسالة الحموية الكبرى:

هذه الرسالة هي: عبارة عن جواب لسؤال ورد من حماة للشيخ ابن تيمية ♫، ونص السؤال هو: (ما قول السادة العلماء أئمة الدين في " آيات الصفات " كقوله تعالى: **چڈ ژ ژ ڑ چ**[5]، **چ ک ک ک گ چ**[6]، وقوله: **چ و ۈ ۇ ٴ ۋ ۋ ۅ ۅ چ**[7]، إلى غير ذلك من آيات الصفات و " أحاديث الصفات " كقوله ☺: { إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ }[8]، وقوله: {يضع الجبار قدمه في النار}[1]، إلى

---

(1): سورة الحديد، الآية: 4.
(2): سورة البقرة، الآية: 186.
(3):مسلم، من حديث أبو موسى الأشعري، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب خفظ الصوت بالذكر. حديث رقم: (2704). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1412هـ.
(4): العقيدة الواسطية، ص: 85.
(5): سورة طه، الآية: 5.
(6): سورة الأعراف، الآية: 54.
(7): سورة فصلت، الآية: 11.
(8):مسلم، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، من حديث عبد الله بن عمر، حديث رقم: (2654). السنن الكبرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد

غير ذلك، وما قالت العلماء فيه وابسطوا القول في ذلك، مأجورين إن شاء الله تعالى)[2].

هذه الرسالة تتحدث بشكل عام عن صفات الله ـ Y ـ وبالذات صفة العلو، والصفات الخبرية، كما تعرض ابن تيمية ـ ً ـ فيها للمعطلة ونقدهم، وتعرض أيضاً لنشأة التعطيل وبعض الموضوعات الأخرى، وسبب تسميتها بالحموية فقد ذكر ابن عبد الهادي ذلك فقال: (فأما الحموية الكبرى فأملاها بين الظهر والعصر، وهي جواب ورد من حماة، سنة ثمان وتسعين وستمائة، وجرى بسبب تأليفها أمور ومحن، وتكلم الشيخ فيها على آيات الصفات والأحاديث الواردة في ذلك).[3]

وسبب تأليفها ذكره المؤلف ـ ً ـ حيث قال: (أما بعد فإني كنت سئلت من مدة طويلة، بعيد سنة تسعين وستمائة عن الآيات والأحاديث الواردة في صفات الله، في فتيا قدمت من حماة، فأحلت السائل على غيري، فذكر أنهم يريدون الجواب مني لا بد، فكتبت الجواب في قعدة بين الظهر والعصر، وذكرت فيه مذهب السلف والأئمة والمبني على الكتاب والسنة، المطابق لفطرة الله التي فطر الناس عليها، ولما يعلم بالأدلة العقلية، التي لا تغليظ فيها، وبينت ما يجب من مخالفة الجهمية المعطلة، ومن قابلهم من المشبهة الممثلة، إذ مذهب السلف والأئمة، أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل)[4].

وهذه الرسالة صحت نسبتها إلى الشيخ ـ ً ـ حيث ذكرها بنفسه في كتاب " بيان تلبيس الجهمية) وقد تمت الإشارة إلى ذلك آنفاً عند ذكر سبب تأليف الكتاب، كما أن ابن القيم ـ ً ـ ذكرها في كتابه الذي جمع فيه أسماء مؤلفات ابن تيمية حيث قال: (الفتيا الحموية ستون ورقة كتبها بين الظهر والعصر)[5].

وذكرها الحافظ البزار ـ ً ـ عند ذكره لمصنفات ابن تيمية فقال: (كتاب المسائل الحموية)[6].

بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: 303هـ)، بيروت كتاب النعوت، باب ولتصنع على عيني، حديث رقم: (7739)، 156/7، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.

(1): مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، من حديث: أنس بن مالك، بلفظ: (حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ الْعِزَّةِ ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدَمَهُ)، حديث رقم: (2848). السنن الكبرى للنسائي، كتاب التعبير، باب ذو العزة، حديث رقم: (7672)، 149/7.

(2): ابن تيمية، الفتوى الحموية الكبرى، ص: 26، تحقيق: شريف محمد فؤاد هزاع، دار الفجر للتراث ـ القاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ.

(3): العقود الدرية: ص83.

(4): بيان تلبيس الجهمية، 4/1.

(5): أسماء مؤلفات ابن تيمية: ص:20.

(6): الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية: ص:26.

وأما المنهج الذي اتبعه في تأليف هذه الرسالة، فبما أن السؤال الوارد إليه في الصفات، فقد قال بإثباتها وعدم تأويلها وأنها كما جاءت بها نصوص القرآن والسنة ، وما ورد عن السلف الصالح من الصحابة والتابعين ـ ـ دون تعطيل أو تشبيه أو تمثيل أو تكييف، ونقد كل من أول الصفات سواء من المتكلمين أو من الفلاسفة، ويدلل على ذلك بالحجج والبراهين النقلية والعقلية.

مثال ذلك:

1 - الإجابة عن السؤال: (الحمد لله رب العالمين . قولنا فيها ما قاله الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والسابقون الأولون: من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وما قاله أئمة الهدى، بعد هؤلاء الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب وغيره، فإن الله سبحانه وتعالى بعث محمدا ـ ☺ ـ بالهدى ودين الحق ؛ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، وشهد له بأنه بعثه داعيا إليه بإذنه وسراجا منيرا، وأمره أن يقول : **ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﭼ**[1]، فمن المحال في العقل والدين، أن يكون السراج المنير، الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق؛ ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه، على بصيرة وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم، وأتم عليهم نعمته، محال مع هذا وغيره أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله، والعلم به، ملتبسا مشتبها ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى، والصفات العليا، وما يجوز عليه وما يمتنع عليه. فإن معرفة هذا أصل الدين، وأساس الهداية، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب، وحصلته النفوس، وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب، وذلك الرسول، وأفضل خلق الله بعد النبيين، لم يحكموا هذا الباب، اعتقادا وقولا)[2].

فاعتماد الشيخ على عدم التأويل في الصفات، وأن تجرى على حقيقتها، هو عدم فعل النبي ـ ☺ ـ ولا الصحابة، ولا أيضاً التابعين ذلك، لأنهم إذا أولوا هذه النصوص لعُلِم هذا التأويل من الصحابة، ولوصل إلينا كما وصلت إلينا الأحكام الأخرى، وخاصة وأن الأمر متعلق بأصل الدين.

---

(1): سورة يوسف، الآية: 108.
(2): الفتوى الحموية، ص: 27.

2 - قوله ♫: (... ثم ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ـ ☺ ـ ولا عن أحد من سلف الأمة، لا من الصحابة، ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف، حرف واحد يخالف ذلك لا نصا ولا ظاهرا. ولم يقل أحد منهم قط إن الله ليس في السماء، ولا إنه ليس على العرش، ولا إنه بذاته في كل مكان، ولا إن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء، ولا إنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا إنه لا متصل ولا منفصل، ولا إنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها...)[1].

3 - قوله ♫: (وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء، لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله، فكما نتيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة، وله أفعال حقيقة، فكذلك له صفات حقيقة، وهو ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وكل ما أوجب نقصا، أو حدوثا، فإن الله منزه عنه حقيقة، فإنه سبحانه مستحق للكمال؛ الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث، لامتناع العدم عليه، واستلزام الحدوث سابقة العدم، ولافتقار المحدث إلى محدث، ولوجوب وجوده بنفسه سبحانه وتعالى، ومذهب السلف بين التعطيل والتمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله)[2].

الشيخ يثبت الصفات، ويقول هي صفات حقيقية، دون تعطيل أو تشبيه، وأنه مستحق للكمال، ومنزه عن كل نقص، لاينفي الصفات عن الباري جل في علاه، ولا يشبهها بصفات خلقه، إذ ليس كمثله شيء.

الرسالة التدمرية: " تحقيق الإثبات للأسماء والصفات، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع "

لم أقف على دليل ثابت يبين سبب تسمية هذه الرسالة بالتدمرية، إلا أنه يبدوا لأي قارئ له اطلاع على مصنفات ابن تيمية أن يدرك أن سبب تسميتها بالتدمرية نسبة إلى بلد السائل هي تدمر فسميت بذلك، مثل الواسطية والحموية لكونهما سميتا نسبة لبلد السائل، وقد ذكرها الشيخ بهذا الاسم، عندما تكلم عن تنزيه الرب تبارك وتعالى فقال: (وقد ذكرنا فى جواب المسائل التدمرية الملقب ب تحقيق الإثبات للأسماء و الصفات و بيان حقيقة الجمع بين القدر و الشرع)[3].

وقال ابن عبد الهادي ـ ♫: (وله قواعد كثيرة في سائر أنواع العلوم منها: قاعدة في الصفات والقدر، تسمى

---

(1): المصدر نفسه، ص: 41.
(2): المصدر نفسه، ص: 62.
(3): مجموع فتاوى ابن تيمية 239/16.

تحقيق الإثبات للأسماء والصفات، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، وهي المعروفة بالتدمرية)[1].
أما ما جاء في سبب تأليفها فقد ذكر شيخ الإسلام ـ ♫ ـ السبب فقال: (فقد سألني من تعينت إجابتهم؟ أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني في بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفات، وفي الشرع والقدر، لمسيس الحاجة إلى هذين الأصلين،...)[2].
أما موضوعها فهي تتحدث عن أصلين كبيرين:
أحدهما: الأسماء والصفات وضمّنه المؤلف أصلين هما: القول في بعض الصفات كالقول في بعض، فذكر أن القول في الصفات كالقول في الذات، ثم أورد مثالي الجنة والروح، ثم ساق سبع قواعد في باب الأسماء والصفات منها:
1 - أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفي. فالإثبات كإخباره أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك، والنفي كقوله: ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ[3]، وينبغي أن يُعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال، إلا إذا تضمن إثباتًا، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال، لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء هو كما قيل: ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون مدحًا أو كمالا. ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال[4].
2 - أن يقال: إن كثيرا مما دل عليه السمع يُعلم بالعقل أيضا، والقرآن يبين ما يستدل به العقل، ويرشد إليه، وينبه عليه، كما ذكر الله ذلك في غير موضع؛ فإنه سبحانه وتعالى بيّن من الآيات الدالة عليه، وعلى وحدانيته، وقدرته، وعلمه وغير ذلك، ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه، كما بيّن أيضا ما دل على نبوة أنبيائه، وما دل على المعاد وإمكانه.
فهذه المطالب هي شرعية من جهتين: من جهة أن الشارع أخبر بها، ومن جهة أنه بيّن الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها.
والأمثال المضروبة في القرآن هي أقيسة عقلية، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع وهي أيضا عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل أيضا.
وكثير من أهل الكلام يسمي هذه «الأصول العقلية» لاعتقاده أنها لا تعلم إلا بالعقل فقط؛ فإن السمع هو

---

(1): العقود الدرية: ص: 55.
(2): مجموع الفتاوى: 7/3.
(3): سورة البقرة، الآية: 255.
(4): التدمرية، ص: 57.

مجرد إخبار الصادق وخبر الصادق - الذي هو النبي - لا يعلم صدقه إلا بعد العلم بهذه الأصول بالعقل[1].

الأصل الثاني - الشرع والقدر - فقد قرر مسائل مهمة في هذا الشأن ، كالجمع بين الشرع والقدر، ومعنى الإسلام العام والخاص، ومفهوم توحيد العبادة، والواجب تجاه الأسباب.. إلخ .

وأما منهج الشيخ في تأليف هذا الكتاب فقد رد فيه على كثير من أهل الفرق والكلام، وقولهم في الأسماء والصفات بين المثبت المشبه، وبين النافي المعطل، أو المثبت المؤول، واستدل على ذلك بما جاء في كتاب الله تعالى، وما ورد عن رسول الله ـ ☺ ـ وكذلك ما ورد عن الصحابة - ﷺ - كما أنه انتقد الصوفية وبين خطأهم في القول بالفناء، وقسمه إلى أنواع ثلاثة، وانتقد الأشاعرة في بعض قولهم في صفات الله Y، كما أنه يرى وجوب إثبات كل ما وصف الله به نفسه، دون تشبيه أو تمثيل أو تكييف، كما لا يجوز تعطيل أو نفي هذه الصفات أو تأويلها، مستدلاً على ذلك بالكتاب والسنة، وأقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان.

مجموع الفتاوى

وهذا الكتاب يعد موسوعة من الموسوعات العلمية الكبيرة، حيث يتألف من سبعة وثلاثين جزءاً، وقد حوت هذه الموسوعة جل الرسائل والقواعد والفتاوى والمسائل التي ألفها ابن تيمية ـ ♫ ـ طيلة حياته، فقام مجموعة من العلماء الأفاضل بتجميع المخطوطات والكتب التي صنفها الشيخ ـ ♫ ـ من مختلف الأقطار، وطباعتها في كتاب واحد تحت مسمى: " مجموع الفتاوى".

(1): المصدر السابق، ص: 146.

المبحث الثالث

كتاب "الإيمان" وموقعه بين مصنفات ابن تيمية في أصول الدين

ويشتمل على:

أولاً : التعريف بكتاب الإيمان.

ثانياً : موضوعات كتاب الإيمان والمنهج المتبع فيه.

ثالثاً : قيمة الكتاب العلمية وموقعه بين مصنفات ابن تيمية في أصول الدين.

أولاً: التعريف بكتاب "الإيمان"

سبق وأن تمت الإشارة إلى أن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ ♫ ـ اهتم بالتصنيف والتأليف في جانب العقيدة أكثر من غيرها من العلوم حتى قيل إنه: (لو تصدى لشرح البخاري ـ ً ـ أو لتفسير القرآن العظيم لقلد أعناق أهل العلم بدر كلامه النظيم)[1].

وما ذلك إلا لأن موضوعات ومسائل العقيدة من أخطر الموضوعات على الإطلاق، وفي مقدمتها مفهوم وحقيقة

---

(1): الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية(خلال سبعة قرون)، جمعه ووضع فهارسه: محمد عزير شمس و علي بن محمد العمران، ص:287، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع- مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، سنة 1403هـ.

الإيمان، وما سبب اختلاف الأمة وتفرقها شيعاً وأحزاباً، إلا في فهم النصوص المتشابهة الواردة في هذا الباب، فكل فرقة من الفرق أوَّلت النصوص على خلاف ما أوَّلته الفرق الأخرى، وذلك حسب فهمها للنصوص، وتقديمها للنقل أو العقل، في عديد من قضايا العقيدة، وفي مقدمة هذه القضايا هي: حقيقة الإيمان، حيث إن هناك اختلافاً بين الفرق الكلامية، في تعريفهم للإيمان، فمنهم من قال إن الإيمان هو مطلق التصديق، أي الاعتقاد بالقلب وأن العمل شرط صحة، مستدلا بقول الله تعالى على لسان إخوة يوسف عليه السلام لأبيهم **چڃ ڃ چ چ ڇ ڇ ڇ چ**[1]، وقول الله تعالى: **چ ژ ک ککک ک گ گ گ گ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ گ گچ**[2]، وآخرون قالوا أن الإيمان هو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، مستدلين بقول الله تعالى: **چ ک گ گ گ گ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ گ گ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ** چ[3]، وكذلك مسألة مرتكب الكبيرة: هل هو مخلد في النار أم لا، وغير ذلك من القضايا التي لازالت إلى يومنا هذا محل خلاف بين المسلمين، بكل أطيافهم وانتماءاتهم، حتى وصل الأمر إلى أن يتَّهم بعضهم بعضاً بالنفاق، و في بعض الأحيان بالكفر، وما ذلك إلا لاختلافهم في فهم النصوص، فأكب العديد من علماء الإسلام على التأليف في هذا المجال من مجالات العقيدة، محاولين أن تكون لهم الكلمة الفصل في هذا الموضوع، معتمدين في ذلك على نصوص الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، ومن بين هؤلاء العلماء الإمام أحمد بن تيمية ـ ﷺ ـ الذي صنف كتاباً يختص بهذا الجانب أسماه كتاب **"الإيمان"** محاولاً أن يبين فيه حقيقة الإيمان، وما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وما قرره العلماء السابقون وفهموه من هذه النصوص.

وقد تمت الإشارة في المبحث الثاني إلى أن الشيخ قد اهتم بالتصنيف في جانب العقيدة، وكتاب **"الإيمان"** هو من ضمن هذه الكتب، وهو يمثل العقيدة التي يرى الشيخ أنها تمثل عقيدة السلف الصالح، و ما كان عليه الصحابة والتابعون، والأئمة الأربعة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، وهو كتاب جليل القدر، عظيم المنفعة، تناول فيه الشيخ ﷺ العديد من قضايا الإيمان، فبيَّن فيه حقيقة الإيمان، ودرجاته ومراتبه، والعلاقة بين الإسلام والإيمان، وكثيرا من القضايا الأخرى، وهو كتاب لا يُستغنى عنه، لما فيه من الدرر النفيسة، التي قلَّ أن توجد مجموعة في كتاب غيره تتناول ذات الموضوع،

---

(1): من سورة يوسف الآية 17.
(2): من سورة الحجرات، الآية: 14.
(3): من سورة البقرة الآية: 277.

فيعتبر هذا الكتاب من الكتب العلمية القيمة، التي يستفاد منها في فهم قضايا الإيمان والإسلام، يقول ابن عبد الهادي ـ ♫ ـ واصفا هذا الكتاب: (كتاب الإيمان في مجلد، وهو كتاب عظيم لم يسبق إلى مثله)[1].

وقد صحت نسبة الكتاب إلى مؤلفه من خلال الذين ترجموا لابن تيمية، حيث إن كثيراً منهم، نسبوا الكتاب إليه، وذكروه من بين مصنفاته، ومن هؤلاء المترجمين:

1 ـ تلميذه ابن عبد الهادي ـ ♫ ـ (ت:744 هـ).[2] في كتابه العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية

2 ـ تلميذه الإمام ابن قيم الجوزية ـ ♫ ـ (ت:751 هـ).[3] في كتابه المسمى: أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية.

3 ـ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي (ت: 795 هـ)[4].

4 ـ الوافي بالوفيات للصفدي (ت: 764 هـ)[5].

5 ـ فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي (ت: 764هـ)[6].

6 ـ معجم الكتب لابن المبرد[7] (ت: 909 هـ)[8].

وغير هؤلاء.

ويذكر أن الشيخ قد صنف كل كتبه بمصر ما عدا كتاب الإيمان، كما ذكر ذلك ابن المبرد الحنبلي عند ذكره لمؤلفات ابن تيمية حيث قال: (وكل هذه التصانيف ما عدا كتاب الإيمان كتبها وهو بمصر، في مدة سبع سنين صنفها في السجن)[9].

وهو كتاب مطبوع ضمن "مجموع الفتاوى" المجلد السابع، أوله "الإيمان" وآخره "الإيمان الأوسط".

والكتاب أيضاً مطبوع في مجلد مستقل، وقد عنى بطباعته العديد من دور النشر وهي:

1ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، تعليق وتصحيح مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، والتي بين

---

(1): العقود الدرية: ص45.
(2) : ص: 45
(3): أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ص13.
(4): 520/4
(5): 17/7.
(6): 77/1.
(7): يوسف بن حسن بن احمد بن عبد الهادي الصالحي، الحنبلي، الشهير بابن المبرد، (ت:909هـ). محدث، فقيه، متكلم، نحوي، صوفي، قرأ على احمد المصري الحنبلي وتقي الدين بن قندس، ودرس، وأفتى، واخذ عنه شمس الدين ابن طولون الصالحي،. من تصانيفه: الدر النقي في شرح الفاظ مختصر الخرقي في فروع الفقه الحنبلي، التمهيد في الكلام على التوحيد، ثمار الاخبار والاشعار، والتبيين في طبقات المحدثين المتقدمين والمتأخرين. شذرات الذهب لابن العماد: 42/8، الأعلام للزركللي: 225/8.
(8): ابن المبرد، معجم الكتب، ص117، تحقيق: يسرى عبد الغني البشري، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع ـ مصر ـ بدون رقم الطبعة، بدون تاريخ الطبع .
(9): ذيل طبقات الحنابلة: 521/4، معجم الكتب، ص:117،

يدي الباحث هي الطبعة الثالثة، وكانت سنة الطبع: 1412هـ ـ 1991م.

2ـ دار المكتب الإسلامي بيروت ـ خرج أحاديثه الشيخ محمد ناصر الألباني، سنة الطبع: 1381هـ ـ 1961م.

3ـ دار ابن خلدون ـ مصر ـ تعليق وتصحيح مجموعة من العلماء بإشراف الناشر.

4ـ وقد حُقق الكتاب بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، وقدم كأطروحة لنيل درجة الدكتوراة، قدمها الطالب، محمد سعيد إبراهيم سيد أحمد، تحت عنوان: (كتاب الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ "دراسة وتحقيق") اسم المشرف: أ.د أحمد عبد الرحيم السايح.

ولعل سبب تأليف الكتاب يفهم من قول الشيخ ـ ♫ ـ في مقدمته للكتاب حيث يقول: (اعلم أن الإيمان والإسلام يجتمع فيهما الدين كله، وقد كثر كلام الناس في حقيقة الإيمان والإسلام ونزاعهم واضطرابهم، وقد صُنِّفت في ذلك مجلدات، والنزاع في ذلك من حين خرجت الخوارج[1]، بين عامة الطوائف، ونحن نذكر ما يستفاد من كلام النبي ^ ، مع كلام الله تعالى، فيصل المؤمن إلى ذلك من نفس كلام الله ورسوله، فإن هذا هو المقصود، فلا نذكر اختلاف الناس ابتداء، بل نذكر ذلك في ضمن بيان ما يستفاد من كلام الله ورسوله، ما يبين أن
رد النزاع إلى الله وإلى الرسول، خير وأحسن تأويلاً، وأحسن عاقبة في الدنيا والآخرة)[2].

ولم يكن ابن تيمية ـ ♫ ـ هو أول من ألف في باب الإيمان، وبين حقيقته، وأطلق عليه اسم " كتاب الإيمان " ولكن هناك العديد من العلماء الأجلاء الذين صنفوا في الإيمان وقضاياه، ومن أبرزهم:

1 ـ الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام[3]، له كتاب اسمه " الإيمان ".

---

(1): الخوارج: وهم كل من خرج على الإمام الحق؛ الذي اتفقت الجماعة عليه، يسمى خارجيا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان، وهم القائلون بتكفير صاحب الكبيرة، وتخليده في النار.، وهم أول من خرج على أمير المؤمنين عليt.، في حرب صفين...،وكبار فرق الخوارج ستة : الأزارقة والنجدات والعجاردة والثعالبة والإباضية والصفرية والباقون فروعه، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقا واجبا، الملل والنحل، ص: 92.

(2): ابن تيمية، كتاب الإيمان،7، تعليق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ـ الطبعة: الثالثة، 1412هـ، مجموع فتاوى، 7/7 .

(3): أبو عبيد القاسم بن سلام الإمام المجتهد، اللغوي الفقيه، (ت: 224هـ)، صاحب المصنفات سمع من إسماعيل بن جعفر وشريكا القاضي وسفيان ابن عيينة وغيرهم، وحدث عنه الدارمي وأبو بكر بن أبي الدنيا وعلي بن عبد العزيز، من تصانيفه :كتاب الأموال، وكتاب الناسخ والمنسوخ. تذكرة الحفاظ للذهبي: 5/2، طبقات الحنابلة: 259/1.

2 ـ محمد بن نصر المروزي[1]، له مباحث في الإيمان في كتابه "تعظيم قدر الصلاة".
3 ـ الإمام محمد بن إسحاق بن منده[2]، كتاب " الإيمان "
4 ـ عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة[3]، كتاب " الإيمان " وغيرهم من الذين صنفوا في الإيمان والإسلام.
كما أن كثيراً من المحدِّثين الذين صنفوا في أحاديث النبي ـ ☺ ـ قد أفردوا بابا خاصاً تحت مسمى " كتاب الإيمان": كالإمام البخاري، والإمام مسلم، والإمام الترمذي رحمهم الله، فهؤلاء وغيرهم وإن اختلفت آراؤهم وأفكارهم، في مفهوم الإيمان وغيره من القضايا العقدية، إلا أنهم لم يختلفوا في تعريف أصل الإيمان، وأنه يزيد وينقص، وأن مرتكب الكبيرة ليس مخلداً في النار، وغير ذلك من القضايا التي خالف فيها البعض.
والله أعلم بالصواب.

(1): محمد بن نصر بن الحجاج المروزي أبو عبد الله، الإمام، شيخ الإسلام، أبو عبد الله الحافظ، توفي سنة: (294هـ)، إمام عصره بلا مدافعة في الحديث، سمع بخراسان من: يحيى بن يحيى التميمي، وأبي خالد يزيد بن صالح، وعمر بن زرارة، وإسحاق بن راهويه، وكتب الكثير، وبرع في علوم الإسلام، وكان إماما مجتهدا علامة، من أعلم أهل زمانه باختلاف الصحابة والتابعين، قل أن ترى العيون مثله. حدث عنه: أبو العباس السراج، ومحمد بن المنذر شكر، وأبو النضر محمد بن محمد الفقيه، وولده إسماعيل بن محمد بن نصر، وخلق سواهم، ومن مصنفاته: كتاب: (تعظيم قدر الصلاة) وكتاب: (رفع اليدين) وغيرهما من الكتب المعجزة، سير أعلام النبلاء، 33/14، شذرات الذهب، 216/2.
(2): محمد بن إسحاق بن محمد، ابن مندة، أبو عبد الله العبديّ الأصبهاني، (ت:395 هـ). من كبار حفاظ الحديث، سمع من أبيه، والحسن بن محمد بن النضر (ابن أبي هريرة) وعبد الله بن إبراهيم المقري، وغيرهم، من تصانيفه: كتاب الإيمان، كتاب التوحيد، معرفة الصحابة، تاريخ اصبهان، وغيرها، سير أعلام النبلاء 17/ 28، لسان الميزان 281/3.
(3): أبو بكر بن أبي شيبة الحافظ عديم النظير الثبت النحرير عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، (ت:235هـ)، سمع من شريك القاضي وأبي الأحوص وابن المبارك وابن عيينة، صاحب المسند والمصنف والتفسير. تذكرة الحفاظ: 16/2، والأعلام للزركلي: 117/4.

ثانيا: موضوعات كتاب "الإيمان" والمنهج المتبع فيه .

شيخ الإسلام في كتابه الإيمان تناول العديد من الموضوعات والقضايا المهمة في العقيدة، وخاصة التي خالفت فيها بعض الفرق الكلامية جمهور السلف الصالح، من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأقوال الأئمة الأربعة في العقيدة، كحقيقة الإيمان، وأنه تصديق بالقلب وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، والفرق بين الإيمان والإسلام، لا يكون إلا في المسمى فقط، فلا يكون إيمان بدون عمل، ولا عمل بدون إيمان، بل كلاهما هو الدين، حيث يقول: (اعلم أن الإيمان والإسلام يجتمع فيهما الدين كله)[1].

ويقول أيضاً: (فلا يكون الرجل مؤمناً حتى يكون مسلماً، كما أن الإيمان داخل في الإحسان، فلا يكون محسناً حتى يكون مؤمناً)[2].

كما إنه تكلم عن موضوع الحقيقة[3] والمجاز[4] في قضايا الإيمان بإسهاب، وأنكر المجاز، وذكر أنه ليس في لغة العرب مجاز، وأن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز هو تقسيم باطل لا أساس له، حيث قال: (ثم هؤلاء يقولون: تتميز الحقيقة من المجاز بالاكتفاء باللفظ، فإذا دل اللفظ بمجرده فهو حقيقة، وإذا لم يدل إلا مع القرينة فهو مجاز، وهذا أمر متعلق باستعمال اللفظ في المعنى لا بوضع متقدم، ثم يقال ثانيا: هذا التقسيم لا حقيقة له، وليس لمن فرق بينهما حد صحيح، يميز به بين هذا وهذا، فعلم أن هذا التقسيم باطل، وهو تقسيم من لم يتصور ما يقول، بل يتكلم بلا علم)[5]، واستطرد كثيراً في إبطال المجاز في القرآن، وخاصةً فيما يتعلق بأمور العقيدة، حيث يقول: (تقسيم الألفاظ الدالة على معانيها إلى حقيقة ومجاز، وتقسيم دلالتها أو المعاني المدلول عليها إن استعمل لفظ الحقيقة والمجاز في المدلول، أو في الدلالة، فإن هذا كله قد يقع في كلام

---

(1): كتاب الإيمان ،7.
(2): المصدر نفسه، 138.
(3): الحقيقة : اسم أريد به ما وضع له، فعيلةٌ من: حَقَّ الشيء، إذا ثبت، وفي الاصطلاح: هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب، التعريفات، باب: الحاء، 89/1.
(4): المجاز : اسم لما أريد به غير ما وضع له المناسبة بينهما، كتسمية الشجاع: أسدا، التعريفات، باب: الميم،202/1. قال التهانوي: المجاز: خلاف الحقيقة، وهما أي الحقيقة والمجاز يطلقان على اللفظ حقيقة، وعلى المعنى مجازا، كشاف اصطلاحات الفنون، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت: بعد 1158هـ)، 1456/2، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مطبعة: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى – 1996م.
(5): كتاب الإيمان، 86 ،87.

المتأخرين، ولكن المشهور أن الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ، وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك والثوري[1] والأوزاعي[2] وأبي حنيفة والشافعي، ولا تكلم به أئمة اللغة، كالخليل[3] وسيبويه[4] وأبي عمرو بن العلاء[5] ونحوهم)[6].

وذكر أن النصوص الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة كلها على حقيقتها، وليس ثمت مجاز في النصوص حتى تؤول عن المعاني الحقيقية، حيث قال: (فتبين أنه ليس لمن فرق بين الحقيقة والمجاز فرق معقول يمكن به التمييز بين نوعين، فعلم أن هذا التقسيم باطل، وحينئذ فكل لفظ موجود في كتاب الله وسنة

---

(1): أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري الكوفي، (ت:161هـ) كان إماماً في علم الحديث وغيره من العلوم، وأجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته، وهو أحد الأئمة المجتهدين، قال يونس بن عبيد: ما رأيت كوفياً أفضل من سفيان، وقال بشر بن الحارث: كان سفيان الثوري كأن العلم بين عينيه، يأخذ منه ما يريد ويدع منه ما يريد. ينظر: طبقات الفقهاء، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت: 476هـ)، ص: (84)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1970م، وفيات الأعيان، 386/2.

(2): أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، (ت: 157هـ)، إمام أهل الشام؛ لم يكن بالشام أعلم منه، قيل إنه أجاب في سبعين ألف مسألة، سمع من الزهري وعطاء، وروى عنه الثوري، وأخذ عنه عبد الله بن المبارك، وجماعة كبيرة. ينظر: طبقات الفقهاء،ص: (76)، وفيات الأعيان، 127/3.

(3): الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن، (ت:175هـ)، صاحب العربية والعروض. قال السيرافي: كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه؛ وهو أول من استخرج العروض، وهو أستاذ سيبويه، وروى عن أيوب وعاصم الأحول وغيرهما، وأخذ عنه سيبويه والأصمعي والنضر بن شميل، من تصانيفه: كتاب العين، العروض، الشواهد، النقط والشكل، كتاب فائت العين، كتاب الإيقاع، ينظر: سير أعلام النبلاء، 429/7، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، 557/1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان – صيدا، الطبعة: بدون، تاريخ النشر: بدون.

(4): سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، (ت:180هـ)، إمام النحو، حجة العرب، وقد طلب الفقه والحديث مدة، ثم أقبل على العربية، فبرع وساد أهل العصر، وألف فيها كتابه الكبير لا يدرك شأوه فيه، استملى على حماد بن سلمة، وأخذ النحو عن: عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل، وأبي الخطاب الأخفش الكبير، قيل: كان فيه مع فرط ذكائه حبسة في عبارته، وانطلاق في قلمه،. ينظر سير أعلام النبلاء، 352/8، بغية الوعاة، 229/2.

(5): أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ، (ت:154هـ)، أحد القراء السبعة المشهورين، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، أخذ عن جماعة من التابعين، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد، وروى عن أنس بن مالك وأبي صالح السمان، وعطاء وطائفة، وثقه يحيى بن معين وغيره، وقال الذهبي: قليل الرواية للحديث، وهو صدوق حجة في القراءات، قرأ عليه اليزيدي، وعبد الله بن المبارك، وخلق آخرون، قال سفيان بن عيينة: رأيت النبي – ρ-، في النوم، فقلت: يا رسول الله، قد اختلفت علي القراءات فبقراءة من تأمرني؟ فقال: بقراءة أبي عمرو بن العلاء. ينظر سير أعلام النبلاء، 410/6، بغية الوعاة، 231/2.

(6): كتاب الإيمان، 79 ، 80.

رسوله فإنه مقيد بما يبين معناه، فليس في شيء من ذلك مجاز بل كله حقيقة)[1].

مستنداً في إنكاره على أقوال بعض العلماء، الذين أنكروا المجاز، كأمثال: داود بن علي الظاهري[2]، وأبي إسحاق الاسفرائيني[3]، ومنذر بن سعيد البلوطي[4] وغيرهم.

فهذا الفصل – أي الحقيقة والمجاز – قد استطرد فيه الشيخ كثيراً، محاولا إبطال قول من قال بالمجاز.، واستند في إنكاره على أقوال بعض العلماء، وكلام الشيخ فيه ضعف؛ لأن الجمهور ثبت عنهم استعمال المجاز سواء في اللغة أو في القرآن أو في الحديث، فالجمهور من الفقهاء والأصوليين والمحدثين والمفسرين استعملوا المجاز وذكروه في كتبهم، واحتجاجه -ç- بالشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل، لا يستقيم، لأن هؤلاء قد قالوا بالمجاز، واستعملوه في ترجيحاتهم واجتهاداتهم، بل إن أبا حنيفة قد صرح به وذكره لفظاً[5]، وستأتي مناقشة الشيخ في كلامه عن الحقيقة والمجاز لاحقاً إن شاء الله.

كما فصّل القول في مذاهب الفرق المخالفة من المعتزلة والخوارج والجهمية، وغيرهم في قضية الإيمان، وبيّن غلط المخالفين فيه، وعرض شبههم وردَّ عليها، وتحدّث فيه عن زيادة الإيمان ونقصانه، وأثبتها، كما أثبتها من قبله جمهور علماء المسلمين، تبعاً لما كان

---

(1): المصدر نفسه، 97.

(2): داود بن علي الحافظ الفقيه المجتهد أبو سليمان الأصبهاني البغدادي فقيه أهل الظاهر، (ت:270)، سمع من عمرو بن مرزوق وسليمان بن حرب، ومحمد بن كثير العبدي، وتفقه بإسحاق بن راهويه، وصنف التصانيف، وكان بصير بالحديث صحيحه وسقيمه، حدث عنه ابنه محمد، وزكريا بن يحيى بالساجي، ويوسف بن يعقوب الداودي، وعباس بن أحمد المذكر، منع الإمام أحمد أن يدخل إليه داود وبدعه لكونه قال القرآن محدث. طبقات الحفاظ للذهبي (2/ 115)، شذرات الذهب،297/3.

(3): الإمام، العلامة الأوحد، الأستاذ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني، الأصولي، الشافعي، الملقب ركن الدين. (ت:418هـ)، أحد المجتهدين في عصره ارتحل في الحديث وسمع من: أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي، ومحمد بن يزداد بن مسعود، وأبي بكر الإسماعيلي، وعدة. حدث عنه: أبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو الطيب الطبري، ومن تصانيفه: كتاب (جامع الخلي في أصول الدين والرد على الملحدين) في خمس مجلدات، سير أعلام النبلاء، 353/17. شذرات الذهب، 90/5.

(4): منذر بن سعيد البلوطي أبو الحكم الأندلسي، (ت:355)، قاضي الجماعة بقرطبة، ينسب إلى قبيلة يقال لها: كزنة، وهو من موضع قريب من قرطبة، يقال له: فحص البلوط، سمع من عبيد الله بن يحيى اللّيثي، ومن تصانيفه: كتاب الإنباه عن الأحكام من كتاب الله، وكتاب الإبانة عن حقائق أصول الديانة، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (16/ 174)، شذرات الذهب، (4/ 289).

(5): نقل الدكتور عبد العظيم المطعني أقوال الأئمة والعلماء، واستعمالاتهم للمجاز في كثير من الأحكام، ومن بينهم الأئمة الأربعة، كما رد فيه على الشيخ ابن تيمية، الذي أنكر أن الإمام أحمد لم يقل بالمجاز، من خلال أقوال أبو يعلى الحنبلي، تلميذ الإمام أحمد، وقد ألَّف المطعني في ذلك كتاباً أسماه المجاز في اللغة والقرآن، رد فيه على ابن تيمية، من خلال أقوال أئمة الشرع واللغة، كما إنه أورد فيه أقوال الأئمة الأربعة، الذين قال ابن تيمية عنهم أنهم لم يقولوا بالمجاز.

عليه الصحابة والتابعون، وقد استدل على ذلك بقول الله تعالى: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ[1]، وقول النبي^ (يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِى قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنَ الإِيمَانِ)[2]. وغير ذلك من النصوص الواردة في ذلك.

ثم تكلم ـ ♫ ـ في هذا الكتاب عن القدر ورد فيه على القدرية وبين غلطهم وكفرهم، حيث قال: (ولكن لما اشتهر الكلام في القدر، ودخل فيه كثير من أهل النظر والعباد، صار جمهور القدرية يقرون بتقدم العلم، وإنما ينكرون عموم المشيئة والخلق...)[3].

وبيَّن كذلك في هذا الكتاب مراتب الناس في الإيمان فقال: (والناس في الإيمان والإسلام على ثلاث مراتب: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات)[4].

واختتم الشيخ ـ ♫ ـ كتابه بقضية الاستثناء في الإيمان أي ـ قول الرجل أنا مؤمن إن شاء الله ـ وذكر في هذا الفصل أقوال الناس في الاستثناء، وبينها وفصلها تفصيلا دقيقاً، فقال: (وأما الاستثناء في الإيمان بقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله، فالناس فيه على ثلاثة أقوال: منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجوز الأمرين باعتبارين، وهذا أصح الأقوال...)[5].

ففي كل هذه القضايا والأصول التي تم عرضها كان الشيخ ـ ّ ـ يعرض آراء المخالفين، وأقوالهم ويسردها بأدلتها وبراهينها النقلية والعقلية، ثم يناقشها ويردها، مستندا في ذلك إلى نصوص الكتاب والسنة. كما إنه اعتمد في الكتاب على كثرة النقول من أقوال العلماء، من الصحابة والتابعين، والحجج العقلية والنقلية لتأييد رأيه.

كما أنه ذكر بعض القواعد المهمة في العقيدة، وعدد من المصطلحات والمفاهيم، وخاصة فيما يتعلق بالإيمان وقضاياه، وانتقد في هذا الكتاب العديد من أرباب الفرق والمذاهب الفكرية، في حال ذكره باباً من أبواب العقيدة؛ والتي – يرى – أن أقوالهم تخالف النصوص النقلية الصريحة، وما عليه السلف الصالح، والكتاب بيَّن بجلاء ما كان عليه الصحابة، والتابعين، والأئمة

---

(1): سورة الأنفال، الآية: 2.

(2): صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب: تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، رقم: (22). بلفظ: (أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان)، من حديث إبي سعيد الخدري. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998م ، عن أبي سعيد الخدري، أبواب البر والصلة، باب: الكبر، رقم: (1999).

(3): كتاب الإيمان، 331.

(4): المصدر نفسه، 315

(5): المصدر نفسه، 368.

الأربعة، وغيرهم من علماء السلف في المسائل المتعلّقة بقواعد الإيمان، حيث لم يفُتْه شيء يذكر.

فالشيخ ـ ً ـ عرض قضايا الإيمان، كالقضايا السالف ذكرها، ثم فسرها وبين حقيقتها، مستدلا في ذلك على ما جاء في كتاب الله وما جاء به رسول الله ـ ☺ ـ وبينه لأصحابه، وما ورد عن الصحابة ـ ﷺ ـ والتابعين، وتابعيهم بإحسان، كما عرض أقوال كثير من الفرق الكلامية وخاصة الجهمية والمعتزلة والمرجئة[1]، وبين خطأهم ومخالفتهم لما عليه السلف الصالح، ثم رد عليهم أقوالهم بما ثبت من نصوص، وأقوال العلماء، مع الاستطراد الطويل في شرحه للقضايا.

أيضا من ضمن منهج الشيخ في كتابه هو: التكرار لبعض المسائل، وبعض الأدلة، سواء من الكتاب أو من السنة، وربما يرجع ذلك للتأكيد، أو لكثرة النقول، ويظهر ذلك جلياً عند كلامه عن حقيقة الإيمان والإسلام، أو في انتقاده للفرق في مسمى الإيمان. وهذا التكرار مما يؤاخذ على المصنف رحمه الله.

(1): اسم فرقة من كبار الفرق الإسلامية، والإرجاء على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: **چ گ گچ**، أي أمهله وأخره، والثاني: إعطاء الرجاء، أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر؛ فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، والمرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة. وفرقهم خمس: اليونسية والعبيدية والغسانية والثوبانية والثومنية. ينظر الملل والنحل.

ثالثا: قيمة الكتاب العلمية وموقعه بين مصنفات ابن تيمية في أصول الدين.

يعتبر كتاب **"الإيمان"** من أهم الكتب التي صنفها الشيخ في مجال العقيدة، وهو كتاب نفيس، ذو قيمة علمية عظيمة، وذلك من خلال ما استعرض فيه من قضايا الإيمان المهمة، كبيان حقيقة الإيمان، والفرق بين الإيمان والإسلام، وزيادة الإيمان ونقصانه، والاستثناء في الإيمان، ودخول العمل في مفهوم الإيمان، وغيرها من القضايا، فاستعرض في ذلك أقوال السابقين وناقشها نقاشاً علمياً متقناً، واستخلص حقيقة هذه القضايا من بينها، مستشهداً بالكتاب والسنة، والآثار المثبتة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، والأئمة المجتهدين على اختلاف مناهجهم، فقد قال موضحاً ذلك: (... القرآن والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق وهذا في القرآن أكثر بكثير من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان بين معناه الكتاب والسنة وإجماع السلف)[1].

كما فصّل القول في مذاهب الفرق المخالفة في مفهوم الإيمان، حيث قال ـ ؒ ـ: (ولهذا صار الناس في الإيمان والإسلام على ثلاثة أقوال: فالمرجئة يقولون: الإسلام أفضل فإنه يدخل فيه الإيمان، وآخرون يقولون: الإيمان والإسلام سواء وهم المعتزلة والخوارج، وطائفة من أهل الحديث والسنة وحكاه محمد بن نصر[2] عن جمهورهم وليس كذلك، والقول الثالث: أن الإيمان أكمل وأفضل، وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة في غير موضع وهو المأثور عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان)[3].

فالكتاب بيَّنَ بجلاء مذهب أهل السنة، في المسائل المتعلّقة بأصول الإيمان، كما أنه حرر فيه الكثير من المصطلحات الشرعية، التي أوردها في كثير من القضايا، فللكتاب مكانة علمية عند العلماء، ويشهد لذلك نقولهم الكثيرة عنه، واستشهادهم به عند التحدث عن الإيمان وقضاياه، وتكمن أهمية الكتاب وقيمته العلمية، فيما

---

(1): كتاب الإيمان،114 ،115.

(2): محمد بن نصر المروزي الإمام أبو عبد الله أحد الأعلام، (ت:294هـ)، قال الحاكم فيه: إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة، وسمع من هشام بن خالد، والمسيب بن واضح، ويحيى بن يحيى، وخلقا ، وتفقه على أصحاب الشافعي، روى عنه أبو العباس السراج وأبو حامد بن الشرقي ومحمد بن المنذر وابنه إسماعيل بن محمد بن نصر وطائفة، ومن تصانيفه، كتاب القسامة في الفقه، المسند في الحديث، وكتاب ما خالف به أبو حنيفة عليا وابن مسعود، كتاب الشافعية الكبرى للسبكي، 246/2، الوافي بالوفيات، 75/5.

(3) المصدر نفسه، 356.

أورده المصنف ـ ﷺ ـ من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وكذلك الآثار الواردة عن الصحابة، وأقوال العلماء، كما احتوى الكتاب على كثير من الحجج النقلية والعقلية؛ التي انتقد فيها الشيخ المخالفين من الفرق، وبيان مخالفتهم للكتاب والسنة وإجماع السلف، كما أنه قرر فيه العديد من القواعد العقدية، التي تهم المسلم في حياته وآخرته.

فهو كتاب جليل القدر عظيم المنفعة، قلَّ أن يجد القارئ مثله، في شرح القضايا، وتفصيلها تفصيلا دقيقاً كما فصلها ابن تيمية ﷺ.

كما أن الشيخ لم يتطرق في هذا الكتاب إلا إلى موضوعات الإيمان وقضاياه المختلفة، دون الخوض أو الرد على الفلاسفة والملحدين بل اقتصر على مناقشة أصحاب الفرق الكلامية، والرد عليهم.

والكتاب حمل بين دفتيه كثيراً مما كان عليه السلف الصالح في قضايا الإيمان، فهو في مسائله استدل بما قاله الصحابة ـ ﷺ ـ حتى قال عنه الدكتور محمد المغراوي: (أصبح المرجع الوحيد في هذا الباب، ويا ليته تنظم بحوثه وتنسق حتى تسهل قراءته على كل واحد)[1].

وقال أبو الطيب محمد الحسيني البخاري القِنَّوجي[2]: (وقد أتى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ ﷺ ـ في كتاب الإيمان الكبير بما كفى وشفى وذكر الآيات التي استدلوا بها وبعض الأمثلة التي ذكروها وأجاب عن ذلك بما إذا طالعه المنصف عرف الصواب وقواعده ...)[3].

وأما موقعه بين المصنفات فيعتبر كتاب الإيمان من أعيان مصنفات ابن تيمية في أصول الدين وقد ذكره الكثير من المترجمين لابن تيمية ـ ﷺ ـ من أعيان هذه المصنفات، يقول ابن رجب الحنبلي ـ ﷺ ـ: (ولنذكر نبذة من أسماء أعيان المصنفات الكبار: كتاب الإيمان مجلد، كتاب الاستقامة مجلدان ...)[4].

---

(1): المصادر العلمية للدفاع عن العقيدة السلفية، الدكتور محمد بن عبد الرحمن المغراوى، ص:80، دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1417هـ.

(2): محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لُطْف الله الحسيني البخاري القنوجي، أبو الطيّب، (ت:1307هـ)، من رجال النهضة الإسلامية المجددين، له نيف وستون مصنفا بالعربية والفارسية والهندية، من تصانيفه: أبجد العلوم، وعون الباري في الحديث، وخلاصة الكشاف في إعراب القرآن، الأعلام للزركلي: 167/6، ومعجم المؤلفين: 90/10.

(3): قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، لأبي الطيب القِنَّوجي، ص.19، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية ـ الطبعة: الأولى، 1421هـ.

(4): ذيل طبقات الحنابلة: 520/4.

وقال أيضاً ابن المبرد: (ومن أسماء أعيان مصنفاته من بين خمسمائة مؤلف التي قيل أنه صنفها، كتاب الإيمان مجلد واحد ...)[1].

وكذلك كان أول كتاب ذكره الشيخ ابن قيم الجوزية، عندما ذكر مصنفات ابن تيمية في أصول الدين، هو كتاب الإيمان حيث قال: (ومما صنفه في الأصول مبتدئا أو مجيبا لمعترض أو سائل : كتاب الإيمان في مجلد، كتاب الإستقامة في مجلدين ....)[2].

و ما قاله تلميذه الإمام ابن عبد الهادي عن كتاب الإيمان عندما ذكر مصنفات شيخه ابن تيمية ّ[3].

من خلال ما تم عرضه يتبين أن كتاب الإيمان هو كتاب جليل عظيم الفائدة وله قيمة علمية عظيمة، وموقعه من بين مصنفات المؤلف التي صنفها في أصول الدين، يعتبر من أعيان مصنفاته، وكذلك تبرز مكانته العلمية العظيمة، وأن موقعه من المصنفات المهمة للمؤلف من خلال استفادة كثير من العلماء من الكتاب، ونقولهم منه قديماً وحديثاً، في كثير من القضايا المتعلقة بالإيمان[4].

---

(1): معجم الكتب، ص:116.
(2): أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ص:19.
(3): ينظر: العقود الدرية ص: 45.
(4): ينظر: كتاب الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص102. دراسة وتحقيق: محمد سعيد إبراهيم سيد أحمد، رسالة دكتوراه، إشراف الدكتور: أحمد عبد الرحيم السائح، كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، 1423هـ.

الفصل الثاني

أمهات قواعد علم التوحيد في كتاب "الإيمان"

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : **أهمية القواعد في منظومة العلوم الإسلامية.**

المبحث الثاني : **القواعد وأهميتها في ضبط مسائل علم التوحيد.**

المبحث الثالث : **منهج ابن تيمية في تحديد القواعد.**

المبحث الأول

أهمية القواعد في منظومة العلوم الإسلامية.

ويشتمل على:

أولاً : معنى القاعدة والفرق بينها وبين الألفاظ المقاربة لها.

ثانياً : لمحة تاريخية عن نشأة علم القواعد.

ثالثاً : أهمية القواعد ومصادر تأصيلها.

أولاً: معنى القاعدة والفرق بينها وبين الألفاظ المقاربة لها.

معنى القاعدة لغة واصطلاحاً:

القاعدة في اللغة: من مادة: (قعد): القعود نقيض القيام، قعد يقعد قعودا ومقعدا، أي: جلس: وأقعدته وقعدت به، وقال أبو زيد قعد الإنسان أي: قام وقعد جلس وهو من الأضداد، والقاعدة تجمع على قواعد، ومنها قوله تعالى: چٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ چ[1].

والقاعدة: أصل الأس والقواعد الأساس وقواعد البيت أساسه وفي التنزيل قول الله تعالى: چأ ب ب ٻ ٻ ٻ چ[2].

وقول الله تعالى: چئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ئد چ[3].

قال الزجاج[4]: القواعد أساطين البناء التي تعمده، وقواعد الهودج خشبات أربع معترضة في أسفله، تركب عيدان الهودج فيها.

قال أبو عبيد: قواعد السحاب أصولها المعترضة في آفاق السماء شبهت بقواعد البناء[5].

وعلى هذا فإن المعنى اللغوي للقاعدة هو أساس الشيء وأصله، سواء كان حسياً كقواعد البيت، أو معنوياً كقواعد الدين ودعائمه، وقواعد النحو، وقواعد المنطق، وغيرها.

التعريف الاصطلاحي:

---

(1): سورة النور، الآية: 60.
(2): سورة البقرة، الآية: 127.
(3): سورة النحل، الآية 26.
(4): إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، (ت:311هـ)،كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، جميل المذهب، الإمام، نحوي زمانه، لزم المبرد، فكان يعطيه من عمل الزجاج كل يوم درهما، فنصحه وعلمه، أخذ عنه العربية: أبو علي الفارسي، وجماعة، صنف كتاباً في معاني القرآن وله كتاب الأمالي، وكتاب الاشتقاق، وكتاب العروض، وكتاب القوافي وكتاب الفرق، وكتاب مختصر في النحو، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وغير ذلك. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي: 360/14، بغية الوعاة.
(5): ينظر: لسان العرب، فصل القاف، مادة: قعد، وتهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت:370هـ)، باب العين والقاف مع الدال، تحقيق: محمد عوض مرعب، مطبعة: دار إحياء التراث العربي – بيروت ـ الطبعة: الأولى، 2001م،

تعددت التعريفات للقاعدة عند العلماء، نذكر منها:

1. القاعدة: هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها[1].
2. القاعدة: حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف أحكامها منه[2].
3. القاعدة في الاصطلاح: بمعنى الضابط وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته[3].
4. القاعدة اصطلاحا: قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها[4].

فهذه التعريفات هي اصطلاح عام للقاعدة، وقد جرى هذا التعريف في جميع العلوم، فإن لكل علم من العلوم قواعد، سواء كانت هذه العلوم شرعية، أو نحوية، أو تطبيقية، والشرعية سواء كانت فقهية، أو أصولية، أو عقدية، فالقاعدة عند الجميع هي: أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته، كقول النحاة في ضبط قواعد النحو: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، وغيرها من القواعد، وكذلك قول الأصوليين: الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، فمثل هذه القواعد وغيرها في كل علم من العلوم، هي قواعد كلية تنطبق علي جميع الجزئيات، بحيث لا يند عنها فرع من الفروع، وإذا كان هناك شاذ خرج عن نطاق القاعدة فالشاذ أو النادر لا حكم له ولا ينقض القاعدة[5].

فمن هذه التعريفات يتبين أن القاعدة هي: أصل كلي يتضمن أحكاماً عامة من أبواب متعددة في القضايا التي تدخل تحت موضوعه.

الفرق بين القاعدة والألفاظ المقاربة لها:

أولا: الفرق بين القاعدة والضابط.

وقبل الشروع في بيان الفرق بين القاعدة والضابط، لابد من تعريف الضابط لغة واصطلاحاً.

1. **الضابط لغة:** لزوم الشيء وحبسه، ضبط عليه وضبطه يضبط ضبطا وضباطة... وضبط الشيء حفظه بالحزم،

---

(1): التعريفات: ص: 171.

(2): شرح التلويح على التوضيح،426/1، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: 793هـ)، المحقق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1416 هـ.

(3): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيكتاب القاف، باب: القاف مع العين وما يثلثهما، جذر: (ق ع د)، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، توفي سنة: 770هـ، مطبعة: المكتبة العلمية - بيروت.

(4): الكليات، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري مطبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ.

(5): ينظر: القواعد الفقهية لعلي أحمد الندوي، ص:41، دار القلم - دمشق - الطبعة الثالثة، 1414هـ.

حفظاً بليغاً، وأحكمه وأتقنه والرجل ضابط أي حازم[1].

وفي الاصطلاح: هو ما يجمع فروعا من باب واحد[2].

2. الفرق بين القاعدة والضابط:

من خلال هذا التعريف يتبين أن القاعدة والضابط يشتركان في أن كلاً منهما ينطبق على عدد من الجزئيات، ويفترقان في أن الضابط يشمل الجزئيات من باب واحد، والقاعدة تشمل جزئيات من أكثر من باب.

يقول ابن نجيم[3]: (والفرق بين الضابط والقاعدة أن القاعدة تجمع فروعا من أبواب شتى، والضابط يجمعها من باب واحد)[4].

ويقول السيوطي - ّ - (... فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات، وهو مرتب على الأبواب لاختصاص كل ضابط ببابه، وهذا هو أحد الفروق بين الضابط والقاعدة، لأن القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمع فروع ضابط واحد)[5].

ثانياً: الفرق بين القاعدة والأصل.

لتوضيح الفرق بين القاعدة والأصل، ينبغي أولا أن نبين ما المقصود بالأصل.

1- تعريف الأصل:

في اللغة: أصل الشيء: أسفله، وأساس الحائط أصله، واستأصل الشيء ثبت أصله وقوي، ثم كثر حتى قيل أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول، والجمع : أصول ، وأصل النسب بالضم : أصالة شرف فهو أصيل مثل : كريم، وأصلته تأصيلا جعلت له أصلا ثابتا يبنى عليه[6].

---

(1): ينظر: لسان العرب، فصل الضاد المعجمة، مادة ضبط، والمعجم الوسيط ـ لمجموعة من الأساتذة، باب الضاد، دار الأمواج - بيروت - الطبعة: الثانية، 1410هـ.

(2): لغمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، لأحمد بن محمد مكي، أبو العباس، شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي المتوفى سنة: (1098هـ)، 31/1، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1405هـ - 1985م، القواعد الفقهية، للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، ص: 59، مكتبة الرشد - الرياض- الطبعة الأولى، 1418هـ.

(3): زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد الشهير بابن نجيم الحنفي، (ت:970هـ)، الإمام العلامة، أخذ عن العلامة قاسم بن قطلوبغا والبرهان الكركي والأمين بن عبد العال وغيرهم وألف رسائل وحوادث ووقائع في فقه الحنفية، من تصانيفه: الأشباه والنظائر في أصول الفقه والبحر الرائق في شرح كنز الدقائق فقه، ثمانية أجزاء، منها سبعة له والثامن تكملة الطوري، و الرسائل الزينية - 41 رسالة، في مسائل فقهية، و الفتاوى الزينية. انظر: شذرات الذهب، 355/8.

(4): ابن نجيم، الأشباه والنظائر ، ص:192، تحقيق محمد مطيع الحافظ، دار الفكر - دمشق - الطبعة: الأولى، 1403هـ .

(5): جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 10/1، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ.

(6): المصباح المنير، باب: الألف مع الصاد وما يثلثهما، جذر: (ء ص ل)، تاج العروس ، باب: اللام، فصل الهمزة مع اللام، جذر: (أ ص ل)، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

والأصل في الاصطلاح: له معان متعددة يختلف معناه بتعدد المواطن التي يستعمل فيها، وقد ذكرها العلامة أبو البقاء الكفوي[1]، في تعريفه لهذه الكلمة فقال: (الأصل: هو أسفل الشيء، ويطلق على الراجح بالنسبة إلى المرجوح، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات، وعلى الدليل بالنسبة إلى المدلول، وعلى ما ينبني عليه غيره وعلى المحتاج إليه كما يقال: {الأصل في الحيوان الغذاء }، وعلى ما هو الأولى كما يقال: { الأصل في الإنسان العلم } أي العلم أولى وأحرى من الجهل، والأصل في المبتدأ التقديم، أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع، وعلى المتفرع عليه كالأب بالنسبة إلى الابن، وعلى الحالة القديمة كما في قولك: الأصل في الأشياء الإباحة والطهارة، والأصل في الأشياء العدم، أي: العدم فيها مقدم على الوجود، والأصل في الكلام: هو الحقيقة، أي: الكثير الراجح... والأصل في الدين التوحيد، والأصل في الاعتقاد: هو الإيمان بالمبدأ والمعاد، والأصل بقاء الشيء على ما كان، والأصل في الأشياء التوقف)[2].

2- الفرق بين القاعدة والأصل:

أما الفرق بين القاعدة والأصل فهو أن الأصل أعم من القاعدة، إذ الأصل يجمع مسائل متفرقة من أبواب شتى، ويجمعها من باب واحد، بخلاف القاعدة، فإنها تجمعها من أبواب شتى ولا تجمعها من باب واحد، وعلى هذا فكل قاعدة أصل ولا عكس[3].

ثانياً : لمحة تاريخية عن نشأة علم القواعد.

---

(1): أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء،(ت:1094هـ)، صاحب (الكليّات)،كان من قضاة الأحناف عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقدس، وببغداد. وله كتب أخرى بالتركية. الأعلام للزركلي، 38/2.

(2): كتاب الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، فصل الألف والصاد، ص122، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ - 1998م، القواعد الفقهية، للدكتور يعقوب الباحسين، ص: 72- 73.

(3): ينظر بتصرف: القواعد الفقهية للباحسين، ص75،

من المعلوم أن التشريع الإسلامي بدأ في العهد النبوي، مع نزول القرآن الكريم، وبيانه في السنة النبوية المطهرة، لمعرفة الأحكام الشرعية في جميع مناحي الحياة، ثم بدأ ظهور الحركة الفقهية بعد انتقال النبي - ☺ - إلى الرفيق الأعلى، فقام الصحابة والتابعون، ومن بعدهم الأئمة المجتهدون، والعلماء والفقهاء، بالنظر ودراسة كتاب الله وسنة رسوله - ☺ - واستنباط الأحكام والمسائل، التي تهتم بأمورهم الدينية والدنيوية، وأعملوا عقولهم فيهما بالبحث والدراسة، فاستخرجوا منهما القواعد الشرعية، لاسيما الفقهية والقضايا الكلية، فكانت نشأة القواعد من حين نزول القرآن الكريم، حيث أن القرآن الكريم كان متضمناً لكثير من الآيات القرآنية، التي هي بمثابة قواعد كلية يندرج تحتها الكثير من الجزئيات، كقول الله تعالى: چۋ ۋ ۅ ۅ ۉچ[1].

وقوله تعالى: چ □ □ □ □ □ چ[2].

وقول الله تبارك وتعالى: چۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋچ[3].

كذلك ما ورد عن النبي- ☺ - الذي أوتي جوامع الكلم، ففي أقواله التي كانت تتضمن المعاني الكثيرة، بألفاظ قليلة، غاية في الدقة والإتقان، فجاء في أقواله قواعد فقهية وأصولية، أخذها العلماء والفقهاء كما هي، وما زادوا عليها إلا بالمقدار الذي يوضحها ويكشف دقائقها ولطائفها.

يقول الإمام ابن القيم[4] - ۜ - (فإنه - ☺ - يأتي بالكلمة الجامعة، وهي قاعدة عامة، وقضية كلية)[5].

فمن هذه الأقوال التي أعدها العلماء قواعد كلية، وبنوا عليها كثيراً من الفروع ، قوله ☺ :

(إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ)[6].

---

(1): البقرة الآية: 233.
(2): القمر الآية: 49
(3): البقرة الآية: 185.
(4): شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الشيخ الإمام العلامة شمس الدين الحنبلي المعروف بابن قيم الجورية (ت:751هـ)، سمع على الشهاب العابر، وسليمان بن حمزة الحاكم وأبي بكر بن عبد الدايم، وأبي نصر محمد الشيرازي، والقاضي بدر الدين ابن جماعة، والشيخ تقي الدين ابن تيمية، وصنف وصار من الأئمة الكبار في علم التفسير والحديث والأصول فقها وكلاما والفروع والعربية، ولم يخلف الشيخ العلامة تقي الدين ابن تيمية مثله ومن تصانيفه زاد المعاد في هدى دين العباد، مفتاح دار السعادة، تهذيب سنن أبي داود، ومعالم الموقعين عن رب العالمين، وغيرها، الوافي بالوفيات (2/ 195)، الدرر الكامنة، 137/5.
(5): إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية (ت: 751هـ)، 251/1، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، مطبعة: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى، 1411هـ .
(6): سنن ابن ماجه، لمحمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، (ت:273 هـ)، باب: قدر حصى الرمي، 1008/2، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرين، مطبعة: دار الرسالة

وقوله: (لَنْ يُعَجَّلَ شَيْءٌ قَبْلَ حِلِّهِ)[1].

وقوله - ☺ - (لاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ)[2].

وغير ذلك كثير من الآيات القرآنية، والأحاديث الواردة عن النبي - ☺ - التي تعد قواعد كلية لكثير من القضايا التي تبنى عليها أحكام الشارع، ويندرج تحتها الكثير من الجزئيات.

وقد تعلم الصحابة - ⊥ - من النبي - ☺ - الإيجاز البليغ في تقعيد القواعد وتأصيل الأصول، التي بنو عليها الأحكام في كثير من القضايا، ولا سيما الصحابة الأعلام، وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله ابن عمر، وغيرهم، فقد سلكوا مسلك النبي - ☺ - في تحرير العبارات وإيجازها، فنقل عنهم من الكلام ما يكون قواعد وأصول يقاس عليها، ويستأنس بها في الترجيح والتصحيح، فمن أمثال ذلك:

قول عمر بن الخطاب - ◙ -:(الْحَقَّ قَدِيمٌ وَمُرَاجَعَةَ الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ)[3].

وقول علي بن أبي طالب - ◙ -: (مَنْ قَاسَمَ الرِّبْحَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ)[4].

وقول عبد الله بن مسعود - ◙ - : (مَنْ يَجْحَدْ بِآيَةٍ مِنْهُ، يَجْحَدْ بِهِ كُلِّهِ [5])[1].

العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ، والمصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، (ت:235هـ)، باب: في قدر رمي حصى الجمار ما هو؟، 248/3، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مطبعة: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

(1): مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ت: 241هـ) مسند عبد الله بن مسعود، 552/3، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة: دار الحديث - القاهرة - الطبعة: الأولى، 1416 هـ ، وكتاب القضاء والقدر، لأبي بكر البيهقي (ت: 458هـ)، باب: ذكر البيان أن ما كتب على ابن آدم، (ص:206)، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، مطبعة: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، 1421هـ.

(2): رواه ابن ماجة، أبواب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم: (2340)، تعليق الأرناؤوط: صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف، لضعف الفضيل بن سليمان وجهالة حال إسحاق بن يحيى، قال: لكن للحديث شواهد كثيرة يصح بها، والله أعلم. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت:405هـ)، كتاب البيوع، حديث رقم: (2345)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ. تعليق الذهبي: صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه.

(3): سنن الدارقطني: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت: 385هـ)، كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك، 368/5، حديث رقم: (4471)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، وآخرون، مطبعة: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، 1424 هـ، والسنن الكبرى للبيهقي، باب من اجتهد ثم رأى أن اجتهاده خالف نصا، بزيادة لفظ:(لا يبطل الحق شيء)، 204/10.

(4): المصنف لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: 211هـ)، كتاب البيوع، باب ضمان المقارض إذا تعدى ولمن الربح، 252/8، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، مطبعة: المكتب الإسلامي - بيروت -، الطبعة الثانية ، 1403هـ، ومصنف ابن أبي شيبة، باب: كتاب البيوع، باب المضاربة والعارية والوديعة، 398/4.

(5): أي: بالقرآن الكريم.

كما اعتنى التابعون باستخراج الأحكام، واستنباط القواعد، من مصادر التشريع ، من القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والآثار الواردة عن الصحابة - ﷺ - ومن ثم جمعها وتدوينها، ففي بداية القرن الثاني الهجري: اتجه الفقهاء والعلماء في مسابقة الزمن واستخراج الأحكام، واستنباطها من مصادرها، وافتراض القضايا والمسائل، ووضع ما يناسبها من حلول وأحكام خاصة بها، كما ظهر في بداية هذا القرن أئمة المذاهب، الذين دونوا الأحكام الفقهية في كثير من المسائل التي عرضت عليهم، وتميزت اجتهاداتهم وآراؤهم بالعقل الراجح والفكر العميق في استنباطهم للأحكام، كما تبلورت قواعدهم وأصولهم في الاجتهاد والاستنباط، فبرز للوجود نتيجة هذه الاجتهادات ثلاثة أنواع من القواعد:

النوع الأول: قواعد الاستنباط والاجتهاد التي يعتمد عليها المجتهد في معرفة الأحكام من مصادرها الرئيسية، وهي التي تسمى بقواعد أصول الفقه.

النوع الثاني: قواعد التخريج التي وضعها علماء الحديث، وتدوين السنة وقبول الأسانيد، والحكم عليها بالصحة أو الضعف، والجرح والتعديل، للاعتماد على الصحيح في الاجتهاد والاستنباط، وترك الضعيف، وتجنب الواهي، والحذر من الموضوع، وهو ما يسمى بعلم مصطلح الحديث، أو قواعد التحديث.

النوع الثالث: قواعد الأحكام وهي تلك المتماثلة والمسائل المتناظرة، التي جمع أجزاءها العلماء المجتهدون، وبينوا أوجه الشبه بينها، ومن ثم صياغتها كقواعد كلية تندرج تحتها الأجزاء والفروع، وهي التي تسمى بالقواعد الفقهية[2].

يقول الإمام القرافي - ؒ [3]-: (إن الشريعة المعظمة المحمدية اشتملت على أصول وفروع، وأصوله قسمان:

أحدهما: المسمى بأصول الفقه، وهو في غالب أمره، ليس فيه إلا قواعد الأحكام الناشئة عن الألفاظ العربية خاصة، وما يعرض لتلك الألفاظ من النسخ والترجيح، نحو الأمر للوجوب، والنهي للتحريم ... الخ).

---

(1): مسند أحمد، مسند عبد الله بن مسعود، 58/4، وشعب الإيمان للبيهقي، باب الخوف من الله، 421/2، تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول مطبعة: دار الكتب العلمية - بيروت -، الطبعة: الأولى ، 1410هـ.

(2): ينظر بتصرف القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، د. محمد الزحيلي، 20،21/1، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، 1427هـ.

(3): أحمد بن إدريس المشهور بالقرافي الشيخ الإمام العالم الفقيه الأصولي شهاب الدين الصنهاجي الأصل، (ت:682هـ) كان مالكيا إماما في أصول الفقه وأصول الدين عالما بالتفسير وبعلوم أخر، وصنف في أصول الفقه الكتب المفيدة وأفاد واستفاد منه الفقهاء منها: التنقيح وشرحه، وأنوار البروق وأنواء الفروق، وهو كتاب جيد كثير الفوائد، وله الذخيرة في مذهب مالك. الوافي بالوفيات (146/6).

والثاني: قواعد كلية فقهية جليلة كثيرة العدد عظيمة المدد مشتملة على أسرار الشرع وحكمه ، لكل قاعدة من الفروع في الشريعة ما لا يحصى ولم يذكر شيء منها في أصول الفقه ، وإنما أتفقت الإشارة إليه هنالك على سبيل الإجمال ، فبقى تفصيله لم يتحصل، وهذه القواعد مهمة في الفقه، عظيمة النفع ...)[1]

وبعد الاستقراء يجد الباحث أن القواعد في القرون الثلاثة الأولى إنما كانت مبثوثة في ثنايا الكتب التي عنت بتدوين الفقه، حيث لم يفرق بين القواعد الفقهية والأصولية وغيرها، بل كان العديد من القواعد تسمى أصولاً.

فمن هذه الكتب على سبيل المثال لا الحصر، كتاب "الرسالة" للإمام الشافعي - ؒ-، وكتاب "التلخيص" لابن القاص، "الأصول" لأبي الحسن الكرخي، وهؤلاء دونوا في كتبهم الكثير من القواعد والأصول، لا على أنها كتبٌ للقواعد، ولكن ككتب فقهية تجمع في ثناياها المسائل والأحكام الفقهية، المستنبطة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، واجتهادات فقهاء التابعين وتابعي التابعين. وبالرغم من أن الإمام الشافعي كان أول من دون في أصول الفقه، وجمع ما تشعب منه وتفرق، إلا أنه لم يلجأ إلى تدوين تلك القواعد، والضوابط الفقهية وتحريرها في كتاب خاص بها.

وإبان القرن الرابع الهجري وما بعده من قرون أفردت هذه القواعد بالتصنيف والتدوين، إلا أن الكثير من المصنفات اشتملت على قواعد فقهية وأصولية وعقدية، تحت مسمى القواعد الفقهية وذلك لكثرة القواعد الفقهية في ثنايا هذه المصنفات، أما التصنيف في علم القواعد كعلم مستقل فمنذ: (بداية القرن الثامن الهجري نشط الفقهاء في هذا الميدان - أي ميدان تحرير القواعد - وأبرزوا القواعد الفقهية عن طريق التصنيف على هذا الطراز، مضمنين مؤلفاتهم مسائل الفقه، وأصول الفقه، وأحياناً علم الكلام التي لها صلة بالموضوع)[2].

قد كانت القرون التي تلت القرون الثلاثة الأولى حافلة بالمصنفات في هذا الشأن، وسيتناول الباحث ذكر بعض المؤلفات في هذا الشأن، وذلك حسب الفترات التاريخية لهذه المصنفات، فمن هذه المصنفات:

1- أصول الكرخي، لعبيد الله بن الحسن بن دلال الشهير بأبي حسن الكرخي، المتوفى سنة: (340هـ)[3].

---

(1): أنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي، 70،71/1، تحقيق: د. محمد أحمد سراخ، د. علي جمعة محمد، مطبعة: دار السلام ـ مصر ـ الطبعة الثالثة: 1431هـ.

(2): صالح بن غانم السدلان: القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها، ص: 28، دار بلنسية للنشر والتوزيع - الرياض - الطبعة الأولى، 1417هـ.

(3): ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، 426/15، والجواهر المضية في طبقات

2- تأسيس النظر، لعبيد الله بن عمر بن عيسى، أبوزيد الدبوسي، المتوفى سنة: (430هـ)[1].
3- أنوار البروق في أنواء الفروق "للقرافي " لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن المالكي الشهير بالقرافي المتوفى سنة: (684هـ)[2].
4- القواعد النورانية، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، توفي سنة: (728هـ)[3].
5- القواعد للمقري، محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن القرشي المقري المتوفى سنة: (758هـ)[4].
6- الأشباه والنظائر للسبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي أبو نصر المتوفى سنة: (771هـ)[5].
7- القواعد لأبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصني تقي الدين المتوفى سنة: (829 هـ)[6].
8- الأشباه والنظائر للسيوطي، لعبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين توفي سنة: (911هـ)[7].

وغيرها من المصنفات التي ألفت في القواعد في مختلف القرون، التي تلت القرن الرابع الهجري، وهذه المصنفات حوت قواعد أصولية وفقهية، وعقدية، غير أن القواعد العقدية في هذه المصنفات لم تكن كثيرة، بل أوردت ضمن شرح لبعض الأبواب الفقهية.

ثالثاً : أهمية القواعد ومصادر تأصيلها:

أهمية القواعد:

تكمن أهمية معرفة القواعد والأصول والضوابط الكلية الجامعة في أنها تعد من أعظم أسس العلوم وأجلها نفعا وأكثرها فائدة، ذلك؛ لأن الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبناء، كما (أن الأصول والقواعد

الحنفية، 337/1، لمحي الدين أبي محمد عبد القادر ابن أبي الوفاء محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم القرشي الحنفي، (ت: 775هـ)، مطبعة: دائرة المعارف، حيدر أباد - الهند - الطبعة الأولى، 1332هـ.

(1): ينظر: سير أعلام النبلاء، 521/17، والجواهر المضية، 339/1.

(2): ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي،176/51، الوافي بالوافي بالوفيات، للصفدي: 146/6

(3): ينظر: معجم الشيوخ للذهبي، 56/1، الدرر الكامنة لابن حجر، 168/1.

(4): ينظر: شذرات الذهب لابن العماد، 192/6، الأعلام للزركلي، 37/7.

(5): ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر، 232/3، الوافي بالوفيات للصفدي، 210/19، شذرات الذهب، 220/6.

(6): ينظر: شذرات الذهب، 187/7، الأعلام للزركلي، 69/2.

(7): ينظر: شذرات الذهب، 50/8، الأعلام للزركلي، 301/3.

للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان والأصول للأشجار لا ثبات لها إلا بها، والأصول تبنى عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوى بالأصول، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى وينمي نماء مطردا، وبها تعرف مآخذ الأصول، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشتبه كثيرا، كما أنها تجمع النظائر والأشباه التي من جمال العلم جمعها)[1]، إلى غير ذلك من الفوائد العظيمة والمنافع الجليلة التي لا تحصى. كما أنه (من محاسن الشريعة وكمالها وجمالها وجلالها: أن أحكامها الأصولية والفروعية والعبادات والمعاملات أمورها كلها لها أصول وقواعد تضبط أحكامها وتجمع متفرقها وتنشر فروعها وتردها إلى أصولها)[2].

فإذا ضبطت القاعدة وفهم الأصل أمكن الإلمام بكثير من المسائل؛ التي هي بمثابة الفرع لهذه القاعدة، وأمن الخلط بين المسائل التي قد تشتبه، وكان فيها تسهيل لفهم العلم وحفظه وضبطه، وبها يكون الكلام مبنيا على علم متين وعدل وإنصاف.

ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - ؒ : (لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات؛ ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم)[3].

لأجل هذا عنى أهل العلم كثيرا بوضع القواعد وجمعها في الفنون المختلفة، فلا تكاد تجد فنا من الفنون إلا وله قواعد كثيرة، وضوابط عديدة، تجمع متفرقه، وتزيل مشتبهه، وتنير معالمه، وتيسر فهمه وحفظه وضبطه، (فيحصل بها من النفع والفائدة على اختصارها ما لا يحصل في الكلام الطويل)[4].

ومن فوائد القواعد أنها تضبط الفروع والجزئيات المتناثرة في قضية كلية، بحيث يسهل استحضار الأحكام بمجرد النظر إلى القاعدة، يقول الإمام الزركشي[5]ـ ؒ : (فإن ضبط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المتحدة هو أوعى لحفظها وأدعى لضبطها وهي إحدى حكم

---

(1): الشيخ عبد الرحمن السعدي (ت: 1376هـ) ، طريق الوصول إلى العلم المأمول، من ضمن المجموعة الكاملة لابن السعدي، 6/14، طبع بمركز صالح بن صالح الثقافي ـ المملكة العربية السعودية ـ 1411هـ .

(2): الرياض الناضرة من ضمن المجموعة الكاملة للسعدي، 522/13.

(3): مجموع الفتاوى، 110/19

(4): عبد الرحمن السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص: 468، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق مطبعة: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى - 1420هـ .

(5): محمد بن بهادر بن عبد الله التركي الأصل المصري الشيخ بدر الدين الزركشي، (794هـ)، أخذ عن الشيخ جمال الدين الاسنوي والشيخ سراج الدين البلقيني ولازمه، من تصانيفه: البحر المحيط في أصول الفقه، والديباج في توضيح المنهاج في الفقه، والمنثور في القواعد، ويعرف بقواعد الزركشي في أصول الفقه، ينظر الدررالكامنة لابن حجر، 133/5.

العدد التي وضع لأجلها ، والحكيم إذا أراد التعليم لا بد له أن يجمع بين بيانين : إجمالي تتشوف إليه النفس ، وتفصيلي تسكن إليه) .[1]

مما سبق يتبين لنا مدى أهمية القواعد في ضبط الأحكام، والمسائل المتعلقة بفنون العلم المختلفة، ولهذا فإنه يترتب علينا العناية بالقواعد المأثورة، والأصول الكلية المنقولة عن السلف الصالح - ô - لما فيها من الفوائد والمنافع ما لا يعلمه إلا الله؛ لأن إهمال القاعدة وعدم الاهتمام بها يشتت الذهن، وتختلف الفروع وتتناقض مع كلياتها، فلا تنضبط المسائل ولا الأحكام إلا بها، يقول الإمام القرافي - ÕÌ : (ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت وتزلزلت خواطره فيها واضطربت ، وضاقت نفسه لذلك وقنطت، واحتاج إلى حفظ الجزئيات التي لا تتناهى وانتهى العمر ولم تقض نفسه من طلب مناها . . .) [2].

ويقول الإمام تاج الدين السبكي[3]- ÕÌ : (وكم من مستكثر في الفروع ومداركها قد أفرغ جمام ذهنه فيها غفل عن قاعدة كلية، فتخبطت عليه تلك المدارك وصار حيران، ومن وفقه الله بمزيد من العناية جمع له بين الأمرين؛ فيرى الأمر رأي العين) [4].

مصادر تأصيل القواعد

القواعد كغيرها من العلوم، مستخلصة ومستنبطة من معاني الشرع الإسلامي، ومستفادة من أحكامه، وليست خارجة عنه، فهي ليست مجرد اجتهادات للعلماء وفق تصوراتهم الشخصية، أو صيغت حسب معتقداتهم، بل هي مستمدة من نصوص الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة، إلا أن هذه القواعد بصيغتها الأخيرة هي من وضع الفقهاء وصياغتهم وترتيبهم حسب فهمهم لنصوص الشرع الحكيم،

---

(1): الزركشي، المنثور في القواعد، (11/1)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، مطبعة: دار الكتب العلمية - بيروت ،الطبعة: الأولى (1421هـ)

(2): أنوار البروق في أنواء الفروق، 71/1.

(3):عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر: قاضي القضاة، المؤرخ، (ت:771هـ) وأجاز له ابن الشحنة، ويونس الدبوسي، واسمع على يحيى ابن المصري، وعبد المحسن الصابوني وابن سيد الناس، وغيرهم، ثم قدم مع والده دمشق فسمع بها من زينب بنت الكمال، وابن أبي اليسر، وغيرهما، وقرأ بنفسه على المزي، ولازم الذهبي، وأمعن في طلب الحديث، وكتب الأجزاء والطباق، مع ملازمة الاشتغال بالفقه، والأصول والعربية، وعمل في الفقه التوشيح والترشيح، ولخص في الأصول جمع الجوامع وعمل عليه منع الموانع، وعمل القواعد المشتملة على الاشباه والنظائر، وانتهت إليه رياسة القضاء والمناصب بالشام. ينظر الدرر الكامنة لابن حجر: 232/3، الوافي بالوفيات: 209/19.

(4): السبكي، الأشباه والنظائر، 309/1، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى 1411هـ- 1991م.

وقد فعلوا ذلك على مر العصور، وحتى العصر الحاضر[1].

وأما المصادر التي تأصلت منها هذه القواعد فمستقاة من ثلاثة مصادر، هي:

القرآن الكريم ـ السنة النبوية ـ الاجتهاد[2].

أولاً: القرآن الكريم

فالقرآن الكريم قد جاء بمبادئ عامة، وقواعد كلية، وضوابط شرعية، في آياته ونصوصه، لتكون منارا يهتدي بها علماء الأمة في تأصيل الأحكام الشرعية، وتقعيد القضايا الكلية، والاجتهاد في استنباط الأحكام، التي تتفق مع مصالح الناس، مع تطور الأزمان، واختلاف الأمكنة. لتكون دليلا على كمال الدين الإسلامي، ومناسبته لكل زمان، وصلاحية تطبيقه في كل مكان. يقول الشيخ ابن تيمية ـ ـ (فإن القرآن والحديث فيهما كلمات جامعة، هي قواعد عامة وقضايا كلية، تتناول كل ما دخل فيها، وكل ما دخل فيها فهو مذكور في القرآن والحديث باسمه العام)[3]

وقد حققت هذه المبادئ العامة في القرآن الكريم هدفين أساسيين[4]:

الأول: تأكيد الكمال في دين الله تعالى الذي ورد في قوله تعالى: **چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ چ**[5].

والثاني: بيان ميزة المرونة في التشريع الإسلامي لمسايرة جميع العصور والبيئات، ليبقى صالحاً للتطبيق في كل زمان ومكان.

وهذه المبادئ العامة في القرآن الكريم، كانت مصدراً مباشراً للأئمة والفقهاء، في صياغة القواعد الكلية في الفقه الإسلامي، وإرشادهم إلى المقاصد والغايات من الأحكام، والاستعانة بها لتشمل جميع الفروع التي تدخل تحتها، مثل:

1. قوله تعالى: **چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ چ**[6].
2. قوله تعالى: **چ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک گ چ**[7].
3. قوله تعالى: **چ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ چ**[8].
4. قوله تعالى: چ □ □ □ □□ □ □ □□ □ □ □ □ □ چ[9].

---

(1): ينظر بتصرف: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، 29/1.
(2): المصدر السابق، 29/1،
(3): مجموع الفتاوى، 131/34.
(4): المصدر نفسه، 29/1.
(5): سورة المائدة، الآية: 3.
(6): سورة البقرة، الآية: 286.
(7): سورة النساء، الآية: 116.
(8): سورة الأحزاب الآية:5.
(9): سورة فصلت، الآية: 46.

5. قوله تعالى: ﭽ ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ﭼ[1].

وغير هذه الآيات كثير التي تتضمن قضايا كلية، تصلح أن تكون قواعد لدخولها على مسائل لأكثر من باب، وخاصة أبواب العقيدة، أو تكون ضابطا يختص بمسائل باب واحد.

ثانياً: السنة النبوية:

تعد السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني للقواعد والضوابط، كالقرآن الكريم؛ لأن كلاهما وحي من الله Y.

ولقد أعطي رسول الله - ☺ - جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصاراً، وكان ^ ينطق بالحكمة القصيرة التي تخرج مخرج المثل، وتكون قاعدة كلية، ومبدأ عاماً، ينطوي على الأحكام الكثيرة، والمسائل المتعددة، والفروع المتكررة، قال ☺ : (أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ)[2]. قال النووي[3] ـ ّ : (جمع الله تعالى في الألفاظ اليسيرة منه المعاني الكثيرة)[4].

وقال المناوي[5] - ّ : ("أعطيت جوامع الكلم" أي: ملكة أقتدر بها على إيجاز اللفظ، مع سعة المعنى، بنظم لطيف، لا تعقيد فيه يعثر الفكر في طلبه، ولا التواء يحار الذهن في فهمه، فما من لفظة يسبق فهمها إلى الذهن، إلا ومعناها أسبق إليه)[6].

---

(1): سورة الحجرات، الآية: 1.

(2): مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، من حديث أبي هريرة τ حديث رقم: (523).

(3): النواوي الإمام الحافظ شيخ الإسلام، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي, (ت:676هـ)، صاحب التصانيف النافعة، سمع من الرضى بن البرهان، وشيخ الشيوخ عبد العزيز بن محمد الأنصاري، وزين الدين بن عبد الدائم، وجمال الدين بن الصيرفي وطبقتهم، وسمع الكتب الستة والمسند والموطأ وشرح السنة للبغوي وسنن الدارقطني، وأخذ الأصول على القاضي التفليسي، وتفقه على الكمال إسحاق المغربي، وشمس الدين عبد الرحمن بن نوح، ومن تصانيفه "شرح صحيح مسلم" و"رياض الصالحين" و"الأذكار" و"الأربعين" و"الإرشاد" في علوم الحديث. تذكرة الحفاظ، 174/4، طبقات الشافعية للسبكي، 395/8.

(4): النووي، شرح صحيح مسلم،6/5، تحقيق: هاني الحاج، عماد زكي البارودي، دار التوفيقية للتراث - القاهرة.

(5): هو الإمام عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي الحدادي المناوي - ثم القاهري الشافعي. (ت: 1031)، وصف بخاتمة الحفاظ المجتهدين أعلم معاصريه بالحديث وأكثرهم فيه تصنيفاً وإجادة وتحريراً، أخذ التفسير والحديث عن النور علي بن غانم المقدسي، والنجم= =الغيطي، والشمس الرملي، وأخذ التصوف عن جماعة منهم الشيخ منصور الغيطي، والشعراني وغيرهما.ومن تصانيفه اليواقيت والدرر وفيض القدير " في عدة مجلدات ضخمة، وله كتاب جمع فيه ثلاثين ألف حديث وبيّنَ ما فيها من الزيادة على الجامع الكبير، وعقب كل حديث ببيان رتبته سماه " الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور " وهو في ثلاث مجلدات، ". فهرس الفهارس (2/ 560)، لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (ت: 1382هـ)، 560/2، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، 1982م. الأعلام للزركلي، 204/6.

(6): المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، 563/1، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة: الأولى- 1356هـ.

فمن السنة التي تعتبر قواعد كلية:

1. (لَا يَجْتَمِعُ الْإِيمَانُ وَالْكُفْرُ فِي قَلْبِ امْرِئٍ)[1].
2. (فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ)[2].
3. (إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ)[3].
4. (لن يُعجَّل شيء قبل حله)[4].
5. (الدِّينُ النَّصِيحَةُ)[5].

فهذه تعتبر قواعد وضوابط لكثير من الأحكام والمسائل، وغيرها كثير، كان العلماء قد استندوا إليها في استخراج استنباط الأحكام، وتأصيل القواعد الكلية.

ثالثاً: الاجتهاد

وذلك باستنباط القواعد الكلية من الأصول الشرعية السابقة، ومن مبادئ اللغة العربية، ومسلمات المنطق، ومقتضيات العقول، وتجميع الفروع المتشابهة في علة الاستنباط، فالعالم لا بد أن يرجع إلى هذه المصادر، ويبذل جهده فيها، ويجمع بين الأحكام المتماثلة، والمسائل المتناظرة، ويستخرج منها قاعدة كلية، تشمل كل ما يدخل تحتها أو أغلبه.

فقاعدة "الأمور بمقاصدها" مأخوذة من مجموعة أحاديث في النية، أهمها: حديث: (إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)[6].

قاعدة "الضرر يزال " مأخوذة من حديث " لاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ "[7].

قاعدة "المرء مؤاخذ بإقراره " مأخوذة من قوله تعالى: **چف ڤ ڤ ڤ چ**[8].

قاعدة "السؤال معاد في الجواب "مأخوذة من مبادئ اللغة العربية.

قاعدة "الأصل في الكلام الحقيقة " مأخوذة من اللغة العربية.

قاعدة "التابع تابع " مأخوذة من مسلمات المنطق.

---

(1): أخرجه أحمد، من مسند أبي هريرة، حديث رقم: (8577)، تعليق الأرناؤوط: حسن. 349/2.

(2): مسلم، كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه...، من حديث عليτ. حديث رقم: (2647).

(3) سبق تخريجه.

(4): مسلم، كتاب القدر، باب: بيان أن الآجال والأرزاق، وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر، حديث رقم: (2663).

(5): مسلم، كتاب الإيمان، باب: بيان أن الدين النصيحة، من حديث: تميم الداري، حديث رقم: (55).

(6): صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ρ . من حديث عمر بن الخطاب τ ، حديث رقم: (1)

(7): سبق تخريجه.

(8): سورة البقرة، الآية: 282.

قاعدة "إذا تعذر إعمال الكلام يهمل". وقاعدة "إذا زال المانع عاد الممنوع" مأخوذة من لوازم التفكير ومبادئ العقل.[1]

فهذه أظهر مصادر التأصيل التي استند عليها العلماء، لضبط وتحرير القواعد والقضايا كلية، التي تندرج تحتها الكثير من الجزئيات والضوابط، لضبط الكثير من المسائل والأحكام.

(1): ينظر: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، 31/1.

المبحث الثاني

القواعد وأهميتها في ضبط مسائل علم التوحيد .

ويشتمل على:

أولاً: حقيقة علم التوحيد.

ثانياً: نشأة التدوين في علم العقيدة .

ثالثا: أهمية التقعيد في علم العقيدة .

أولاً: حقيقة علم التوحيد:

علم التوحيد أشرف العلوم لكونه يبحث وحدانية الله تعالى وإثبات أسمائه وصفاته، والرد على المعاندين والمنحرفين بالدليل القاطع الذي يثبت وجود الله تعالى، وإن صلاح عقيدة الإنسان هو النجاة له في الدنيا والآخرة؛ لأن العقيدة الصالحة تدفعه إلى ما يرضي الله تعالى، وتحقيق منهجه على الأرض، الذي به تنهض الأمة، وتنال العزة والكرامة والمنعة، وأما العقيدة الفاسدة فتؤدي إلى التهلكة في الدنيا والآخرة، ولهذا ركز القرآن الكريم على أمر العقيدة تركيزا شديدا، فبين الحق وأمر باتباعه، وبين الباطل وأمر باجتنابه، يقول

شارح العقيدة الطحاوية: (اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله عز وجل، قال تعال: چڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ چ[1]، وقال هود عليه السلام لقومه: چ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا چ[2]) [3].

فبعلم التوحيد يتعرف الخلق إلى خالقهم ويبصرون حقيقة دينهم، ويرشدهم إلى أقوم السبل لتحقيق عبوديتهم لله تعالى؛ إذ هي الغاية من وجودهم؛ قال تعالى: چ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ[4]، وفق المنهج الذي ارتضاه الله لخلقه، وأمر رسله بتبليغه، فيعتبر علم التوحيد هو أول العلوم الضرورية؛ الذي يجب على كل مسلم أن يتعلمه، لأن فيه سعادة القلوب، وطمأنينة النفوس، ولا يتحقق ذلك إلا بمعرفة الله - Y - وأسمائه وصفاته وأفعاله. لذا لزم تعريف المقصود من علم التوحيد والمصطلحات المقاربة له.

(علم التوحيد) مصطلح يتكون من شقين، علم، والتوحيد، ولتعريفه يحتاج تعريف كل شق منه على حدة، ليتبين المقصود من علم التوحيد:

أولاً: العلم في اللغة والاصطلاح:

(العلم: اليقين، يقال: علم يعلم إذا تيقن، وجاء بمعنى المعرفة أيضا، كما جاءت بمعناه ضمن كل واحد معنى الآخر؛ لاشتراكهما في كون كل واحد مسبوقا بالجهل؛ لأن العلم وإن حصل عن كسب فذلك الكسب مسبوق بالجهل، وفي التنزيل : چ ٻ ٻ ٻ ٻ ٹ چ[5]، أي: علموا، وقال تعالى: چ ئا ئا ئە ئە چ[6] أي: لا تعرفونهم الله يعرفهم[7]) [8].

وعلم الشيء: شعر به ودرى ، وفي التنزيل چ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ى ى ئا ئا ئە ئە چ[9]، وعلم

---

(1): سورة الأعراف، الآية: 59.
(2): سورة الأعراف، الآية: 65.
(3): شرح العقيدة الطحاوية: صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الأذرعي الصالحي الدمشقي، (ت:792هـ)، 21/1، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مطبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: العاشرة، 1417هـ.
(4): سورة الذاريات، الاية: 56.
(5): المائدة، الآية: 83.
(6): الأنفال، الآية: 60.
(7): جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، 167/2، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ، معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ)، 148/1، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ.
(8): ينظر: المصباح المنير، فصل: العين مع اللام وما يثلثهما، جذر: (ع ل م).
(9): يس، الآيتان: 26-27.

الشيء حاصلا: أيقن به وصدقه، تقول: علمت العلم نافعا، والعلم في الاصطلاح قيل هو: إدراك الشيء بحقيقته[1].

أما العلم اصطلاحاً: هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، وقال الحكماء: هو حصول صورة الشيء في العقل، والأول أخص من الثاني، وقيل: العلم هو إدراك الشيء على ما هو به، وقيل: زوال الخفاء من المعلوم، والجهل نقيضه[2].

ثانياً: التوحيد لغة واصطلاحاً:

التوحيد لغة:

مصدر وحد الشيء، وحادة ووحودة ووحودا ووحدا ووحدة وحدة بقي مفردا، كتوحد، ووحده توحيدا جعله واحدا، والتوحيد: الإيمان بالله وحده. والله الأوحد والمتوحد: ذو الوحدانية[3].

الواحد هو الذي لا يتجزأ، ولا يثنى، ولا يقبل الانقسام، ولا نظير له ولا مثيل، ولا يجمع هذين الوصفين إلا الله تعالى... الواحد من صفات الله تعالى، معناه لا ثاني له، ولا يجوز أن ينعت الشيء بأنه واحد، فأما أحد فلا ينعت به غير الله، لخلوص هذا الاسم الشريف له جل ثناؤه، وتقول: أحَّدْتُ الله تعالى، ووحدته وهو الواحد الأحد[4].

التوحيد اصطلاحاً:

أما المعنى الاصطلاحي للتوحيد فقد وردت عدة تعريفات، منها:

1- عرف الإمام الغزالي[5] التوحيد بقوله: العلم بأن الله عز وجل واحد لا شريك له فرد لا ند له انفرد بالخلق والإبداع، واستبد بالإيجاد والاختراع، لا مثل له يساهمه ويساويه، ولا ضد له فينازعه وينـاويه[6].

2- وعرفه الإمام سعد الدين التفتازاني[7] بقوله: حقيقة التوحيد اعتقاد عدم الشريك في الألوهية وخواصها، ولا

---

(1): ينظر المعجم الوسيط: باب: العين، مادة: علم.

(2): ينظر: التعريفات: فصل: العين، مادة علم، والكليات للكفوي، ص: 246.

(3): ينظر: القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، فصل الواو، مادة: (الواحد)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مطبعة: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، 1426 هـ.

(4): ينظر: لسان العرب، فصل: الواو، مادة: (وحد).

(5): الشيخ، الإمام، البحر، حجة الإسلام، أعجوبة الزمان، زين الدين، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، الغزالي، صاحب التصانيف، والذكاء المفرط. تفقه ببلده أولا، ثم تحول إلى نيسابور، فلازم إمام الحرمين، فبرع في الفقه في مدة قريبة، ومهر في الكلام والجدل، من تصانيفه: إحياء علوم الدين، وتهافت الفلاسفة، والاقتصاد في الاعتقاد، و جواهر القرآن، والمستصفى من علم الأصول، والوجيز في فروع الشافعية، والمقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، (ت: 505هـ)، سير أعلام النبلاء: 322/19، والوافي بالوفيات: 211/1.

(6): الغزالي، إحياء علوم الدين،108/1، مطبعة: دار المعرفة – بيروت

(7): مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: العلامة الكبير، صاحب شرحي التلخيص، وشرح العقائد في أصول الدين، وشرح الشمسية في المنطق،

نزاع لأهل الإسلام في أن تدبير العالم وخلق الأجسام استحقاق العبادة، وقدم ما يقوم بنفسه كلها من الخواص[1].

3- وعُرِّفَ أيضاً بأنه: اعتقاد أن الله واحد، لا شريك له, وسمي هذا العلم به تسمية له بأهم أجزائه، وهو إثبات الوحدة لله في الذات والفعل في خلقه الأكوان، وأنه وحده مرجع كل كون، ومنتهى كل قصد[2].

كما أنه إلى جانب مصطلح علم التوحيد وبعد البحث والاستقراء، في تعريفات مصطلح علم التوحيد، في كثير من الكتب التي صنفت في هذا الجانب، تبين للباحث أن هناك مصطلح العقيدة يرادف هذا المصطلح، وكثير من الكتب التي صنفت في هذا العلم، سميت به؛ سيتم التطرق إلى تعريف هذا المصطلح ومن ثم سنبين العلاقة بين المصطلحين.

1: تعريف العقيدة لغة واصطلاحاً:

العقيدة لغة: من العَقْد من مادة (عقد): والعقد: نقيض الحل؛ عقده يعقده عقدا وتعقادا وعقده من العقد: وهو الربط، والإبرام، والإحكام، والتوثق، والشد بقوة، والتماسك، والمراصة، والإثبات؛ ومنه اليقين والجزم. يقال: عقد الحبل يعقده: شده، ويقال: عقد العهد والبيع: شده، والعقد: ضد الحل[3].

وفي المصباح المنير: عقدت الحبل عقدا، من باب ضرب فانعقد، والعقدة ما يمسكه ويوثقه، واعتقدت كذا عقدت عليه القلب والضمير، حتى قيل العقيدة ما يدين الإنسان به، وله عقيدة حسنة سالمة من الشك، واعتقدت مالاً جمعته[4].

والعقيدة: الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده. والعقيدة في الدين: ما يقصد به الاعتقاد دون العمل؛ كعقيدة وجود الله، وبعث الرسل، والجمع: عقائد[5].

العقيدة اصطلاحاً:

والمقاصد في أصول الدين وشرحها، وغير ذلك من التصانيف في أنواع العلوم، وكان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة، والمعقول بالمشرق، بل بسائر الأمصار، لم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم (ت:792هـ)، الدرر الكامنة: 112/6.

(1): شرح المقاصد: لسعد الدين التفتازاني، 39/4، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة: الثاني، 1419هـ.

(2): رسالة التوحيد: للإمام محمد عبده، ص: 17، تحقيق وتعليق: د. محمد عمارة، ، دار الشرق- بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ.

(3): ينظر مختار الصحاح: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: 666هـ)، مادة: (ع ق د)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، مطبعة: المكتبة العصرية - الدار النموذجية - بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ، لسان العرب: فصل العين المهملة، مادة (عقد).

(4): ينظر: المصباح المنير، مادة: (ع ق د).

(5): ينظر: المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى ـ وآخرون، مادة: (عقد)، تحقيق / مجمع اللغة العربية، الناشر: دار الدعوة.

أما العقيدة في الاصطلاح، فقد تعددت تعريفاتها منها:
1- الاعتقاد: هو حكم الذهن الجازم، فإن كان موافقاً للواقع فهو صحيح وإلا فهو فاسد[1].
2- الامور التي يجب أن يُصدق بها قلبك، وتطمئن إليها نفسك، وتكون يقينا عندك، لا يمازجه ريب، ولا يخالطه شك[2].
3- مجموعة من قضايا الحق البديهية، المسلّمة بالعقل والسمع والفطرة يعقد عليها الإنسان قلبه، ويثني عليها صدره جزماً بصحتها قاطعاً بوجودها وثبوتها لا يرى خلافها أنه يصح أو يكون أبداً[3].
فمن هذه التعاريف يتبين أن العقيدة: تُطلق على الإيمان الجازم والحكم القاطع الذي لا يتطرق إليه شكٌّ، وهي ما يؤمن به الإنسانُ ويعقد عليه قلبَه وضميرَه، ويتخذه مذهبًا ودينًا يدين به[4].

2 : العلاقة بين التوحيد والعقيدة:

العلاقة بين العقيدة والتوحيد هي: من باب تسمية الشيء بأشرف أجزائه؛ لأن توحيد الله عز وجل هو أشرف مباحث علم العقيدة، أما بقية الأركان والمباحث، فهي تعتمد عليه، وتستند إليه؛ إذ هو أساسها وجوهرها، فهي تدخل فيه بالاستلزام، والعقيدة أعم من جهة موضوعها؛ إذ هي تشمل التوحيد، وغيره من المباحث، فيدخل فيها أركان الإيمان الستة، ويدخل فيها ردود علماء الإسلام على الديانات الأخرى، والفرق، والتيارات الفكرية، وغيرها، بخلاف التوحيد الذي يقتصر على توحيد الله عز وجل، وهو أشرف أجزاء العقيدة[5].

---

(1): لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية: شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (ت: 1188هـ)، 60/1، مطبعة: مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق، الطبعة: الثانية - 1402هـ.
(2): حسن البنا، رسالة العقائد، ص:379،، من مجموعة رسائل.
(3): عقيدة المؤمن: أبو بكر الجزائري، ص: 14، مطبعة: دار العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1420هـ.
(4): عقيدة المسلم في ضوء الكتاب والسُّنَّة: د. سعيد بن على بن وهف القحطاني، مطبعة: سفير- الرياض، 119/1.
(5): ينظر: المفيد في مهمات التوحيد: د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، ص: 12، مطبعة: دار الإعلام، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

ثانياً: نشأة التدوين في علم العقيدة:

التحق الرسول - ﷺ - بالرفيق الأعلى، بعد أن بلّغ رسالة ربه تبارك وتعالى، وترك أمته على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، وما إن تمسكت به لن تضل بعده أبدا: كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ، وكان كتاب الله تعالى محفوظاً في صدور الصحابة، ومكتوباً في الصحف - على ما كان متيسرا من وسائل الكتابة - فلم يكن الجيل الأول من الصحابة - رضي الله عنهم - بحاجة إلى تدوين العلوم سواء في العقيدة، أو الشريعة، أو غيرهما، فقد كانوا يتلقون من النبي - ﷺ - مباشرة كل ما يتعلق بأمر دينهم ودنياهم، والقرآن الكريم يتنزل حسب الوقائع والحاجات، كما نجد ذلك واضحا صريحا في كثير من الآيات والسور؛ التي أنزل معظمها حلاً لكثير من المعضلات، أو تفسيراً لتساؤلات لمعرفة حكم الله فيها، أو ذكراً لوقائع وأحداث كانت تشغل بال الصحابة[1]، فكان القرآن الكريم له أثره البارز في بناء المجتمع الإسلامي، فالقرآن الكريم يصقل النفوس ويزكيها، ويربي الأمة ويسمو بها، ويعالج كل ما يطرأ من مشكلاتها، ويجيب على ما ينشأ من تساؤلاتها، ويحمل المؤمن على الالتزام بالأوامر والنواهي الإلهية دون تردد، لِمَا فُطِروا عليه من سليقة تمكنهم من الفهم بعد التلقي، فالقرآن الكريم يتنزل بلغتهم التي يفهمونها ويعقلونها، لأنها تجري على ألسنتهم كما يجري الدم في العروق، فلم يكونوا بحاجة إلى معرفة ما هو المقصود من هذه الآية أو تلك؟ وخاصة

(1): ينظر: مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية: د. عثمان جمعة ضميرية، ص: 46، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الثانية، 1417هـ.

فيما يتعلق بالآيات التي تذكر أمور العقيدة، كأسماء الله وصفاته وأفعاله، بل يمرونها كما جاءت، ويتلونها كما أنزلت، دون تشبيه أو تعطيل، ولم يذكر أن واحداً من الصحابة سأل النبي -☺- عن أمر كهذا، مما جعلهم جميعهم على عقيدة واحدة، نقية صافية، لا يختلفون فيها، فحققوا بذلك مقتضى الإيمان وأكمله، فكان الجيل الأول على تلك العقيدة الصافية، وإيمانهم التام ببركة صحبتهم للنبي -☺- وقرب العهد بزمانه.

يصف المقريزي -ّ- حال الصحابة في ذلك فيقول: (اعلم أن الله تعالى لما بعث من العرب نبيه محمدا -☺- رسولا إلى الناس جميعا، وصف لهم ربهم سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه الكريمة في كتابه العزيز، الذي نزل به على قلبه -☺- الروح الأمين وبما أوحى إليه ربه تعالى، فلم يسأله -☺- أحد من العرب بأسرهم، قرويهم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك، كما كانوا يسألونه -☺- عن أمر الصلاة والزكاة والصيام والحج، وغير ذلك مما لله سبحانه فيه أمر ونهي، وكما سألوه -☺- عن أحوال القيامة، والجنة والنار، إذ لو سأله إنسان منهم عن شيء من الصفات الإلهية لنُقل كما نقلت الأحاديث الواردة عنه -☺- في أحكام الحلال والحرام، وفي الترغيب والترهيب، وأحوال القيامة، والملاحم والفتن، ونحو ذلك مما تضمنته كتب الحديث، معاجمها ومسانيدها وجوامعها، ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي، ووقف على الآثار السلفية، علم أنه لم يرد قط، من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة -؊- على اختلاف طبقاتهم، وكثرة عددهم، أنه سأل رسول الله -☺- عن معنى شيء مما وصف الرب سبحانه به نفسه الكريمة في القرآن الكريم، وعلى لسان نبيه محمد -☺- بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات، نعم. ولا فرّق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل، وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية، من العلم والقدرة، والحياة والإرادة، والسمع والبصر والكلام، والجلال والإكرام، والجود والإنعام، والعز والعظمة، وساقوا الكلام سوقا واحدا، وهكذا أثبتوا -؊- ما أطلقه الله تعالى على نفسه الكريمة، من الوجه واليد ونحو ذلك، مع نفي مماثلة المخلوقين، فأثبتوا -؊- الصفات بلا تشبيه، ونزّهوا من غير تعطيل، ولم يتعرض مع ذلك أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى، وعلى إثبات نبوّة محمد -☺- سوى كتاب الله، ولا عرف أحد منهم شيئا من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة، فمضى عصر الصحابة -؊- على هذا

إلى أن حدث القول بالقدر، وأنّ الأمر أُنُف، أي: أنّ الله تعالى لم يقدّر على خلقه شيئا مما هم عليه)[1].

ففي فهمهم للقرآن الكريم بطليقتهم العربية كفاية، وخير غناء عن كثير من الأسئلة، ففهموا قول الله تعالى: چ ۆ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې چ[2].

و قول الله تعالى: چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ چ[3]. دليل على معرفة الخالق سبحانه وتعالى، وأمثال ذلك من الآيات الكريمة، التي تنطوي على دلالات ظاهرة واضحة قريبة من الأفهام، تنفع النفوس وتزكيها، وتغرس في القلوب الاعتقادات الجازمة.

أما وحدانية الله تعالى، ووجوب عبادته وحده، فاستدلوا عليها بأمثال قول الله تعالى: چ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە چ[4].

أما صدق الرسول - ☺- فاستدلوا عليه بقوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ[5]، وغير ذلك من آيات القرآن الكريم التي تختص بأمور العقيدة، فيفوضون أمرها لله على مراد الله، لا يسألون عن شيء عن ذلك ولا عن معناه، لهذا كله لم يكن الصحابة والتابعون - ╚- بحاجة إلى تدوين علم العقيدة أو أصول الدين، وإلى ترتيب مباحثه كتبا وأبوابا وفصولا، كما حدث فيما بعد[6].

ولقد انقضى عهد الصحابة - ╚- ولم يدون شيء، سواء في العقيدة، أو في العلوم الشرعية الأخرى، وفي زمن التابعين - ô - بدأ دور كتابة السنة، وتدوين الحديث، فبدأ ذلك الزهريّ[7]، الذي قال: (أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترًا دفترًا، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترًا)[8].

ثم شاع بعد ذلك في النصف الأول من القرن الثاني الهجري كما فعل الإمام مالك في الموطأ، حيث رتبت الأحاديث على أبواب تتعلق بالتوحيد مثل: باب الإيمان،

---

(1): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، 188/4.
(2): يونس، الآية: 31.
(3): سورة: ق، الآيات: 6-8.
(4): الأنبياء، الآية: 22.
(5): الإسراء، الآية: 88.
(6): ينظر: مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص: 48.
(7): الزهري محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن عبد الله بن شهاب القرشي، (ت: 123هـ) الإمام، العلم، حافظ زمانه، الزهري، روى عن: ابن عمر، وجابر بن عبد الله شيئا قليلا، وروى عن: سهل بن سعد، وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب - وجالسه ثماني سنوات، وتفقه به - وأخذ عن علي بن الحسين، وعروة بن الزبير، وأبي إدريس الخولاني. انظر سير أعلام النبلاء: 326/5.
(8): جامع بيان العلم وفضله: أبو عمر يوسف بن عبد الله محمد بن عبد البر النمري القرطبي، (ت: 463هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مطبعة: مؤسسة الريان - دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1424هـ.

وباب التوحيد، وباب العلم،... الخ، فكان هذا التبويب للأحاديث، هو النواة الأولى في استقلال كل باب، فيما بعد، بالبحث والنظر والعناية بالبيان وبيان الأحكام، فعن أبواب الإيمان، والوحي، والسنة، والتوحيد.. نشأ علم العقيدة واستقل عن العلوم الأخرى المستنبطة من الكتاب والسنة[1].

ثم جدّت بعد ذلك أمور جسيمة اقتضت تدوين مسائل العقيدة في علم مستقل، كغيرها من العلوم، هذه الأمور كانت سببا في تدوين هذا العلم، وإخراجه للناس، بعيدا عن خرافات وأباطيل أهل الأهواء والابتداع.

ولعل مما أوقد جذوة التدوين هو ما وقع من بدع وضلال واختلاف في العقيدة، كما في مسألة القدر، وكان أول من تكلم به معبد الجهني[2] (ت:80هـ)، وفتنة عبد الله بن سبأ[3]، كما وقعت بدعة الخوارج وصرَّحوا بالتكفير بالذنوب، وبعد ذلك نشأ مذهب المعتزلة على يد واصل بن عطاء[4] (ت:131هـ)، وصنَّف في مسائل من العقيدة ما خالف به الصحابة والتابعين، وخرج على إجماع خير القرون في الاعتقاد، فتصدى له التابعون بالرد عليه والمناظرة في هذه المسائل[5].

ثم بدأ التصنيف في العقيدة حين أصبح ضرورة لا بد منها لنفي تأويل المبطلين، ورد انحراف الغالين، وكان أول من دون في العقيدة الإمام أبو حنيفة رحمه الله (ت:150هـ)؛ الذي ألف كتابه الذي أسماه الفقه الأكبر، فحدد فيه عقائد أهل السنة تحديدًا منهجيًّا ورد فيه على المعتزلة، والقدرية، والجهمية، وغيرهم من الفرق المنحرفة، واشتمل على خمسة أبواب: الأول في القدر،

---

(1): ينظر: مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، ص: 51.

(2): معبد بن عبد الله بن عويمر الجهني، وقيل: ابن عبد الله بن عكيم الجهني، نزيل البصرة، وأول من تكلم بالقدر في زمن الصحابة. حدث عن: عمران بن حصين، ومعاوية، وابن عباس، وابن عمر، وحمران بن أبان، وطائفة، وكان من علماء الوقت على بدعته، حدث عنه: معاوية بن قرة، وزيد بن رفيع، وقتادة، ومالك بن دينار، وعوف الأعرابي، وسعد بن إبراهيم، وآخرون. صلبه عبد الملك بن مروان في سنة: (80هـ). : ينظر: سير أعلام النبلاء، (4/ 185).

(3): عبد الله بن سبأ هو رأس الطائفة السبئية، وهو الذي قال لعلي بن أبي طالب τ أنت الإله فنفاه علي إلى المدائن فلما قتل علي كرم الله وجهه زعم عبد الله بن سبأ أنه لم يمت لأن فيه جزءا إلهيا فإن ابن ملجم إنما قتل شيطانا تصور بصورة علي وأن عليا في السحاب وأن الرعد صوته والبرق سوطه وأنه ينزل إلى الأرض ويملؤها عدلا، وهذه الطائفة إذا سمعت صوت الرعد قالت السلام عليك يا أمير المؤمنين أول من أظهر القول بالرفض، وبإمامة علي، ومنه تشبعت فرق الضلال. مات سنة: 40هـ، ينظر: الوافي بالوفيات (17/ 100)، الأعلام للزركلي، 76/3.

(4): واصل بن عطاء أبو حذيفة المخزومي، (ت:131هـ)، كان يلثغ بالراء غينا، فلاقتداره على اللغة وتوسعه يتجنب الوقوع في لفظة فيها راء، طرده الحسن عن مجلسه لما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، فانضم إليه عمرو بن عبيد، واعتزلا حلقة الحسن، فسموا بالمعتزلة، وله مؤلف في التوحيد، وكتاب (المنزلة بين المنزلتين)، ينظر: سير أعلام النبلاء، 464/5. الوافي بالوفيات،245/27..

(5): ينظر: مدخل إلى علم العقيدة، د. محمد يسري، ص: 63.

والثاني والثالث في المشيئة، والرابع في الرد على من يُكفّر بالذنب، والخامس في الإيمان، وفيه حديث عن الأسماء والصفات، والفطرة، وعصمة الأنبياء، ومكانة الصحابة، وغير ذلك من مباحث العقيدة[1].
ثم تتابع التأليف بعد أبي حنيفة في علم التوحيد ولكن بأسماء مختلفة لهذا العلم، فمن أول ذلك كتاب الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم، وكتاب الإيمان لابن منده، وكتاب الإيمان لابن تيمية، وتبعه على هذا كثيرون إلى يوم الناس هذا، كما ظهر مصطلح السنة للدلالة على ما يسلم من

الاعتقادات، واشتهر ذلك زمن الإمام أحمد رحمه الله، ومن الكتب المصنفة باسم السنة، كتاب السنة لابن أبي شيبة رحمه الله (ت:235هـ) والسنن للإمام أحمد رحمه الله (ت:241هـ) وغير
ذلك، ثم ظهر مصطلح التوحيد في مثل كتاب التوحيد لابن سريج البغدادي[2] رحمه الله، وكتاب
التوحيد لابن خزيمة رحمه الله، وواكب ذلك ظهور مصطلح علم الكلام، الذي يرى أصحابه أنهم يدافعون عن حياض الإسلام من براثن أصحاب الديانات الأخرى؛ الذين اتخذوا من الفلسفة اليونانية والسريانية منهجاً لهم؛ لإبطال أو لتشويه العقيدة الإسلامية، وكذلك جادلوا به أصحاب الفرق الإسلامية المنحرفة؛ الذين هم أيضاً اتخذوا من الفلسفة منهجاً لتثبيت عقائدهم الضالة، المخالفة للكتاب والسنة، (وقد تعاون على نشوئه وارتقائه - أي علم الكلام - أسباب كثيرة بعضها داخلى وبعضها خارجى، وأعنى بالأسباب الداخلية، أسبابا صدرت من طبيعة الإسلام نفسه والمسلمين أنفسهم، وبالأسباب الخارجية أسبابا أتت من الثقافات الأجنبية والديانات المختلفة غير الإسلام)[3]، وكان ذلك في القرن الثالث الهجري، كما ظهر مصطلح أصول الدين، مثل: الذي صنفه جمال الدين الغزنوي الحنفي[4]، وكتاب معالم أصول الدين للإمام فخر

---

(1): ينظر: المرجع السابق، ص: 63.
(2): الإمام، شيخ الإسلام، فقيه العراقين، أبو العباس، أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، (ت:306هـ)، القاضي الشافعي، صاحب المصنفات، سمع من: الحسن بن محمد الزعفراني - تلميذ الشافعي - ومن: علي بن إشكاب، وأحمد بن منصور الرمادي، وعباس بن محمد الدوري، وتفقه بأبي القاسم عثمان بن بشار الأنماطي الشافعي وحدث عنه: أبو القاسم الطبراني، وأبو الوليد حسان بن محمد الفقيه، وأبو أحمد بن الغطريف الجرجاني، وغيرهم. ينظر سير أعلام النبلاء، (201/14)، طبقات الشافعية للسبكي، (21/3).
(3): ينظر بتصرف: ضحى الاسلام، أحمد أمين، 3/9-10، مطبعة: القاهرة، الطبعة: السادسة 1962م.
(4): أحمد بن محمد بن محمود ابن سيد الغزنوي (ت:593)، درس الإمام الكاشاني صاحب البدائع،تفقه على أحمد بن يوسف الحسيني العلوي، وانتفع به جماعة من الفقهاء وتفقهوا به، وصنف فى الفقه والأصول كتبا حسنة مفيدة، منها كتاب الروضة في اختلاف العلماء، ومقدمته المختصرة فى الفقه، وكتاب فى

الدين الرازي (ت:606هـ)، وكتاب أبكار الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي (ت:631هـ)، ثم ظهر التأليف باسم العقيدة أوائل القرن الخامس، واستقرت حركة التصنيف ومنهج التأليف تحت مسمى هذه المصطلحات، واستقل علم التوحيد علمًا متميزًا عن غيره بلقب ومنهج مخصوص[1].

أصول الفقه، وكتاب فى أصول الدين، ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية (1/ 120)

(1): المصدر السابق: ص: 64.

ثالثا: أهمية التقعيد في علم العقيدة

لا ريب أنَّ معرفةَ القواعد والأصول والضوابط الكليّة الجامعة يُعدُّ من أعظم الأصول، وأجلِّها نفعاً وأكثرها فائدةً، ذلك أنَّ: (الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان والأصول للأشجار لا ثبات لها إلاّ بها، والأصول تبنى عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوّى بالأصول، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى وينمي نماءً مطَّرداً، وبها تُعرف مآخذ الأصول، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشتبه كثيراً، كما أنَّها تجمع النظائر والأشباه التي من جمال العلم جَمعُها)[1].

فللقواعد العقدية أهمية ومزايا، تجعل الاهتمام بها ذا فائدة عظيمة جليلة يرجع إليها حين الحاجة لها، دون كثير عناء، فمن هذه الفوائد:

1- أن تجعل العالم على أرض صلبة في حكمه على الآخرين من أصحاب البدع والأهواء، ودائماً يكون رجوعه إلى ضابط أوقاعدة فيستنبط الحكم منها مع الدليل، فيكون الحكم منضبطاً وصحيحاً، فإذا ضُبطت القاعدة وفُهم الأصل أمكن الإلمام بكثيرٍ من المسائل التي هي بمثابة الفروع لهذه القاعدة، وأُمن الخلط بين الأحكام المتشابهة، وكان فيها تسهيل لفهم العلم وحفظه وضبطه، وبها يكون الكلام مبنياً على علمٍ متينٍ وعدلٍ وإنصافٍ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - ؒ-: (لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد إليها الجزئيات؛ ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت، وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات فيتولد فساد عظيم)[2].

2- أن القواعد عامة، سواء العقدية، أو الفقهية، أو الأصولية، تتميز بالعمومية والتجريد، أي: أنها لا توجه إلى شخص بذاته، أو واقعة معينة، فالعبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب، إلا ما ورد فيه نص يدفع ذلك.[3]

3- إن دراسة الفروع والجزئيات للأحكام والمسائل قد يكون مستحيلا، بينما لو درس العالم قاعدة كلية تنطبق على فروع كثيرة يكون أسهل وأيسر له، فيفرع تحتها الكثير من الأحكام،

بطريقة سليمة دون أي تناقض أو تخبط في الحكم[4].

---

(1): طريق الوصول إلى العلم المأمول ص:5، دار البصيرة - الإسكندرية، الطبعة : الأولى، 2000م.
(2) مجموع الفتاوى: 110/19.
(3): ينظر: القواعد الفقهية الكبرى، صالح السدلان، ص:34.
(4): ينظر: القواعد الفقهية، للباحسين، ص:115.

4- إن الأحكام الجزئية قد يتعارض ظاهرها، ويبدو التناقض بين عللها فيقع الباحث في الارتباك والخلط، وتشتبه عليه الأمور، حتى يبذل الجهد والتتبع لمعرفة الحقيقة' وقد نقل الإمام تاج الدين السبكي عن والده قوله: (وكم من آخر مستكثر في الفروع ومداركها قد أفرغ جمام ذهنه فيها، غفل عن قاعدة كلية، فتخبطت عليه تلك المدارك وصار حيران، ومن وفقه الله بمزيد العناية جمع له بين الأمرين فيرى الأمر رأي العين[1])[2].

5- إن معرفة القواعد تعطي تصوراً واضحاً عن مقاصد الشريعة؛ التي أمر الإسلام بحفظها، وتدل على أن الأحكام الشرعية جاءت لتحقيق المصالح، ودرء المفاسد[3]. يقول السبكي ً: (حق على طالب التحقيق، ومن يتشوق إلى المقام الأعلى في التصور والتصديق، أن يحكم قواعد الأحكام، ليرجع إليها عند الغموض، وينهض بعبء الاجتهاد أتم نهوض، ثم يؤكدها بالاستكثار من حفظ الفروع، لترسخ في الذهن مثمرة علية بفوائد غير مقطوع فضلها ولا ممنوع، أما استخراج القوى، وبذل المجهود في الاقتصار على حفظ الفروع، من غير معرفة أصولها، ونظم الجزئيات بدون فهم مأخذها ، فلا يرضاه لنفسه ذو نفس أبية، ولا حامله من أهل العلم بالكلية)[4].

6- إن فهم القواعد وحفظها يساعد على فهم المنهج السوي، ويمكن من تخريج الفروع بطريقة سليمة، واستنباط الحلول للوقائع المتجددة.[5]

7- أنها تضبط أمر المسلم، فلا يتقول على الله ورسوله، بما لا يعلم، ولا يبلغ فيه درجة الفهم التام والإحاطة، ولا يعتمد على بعض الظواهر؛ التي كثيرا ما يقع صاحبها في الخطأ.

8- أنها تضبط الأمور العقدية ضبطا محكماً راسخاً، فالقواعد العقدية تختص بأمور العقيدة كالإيمان والكفر، والتبديع والتفسيق، وغيرها من الأمور العقدية، كالخوض في الأسماء والصفات، فعدم ضبطها قد يؤدي إلى تكفير بعض المسلمين بعضا، لمجرد الاختلاف في الرأي.

---

(1): الأشباه والنظائر: 309/1.
(2): ينظر: القواعد الفقهية: للباحسين، ص: 116.
(3): انظر: كتاب القواعد، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري، (ت: 758هـ)، 113/1، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن حميد، جامعة أم القرى – مكة الكرمة، تاريخ النشر: بدون.
(4): الأشباه والنظائر، 20/1.
(5): ينظر: القواعد الفقهية: للباحسين، ص: 116.

المبحث الثالث

منهج ابن تيمية في تحديد القواعد

ويشتمل على:

أولاً: مقومات صياغة القاعدة

ثانياً: نماذج من القواعد العقدية التي ذكرت في الكتاب.

أولاً: مقومات صياغة القاعدة:

القواعد في مختلف العلوم لابد لها من مقومات تقوم عليها، إذ لا تتحقق أية قاعدة من القواعد إلا إذا توافرت فيها هذه المقومات، لتتكون منها حقيقة القاعدة، وتكتسب ماهيتها، ولم يوجد ممن كتب من الأوائل من تناول هذا الموضوع، ويندر ذلك في كتب

المتأخرين[1].

وقد عرفنا من خلال تعريفات القاعدة اصطلاحاً، أنها: قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها[2].

فمن خلال تلك التعريفات للقاعدة يمكن القول أن لكل قاعدة من القواعد لا بد من مقومات تطبق على جميع جزئياتها، وهذه المقومات تتمثل في الأركان والشروط[3].

وقبل الشروع في بيان هذه الشروط والأركان، ينبغي أولا التطرق إلى بيانها:

أولا: الأركان.

بما أن القاعدة هي عبارة عن قضية كلية، ومن المعلوم أن لكل قضية من القضايا لا بد أن تتكون من أركان تتم بها هذه القضية، وقبل الشروع في بيان هذه الأركان لابد من معرفة معنى الركن عند أهل اللغة، وفي اصطلاح العلماء.

تعريف الركن:

الركن لغة: ركن إلى الشيء إذا: مال إليه وسكن، وركن الشيء: جانبه الأقوى. والركن: الناحية القوية وما تقوى به ، والجمع أركان وأركن[4].

واصطلاحاً: ما يقوم به ذلك الشيء من التقوم، إذ قوام الشيء بركنه، وقيل: ركن الشيء ما يتم به، وهو داخل فيه، بخلاف شرطه، وهو خارج عنه[5].

فهو الداخل في حقيقة الشيء المحقق لماهيته، وقيل: هو: ما يتم به الشيء، وهو داخل فيه، والماهية هي الحقيقة الكلية المعقولة[6].

أركان القاعدة:

تتركب القاعدة من ركنين أساسيين[7] هما:

الموضوع: أو المحكوم عليه، وهو الذي يحمل عليه الحكم، وقيل سمي موضوعاً؛ لأنه وضع ليحمل عليه الثاني، أو ليحكم عليه بشيء.

المحمول: أو الحكم، أو المحكوم به: وهو ما حمل على الموضوع، أو أخبر به عنه، أو نسب، أو استند إليه، وبواسطته نثبت أو ننفي وصفاً أو صفات عن الموضوع، ولا

---

(1): ينظر: القواعد الفقهية: للباحسين، ص: 164.
(2): ينظر: الكليات، ص:728.
(3): ينظر: القواعد الفقهية: للباحسين، ص: 166.
(4): ينظر: لسان العرب، فصل الراء، مادة: (ركن)، مختار الصحاح: باب الراء، جذر: (ر ك ن).
(5): التعريفات، باب الراء، ص: 11، التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت: 1031هـ)، ص: 181، مطبعة: عالم الكتب،" 38" عبد الخالق ثروت- القاهرة، الطبعة: الأولى، 1410هـ.
(6): المهذب في علم أصول الفقه، د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، 1963/5، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، 1420هـ.
(7): ينظر القواعد الفقهية للباحسين: ص: 167.

بد أن يكون ذلك الوصف بيانا لحكم شرعي، أو لما له صلة بالحكم الشرعي[1].

ثانياً: الشروط.

تعريف الشرط:

الشرط لغة: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، وجمعه شروط، والشرط بالتحريك العلامة، والجمع أشراط، وأشراط الساعة أعلامها، وفي التنزيل العزيز: چ □ □ □ چ[2]، والاشتراط العلامة التي يجعلها الناس بينهم[3].

والشرط في الاصطلاح: الشَّرط: تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وقيل: الشرط: ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً عن ماهيته، ولا يكون مؤثراً في وجوده، وقيل: الشرط: ما يتوقف ثبوت الحكم عليه[4].

وقيل الشرط: كل حكم معلوم متعلق بأمر يقع بوقوعه، و ذلك الأمر كالعلامة له، و شريط و شرائط، وقد اشترطت كذا، ومنه قيل: للعلامة: الشرط، وأشراط الساعة علاماتها[5].

شروط القاعدة:

وهي الشروط التي تمكّن العالم أو الباحث من استنباط القاعدة من النصوص الشرعية، وإحكام تطبيقها على جزئياتها، ومن ثم صياغتها صياغة محكمة دقيقة، وهذه الشروط هي:

العموم: والمراد به الشمول، يقال: عم الشيء يعم بالضم عموما أي: شمل الجماعة، يقال عمهم بالعطية[6].

والشمول: يدل على دوران الشيء بالشيء وأخذه إياه من جوانبه، من ذلك قولهم: شملهم الأمر، إذا عمهم[7].

بالنظر للتعريفين يتبين أن الشمول والعموم هما بمعنى واحد، وهو أن القاعدة تشتمل على كل جزئياتها ويعم الحكم على كل مسائلها، التي ينطبق عليها معنى القاعدة دون استثناء، بحيث تندرج هذه المسائل في القاعدة بقوة هذا الحكم وسريانه عليها، لأن حقيقة التقعيد لا تكتمل إلا (إذا كان هذا الاستيعاب من القوة وشدة السريان بحيث تنتظم به فروع كثيرة، ومسائل من

---

(1): المصدر السابق: ص: 168-169 .

(2): سورة محمد، الآية: 18.

(3): ينظر: لسان العرب، حرف الطاء، فصل الشين المعجمة، مادة: (شرط)، القاموس المحيط: باب الطاء، فصل الشين.

(4): التعريفات، باب الشين، ص:141.

(5): المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: 502هـ) كتاب: الشين، ص:450، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، مطبعة: دار القلم، الدار الشامية - دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى - 1412هـ.

(6): ينظر: لسان العرب، حرف الميم، فصل العين المهملة، مادة: (عمم)، القاموس المحيط، باب اللام، فصل: العين.

(7): ينظر: مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، سنة الطبع: 1399هـ.

أبواب شتى)[1].

التجريد:

وهو في اللغة:

(جرد) الجيم والراء والدال أصل واحد، وهو بدو ظاهر الشيء حيث لا يستره ساتر، والتجريد: التعرية من الثياب والتجرد التعري، ومنها الأرض الجرد: الفضاء الواسع، سمي بذلك لبروزه وظهوره وأن لا يستره شيء.[2]

التجريد في القاعدة: أن تكون مشتملة على حكم مجرد عن الارتباط، بجزئية بعينها، وبعبارة أخرى: أن يكون الحكم الذي تقوم على أساسه القاعدة موضوعياً جامعاً مستوعباً، صالحاً للانطباق على كل أو أغلب الجزئيات المعلولة بعلته، من غير أن يكون خاصاً ببعضها دون البعض[3].

وعرف بأنه: ربط الأحكام بالأشخاص والوقائع، أو النوازل، ذوات الصفات المعينة، لا لذواتها وأشخاصها، بل للمعنى القائم بها، مهما اختلفت، زماناً ومكاناً[4].

الاطراد أو الأغلبية[5]:

وهو في اللغة: (اطرد): واطرد الشيء اطرادا تبع بعضه بعضا وجرى، تقول اطرد الأمر أي استقام[6].

واطرد: تتابع وتسلسل، وعلى هذا قولهم اطرد الكلام أو الحديث جرى مجرى واحدا متسقا، والنهر تتابع جريان مائه، والقياس دار الحكم فيه مع الوصف وجودا وعدما[7].

أما في الاصطلاح فهو: ما يوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت[8].

أو هو: دوران الحكم مع الوصف وجودا[9].

ولمزيد من التوضيح، بيان لهذه الأركان والشروط في القاعدة التالية:

وهي: قاعدة: (الشرك لا يغفر). فتكون أركانها:

الشرك: هو الموضوع، أو المحكوم عليه. وهو يمثل الركن الأول.

لا يغفر: المحمول، أو الحكم، أو المحكوم به. وهو يمثل الركن الثاني.

---

(1): نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، محمد الروكي، ص: 60، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، 1414هـ.

(2): ينظر: مقاييس اللغة، باب الجيم والراء وما يثلثهما، مادة جرد، مختار الصحاح للرازي، باب الجيم، جذر: (ج ر د).

(3): نظرية التقعيد الفقهي، ص: 63.

(4): القواعد الفقهية: للباحسين، ص:171.

(5): ينظر نظرية التقعيد الفقهي، ص: 62.

(6): ينظر: مختار الصحاح، باب الطاء، جذر: (ط ر د)،

(7): ينظر: المعجم الوسيط، حرف الطاء، مادة (اطرد).

(8): التعريفات، باب الطاء، ص:141.

(9): موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: حرف الألف، 221/1.

أما تطبيق الشروط: فهذه القاعدة شاملة لكل أنواع الشرك، كعبادة غير الله، أو الذبح لغير الله، أو أي نوع من أنواع الشرك، فحكمه أنه لا يغفر. والشمول هو الشرط الأول.
هذه القاعدة: غير مرتبطة بجزئية معينة، بل منطبقة على كل أو أغلب جزئياتها، كما أنها لم توضع لذات بعينها أو شخصٍ بعينه، وبل وضعت للمعنى القائم بها، مهما اختلفت زماناً ومكاناً. وهذا هو الشرط الثاني المسمى بالتجريد.
كذلك أن هذه القاعدة: تنطبق على كل جزئياتها، دون تخلف أي جزئية منها، فتكون بذلك متتابعة أي: يتبع بعض فروعها بعضاً في الحكم، وهي مستمرة في تتابعها وغير متوقفة، جارية في سريانها وانطباقها، أي: كلما جدت حوادث ما هو نظير لجزئياتها إلا واندرج معها في حكمها الجامع، مستقيمة غير مختلة بشذوذ بعض أفرادها.[1] وهذا هو الشرط الثالث، وهو الاطراد أو الأغلبية.
فهذه هي أركان وشروط القاعدة، التي لا يمكن أن تتحقق بدونها.

ثانياً: نماذج من القواعد العقدية التي أوردها ابن تيمية في كتابه: " الإيمان".

بعد استقراء الكتاب تم استنباط بعض من القواعد الكلية؛ والتي تعد من أمهات قواعد التوحيد بالاستعانة بكتاب: " طريق الوصول إلى العلم المأمول" للشيخ عبد الرحمن السعدي- ؒ-؛ الذي أورد فيه ثمانمائة وثلاثاً وعشرين بين أصول وقواعد وضوابط، في جميع العلوم والفنون، في مختلف المصنفات التي ألفها الإمام ابن تيمية - ؒ- حيث قال السعدي ؒ: (فهذه أكثر من ثمانمائة من الأصول الجوامع والقواعد والضوابط، كلها قد انتقيتها من كتب هذا الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية - ؒ- وهي كما ترى في جميع العلوم النافعة، والفنون الضرورية)[2].
وقد استخلص من كتاب الإيمان سبعاً وثلاثين بين قاعدة وضابط وأصل، وبعد التمحيص والتدقيق، فيما استخلصه الشيخ، واستقراء كتاب الإيمان لزم الوقوف على القواعد

(1): ينظر: نظرية التقعيد الفقهي، ص: 62.
(2): طريق الوصول إلى العلم المأمول، عبد الرحمن السعدي، ص: 205

دون الضوابط، لأن هذه الضوابط تعتبر فروعاً للكليات، فكانت على النحو التالي:

القاعدة الأولى: كل لفظ للإيمان مفرد يشمل الأعمال، وكل لفظ للإيمان مقرون بالعمل فهو لعمل القلب.

يقرر الشيخ هذه القاعدة؛ التي تقرر أن الإيمان إذا ذكر في النصوص مقرونا بالإسلام أو الأعمال الصالحة، فالمراد به التصديق القلبي، وأعمال الجوارح ، التي هي أركان الإسلام الخمسة، والأعمال الصالحة، فقال ّ : (فلما ذكر الإيمان مع الإسلام، جعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة: الشهادتان، والصلاة والزكاة والصيام والحج، وجعل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهكذا في الحديث الذي رواه أحمد عن أنس عن النبي ρ أنه قال: **" الإسلام علانية والإيمان في القلب"**[1]، وإذا ذكر اسم الإيمان مجرداً دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة)[2].

ويقول في موضع آخر: (أما إذا قيد الإيمان، فقرن بالإسلام أو بالعمل الصالح، فإنه قد يراد به ما في القلب من الإيمان باتفاق الناس).[3]

واستدل على ذلك بعدة أدلة منها الحديث السالف ذكره، وكذلك قول الله تعالى: **چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک چ**[4].

وقوله تعالى: **چ ڑ ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ چ**[5].

وكذلك قول النبي - ☺- كما في حديث جبريل -♠ -: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ρ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: مَا الإِيمَانُ؟ قَالَ: «الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَبِلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ». قَالَ: مَا الإِسْلاَمُ؟ قَالَ: " الإِسْلاَمُ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ، وَلاَ تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلاَةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ المَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ ")[6].

أما إذا ذكر مفردا فشمل التصديق القلبي، والإسلام، والأعمال الصالحة، فقال رحمه الله: (وإذا ذكر اسم الإيمان مجرداً - أي غير مقرون - دخل فيه الإسلام

---

(1): أخرجه أحمد في مسنده، الرسالة، حديث رقم: (12381)، مسند أنس بن مالك، 374/19، تعليق شعيب الأرناؤوط: إسناده ضعيف.
(2): كتاب الإيمان لابن تيمية، 15.
(3): المصدر السابق، 142.
(4): سورة الأحزاب، الآية: 35.
(5): سورة الحجرات، الآية: 14.
(6): البخاري: كتاب الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي ρ عن الإيمان والإسلام...، و مسلم: كتاب الإيمان، باب: معرفة الإيمان والإسلام والقدر...، عن عمر رضي الله عنه.

والأعمال الصالحة كقوله في حديث الشعب « الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ - شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ » [1]) [2].

واستدل على ذلك بعدة أدلة منها قول الله تعالى: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ چ[3].

وقول النبي - ٨ -: (لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ)[4].

فبناء على هذه القاعدة، لا ينبغي لمؤمن مهما بلغت درجة إيمانه من الكمال أن ينفي الإيمان عن غيره من المسلمين، وإن قصر في عمل الواجبات، أو اقترف بعضا من المحرمات؛ لأنه كما جاء في الأدلة السابقة أن الإيمان عبارة عن درجات بعضها فوق بعض، مادام مصدقاً بقلبه ومؤمناً بما جاء به النبي ☺ عن ربه جل وعلا.

القاعدة الثانية: العلم بالله يستلزم الخشية، والجهل به يستلزم المعصية.

يذكر الشيخ هذه القاعدة، حيث أن العالم بما أعده الله I لأوليائه المتقين من الرضوان والنعيم المقيم، أما الجاهل به وما أعده الله I للعصاة والمذنبين فهو الذي يقدم على المعاصي والآثام، وقد استدل الشيخ رحمه الله على هذا الكلام بقول الله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چ[5].

وقول الله تعالى: چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ چ[6].

وقد أورد كثيراً من أقوال العلماء في تفسير هذه الآية، ومن بين هؤلاء العلماء الزجاج النحوي: (ليس معنى الآية أنهم يجهلون أنه سوء، لأن المسلم لو أتى ما يجهله كان كمن لم يواقع سوءا، وإنما يحتمل أمرين:

أحدهما: أنهم عملوه وهم يجهلون المكروه فيه.

والثاني: أنهم أقدموا على بصيرة وعلم بأن عاقبته مكروهة، وآثروا العاجل على الآجل، فسموا جهالاً لإيثارهم القليل على الراحة الكثيرة والراحة الدائمة)[7].

---

(1): مسلم في كتاب الإيمان، باب: شعب الإيمان، من حديث أبي هريرة τ، حديث رقم: (9)، سنن ابن ماجة، في المقدمة، باب في الإيمان، حديث رقم: (57)، سنن الترمذي في كتاب الإيمان، باب: استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه، حديث رقم: (2614).

(2): كتاب الإيمان لابن تيمية، 15.

(3): سورة الذاريات، الآيتان: (35، 36).

(4): مسلم، كتاب الإيمان، باب: أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، من حديث: أبي هريرة τ، حديث رقم: (54)، وسنن ابن ماجة، كتاب الأدب، باب إفشاء السلام، بزيادة في أوله (والذي نفسي بيده) حديث رقم: (3692).

(5): سورة فاطر الآية: 28.

(6): سورة النساء، الآية: 17.

(7) : زاد المسير في علم التفسير،للإمام إبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن

وقال الشيخ تعقيبا على هذا الكلام: (فقد جعل الزجاج الجهل: إما عدم العلم بعاقبة الفعل، وإما فساد الإرادة، وقد يقال: هما متلازمان)[1].

ويقول: (والمقصود هنا أن كل عاص لله فهو جاهل، وكل خائف منه فهو عالم مطيع لله Y، وإنما يكون جاهلا لنقص خوفه من الله - Y - إذ لو تم خوفه من الله - Y - لم يعص، ومنه قول ابن مسعود - ◙ -: " كَفَى بِخَشْيَةِ اللهِ عِلْمًا ، وَكَفَى بِالاِغْتِرَارِ بِهِ جَهْلاً "[2]، وذلك لأن تصور المخوف يوجب الهرب منه، وتصور المحبوب يوجب طلبه، فإذا لم يهرب من هذا، ولم يطلب هذا، دل على أنه لم يتصوره تصوراً تاماً)[3].

القاعدة الثالثة: الكبائر لا تذهب أصل الإيمان.

يذكر الشيخ - ّ- في هذه القاعدة أن أصل الإيمان باق حتى وإن اقترف صاحبه الكبائر، فيقول ّ: (ومعلوم أن من حافظ على الصلوات بخشوعها الباطن، وأعمالها الظاهرة، وكان يخشى الله الخشية التي أمره بها، فإنه يأتي بالواجبات، ولا يأتي كبيرة، ومن أتى الكبائر مثل: الزنا، أو السرقة، أو شرب الخمر، أو غير ذلك، فلا بد أن يذهب ما في قلبه من تلك الخشية والخشوع والنور، وإن بقى أصل التصديق في قلبه - أي: الإيمان-، وهذا من الإيمان الذي ينزع منه عند فعل الكبيرة، كما قال النبي - ^ -: " لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ "[4])[5].

وكذلك استدل بقول النبي - ρ -: (إذا زنا الزاني خرج منه الإيمان فكان كالظلة، فإذا انقلع رجع إليه الإيمان)[6].

وفي هذا ردٌّ على الذين يكفرون بالكبيرة كالخوارج، أو القائلين بخلود مرتكب الكبيرة في النار كالمعتزلة، ولهذه القاعدة شاهد من حديث رسول الله - ρ - فعن أنس بن مالك، عن النبي-^ - قال: (شَفَاعَتِى لأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ

بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت:597هـ) تفسير سورة النساء، ص: 266، دار ابن حزم - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى الجديدة، 1423هـ.

(1): كتاب الإيمان، 22.

(2): مصنف ابن أبي شيبة، كتاب الزهد، كلام ابن مسعود رضي الله عنه، 104/7، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن حسام الدين المتقي الهندي البرهان فوري (ت:975هـ)، 308/10، حديث رقم: (29542)، تحقيق: بكري حياني ، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة ،1401هـ.

(3): كتاب الإيمان، 23.

(4): البخاري، كتاب الأشربة، من حديث أبي هريرة τ، حديث رقم: (5256)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: نقصان الإيمان بالمعاصي. حديث رقم: (57).

(5): كتاب الإيمان، 31.

(6): سنن الترمذي، أبواب الإيمان، باب: ما جاء لا يزني الزاني وهو مؤمن، حديث رقم: (2625)، بلفظ: "إِذَا زَنَى الْعَبْدُ خَرَجَ مِنْهُ الإِيمَانُ فَكَانَ فَوْقَ رَأْسِهِ كَالظُّلَّةِ فَإِذَا خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلِ عَادَ إِلَيْهِ الإِيمَانُ"، من حديث: أبي هريرة، كنز العمال، حرف الجيم، كتاب الحدود من قسم الأقوال، 314/5.

أُمَّتِي)[1].
يقول الشيخ: (وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين، على أنه لا يخلد في النار أحد ممن في قلبه مثقال ذرة من إيمان، واتفقوا على أن نبينا محمدا - ρ - يشفع فيمن يأذن الله له بالشفاعة فيه من أهل الكبائر من أمته، وفي الصحيحين عنه - ρ - أنه قال: « لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُوهَا، فَأُرِيدُ أَنْ أَخْتَبِئَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [2]) [3].

القاعدة الرابعة: كل ما ثبت فيه الإجماع القطعي يكفر منكره.

يقرر الشيخ هذه القاعدة ويعللها بأن ما أجمع عليه العلماء قطعاً لا بد وأن يشمل على نص من رسول الله - ^ -، ويستدل بذلك على قول الله تعالى: **چڤ ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ**[4]، فيقول ّ: (وهذه الآية تدل عل أن إجماع المؤمنين حجة، من جهة أن مخالفتهم مستلزمة لمخالفة الرسول - ☺ - وأن كل ما أجمعوا عليه، فلا بد أن يكون فيه نص عن الرسول - ^- أي: أن الإجماع القطعي لا بد أن يكون مستنداً إلى نص) [5].

وهذا هو الذي يرى الشيخ - ّ - أن منكره كافر، حيث يقول: (فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع، وبانتفاء المنازع من المؤمنين، فإنهما مما بين الله فيه الهدى، ومخالف مثل هذا الإجماع يكفر، كما يكفر مخالف النص البين) [6].

ويرى الشيخ أن هذا الحكم إذا كان الإجماع قطعياً، أما إذا كان الإجماع ظنياً فمخالفه لا يكفر، يقول: (وأما إذا كان يظن الإجماع ولا يقطع به، فهنا قد لا يقطع أيضا بأنه مما تبين فيه الهدى من جهة الرسول - ☺ - ومخالف مثل هذا الإجماع قد لا يكفر) [7].

القاعدة الخامسة: اللفظ المطلق يغاير المقيد.

إن كثيرا من الألفاظ تختلف دلالاتها ومعانيها بالإطلاق

---

(1): سنن الترمذي، أبواب صفة يوم القيامة، باب: ما جاء في الشفاعة، حديث رقم: (2435). المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، كتاب الإيمان، حديث رقم: (229)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،لابن حجر العسقلاني، كتاب النكاح، باب: خصائص النبي ρ، حديث رقم: (1566)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، 1416هـ.

(2): مسلم، كتاب الإيمان، باب اختباء النبي - ρ - دعوة الشفاعة لأمته، من حديث أبي هريرة - τ - حديث رقم: (338)، وأحمد في المسند، مسند أبي هريرة τ، 141/13، تعليق الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(3): كتاب الإيمان، 193.

(4): سورة النساء، الآية: 115.

(5): كتاب الإيمان، 36.

(6): المصدر نفسه، 37.

(7): المصدر نفسه، 37.

والتقييد، فإذا أطلق اللفظ، أخذ معنى مغايراً عند تقييده، كما ذُكِرَ سالفاً في معنى الإيمان، فكل هذه الألفاظ إذا أطلقت أخذت معنيِ عام وشامل، أما إذا قيدت، فبحسبه، يقول الشيخ - ِّ - (وهذه الأسماء - أي الألفاظ- التي تختلف دلالتها بالإطلاق والتقييد، والتجريد والاقتران، تارة يكونان إذا أفرد أحدهما أعم من ذلك الآخر، كاسم الإيمان والمعروف مع العمل ومع الصدق، وكالمنكر مع الفحشاء ومع البغي، ونحو ذلك)[1].

وتشتمل هذه القاعدة على عدة أصول منها:

1: الكفر إذا أطلق في الوعيد دخل فيه النفاق أيضا،

يقول الشيخ رحمه الله: (فالكفر إذا ذكر مفرداً في وعيد الآخرة دخل فيه المنافقون)[2].

ثم أورد كثيراً من النصوص؛ التي استدل بها على كلامه، منها قوله تعالى: **چڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ** چ[3].

وقوله تعالى: **چئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئى ئى ئى ی ی ی ی □ □ □ □ □ □ □ □ □ ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ** چ[4].

ثم عقب الشيخ بعد ما أورد كثيراً من النصوص بقوله: (فهذه كلها - أي النصوص - يدخل فيها الكفار والمنافقون؛ الذين هم في الباطن كفار، ليس معهم من الإيمان شيء، كما يدخل فيها الكفار المظهرون للكفر، بل المنافقون في الدرك الأسفل من النار)[5].

2: المعصية عند إطلاقها يدخل فيها الكفر والفسوق:

فلفظ المعصية إذا أطلق تناول الكفر فما دونه، أما إذا قيدت المعصية أو قرنت مع غيرها كانت على حسب ذلك[6].

وقد ذكر الشيخ هذا مستدلا عليه من كتاب الله تعالى، كما في قوله تعالى: **چہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ** چ[7].

قال الشيخ: (وأطلق معصيتهم للرسل؛ بأنهم عصوا هودا معصية تكذيب لجنس الرسل، فكانت المعصية لجنس الرسل كمعصية من قال: **چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ** چ[8]...وقال عن جنس الكافر: **چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ** چ[9]، فالتكذيب للخبر، والتولي عن الأمر، وإنما الإيمان تصديق الرسل فيما

(1): المصدر نفسه، 148.
(2): المصدر نفسه، 48.
(3): سورة النساء، الآية: 136.
(4): سورة طه، الآيات من: 124 - 127.
(5): كتاب الإيمان، 49.
(6): ينظر إلى طريق الوصول إلى العلم المأمول للسعدي، ص: 14.
(7): سورة هود الآية: 59.
(8): سورة الملك، الآية: 9.
(9): سورة القيامة، الآيتان: 31،32.

اخبروا، وطاعتهم فيما أمروا)[1].
وعلى هذا فإن تكذيب الرسل فيما أخبروا به عن الله Y ، وعصيان أمرهم كفر، فالعصيان هنا في الآية بمعنى الكفر.
چئا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چ[2].
قال الشيخ تعقيباً على هذه الآية: (فهنا قيد المعصية بتعدي حدوده، فلم يذكرها مطلقة، وقال تعالى: چۓ ڭ ڭ ڭ چ[3]، فهي معصية خاصة، وقال تعالى: چڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ک ک ک چ[4]، فأخبر عن معصية واقعة معينة، وهي معصية الرماة للنبي - ٨ - حيث أمرهم بلزوم ثغرهم، وإن رأوا المسلمين قد انتصروا، فعصى منهم من عصى هذا الأمر)[5].
فهذه المعاصي التي ذكرها الشيخ في هذه الآيات إنما هي ذنوب وآثام، وكل بحسبه، فمنها الذنب الكبير ومنها دون ذلك، والله أعلم.

3: الظلم المطلق يدخل فيه ظلم النفس والكفر وسائر الذنوب.

يقول الشيخ - رحمه الله -: (ظلم النفس إذا أطلق تناول جميع الذنوب، فإنها ظلم العبد نفسه، قال تعالى: چٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ چ[6]، وقال تعالى: چک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ چ[7]، وقال في قتل النفس: چڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ چ[8]) .[9]
ثم يقول رحمه الله: (وأما لفظ الظلم المطلق فيدخل فيه الكفر وسائر الذنوب، قال تعالى: چئې ئې ئې ئى ئى ئى ی ی ی ی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي چ[10]، قال عمر بن الخطاب - ؓ - " وأزواجهم: ونظراءهم "[11] وهذا ثابت عن عمر،وروي ذلك

---

(1): كتاب الإيمان، 54.
(2): سورة النساء، الآية: 14.
(3): سورة طه، الآية: 121.
(4):ة سورة آل عمران، الآية: 152.
(5): كتاب الإيمان، 55.
(6): سورة هود، الآيتان: 100 ، 101.
(7): سورة البقرة، الآية: 54.
(8): سورة القصص، الآية: 16.
(9): كتاب الإيمان، ص: 57.
(10): سورة الصافات، الآيات: 22-24.
(11): أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره بلفظ ضرباءهم، من حديث النعمان بن بشير، جامع البيان في تأويل القرآن للطبري 27/21، وأخرجه الحاكم في المستدرك، بلفظ " أمثالهم الذين هم مثلهم " 467/2، حديث رقم: " 3609"، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

عنه مرفوعاً، وكذلك قال ابن عباس: " وأشباههم "[1]، وكذلك قال قتادة[2] والكلبي: " كل من عمل بمثل عملهم، فأهل الخمر مع أهل الخمر، وأهل الزنا مع أهل الزنا "[3] ... - إلى أن قال -: فلا ريب أن هذه الآية تناولت الكفار، كما دل عليه سياق الآية. وقد تقدم كلام المفسرين: أنه يدخل فيها الزناة مع أهل الزناة، وأهل الخمر مع أهل الخمر)[4].

وهذه كلها ذنوب دون الكفر.

القاعدة السادسة: تحريم الحلال وتحليل الحرام كفر بشرط العلم.

ذكر الشيخ هذه القاعدة عندما أورد قول الله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ

ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ

ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ

ﭼ[5].

وقول الرسول - ^ - في الحديث الذي رواه عدي بن حاتم، حيث قال: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ρ , وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ , قَالَ: فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: " {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ} [التوبة: 31] ", قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ, إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ قَالَ: " أَجَلْ, وَلَكِنْ يُحِلُّونَ لَهُمْ مَا حَرَّمَ اللهُ , فَيَسْتَحِلُّونَهُ, وَيُحَرِّمُونَ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّ اللهُ , فَيُحَرِّمُونَهُ, فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ لَهُمْ ")[6].

ثم قال الشيخ بعد ما أورد كلاماً طويلا: (وهؤلاء الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا، حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله يكونون على وجهين:

أحدهما: أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله،

(1): ذكره السيوطي في الدر المنثور، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله احشروا الذين ظلموا وأزواجهم، 83/7. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، دار الفكر - بيروت - 1993م،

(2): قتادة بن دعامة السدوسي، وكان يكنى أبا الخطاب. وكان ثقة مأمونا حجة في الحديث. وكان يقول بشيء من القدر، (ت:117هـ)، سمع أنس بن مالك، وعبد الله بن سرجس، وابن المسيب، وابن سيرين، والشعبى، وخلائق غيرهم، روى عنه جماعة من التابعين، منهم سليمان التيمى، وحميد الطويل، والأعمش، وأيوب، وخلائق من تابعى التابعين، منهم مطر الوراق، وجرير بن حازم، وشعبة، والأوزاعى، وغيرهم. وأجمعوا على جلالته، وتوثيقه، وحفظه، وإتقانه، وفضله. ينظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (ت:230هـ)، 171/7، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1410 هـ، وسير أعلام النبلاء، 269/5.

(3): معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: 510هـ)، 28/4، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة : الأولى ، 1420 هـ.

(4): كتاب الإيمان، 57 - 59.

(5): سورة التوبة، الآية: 31.

(6): المدخل إلى السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)، ص: 209، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، 210/14.

إتباعا لرؤسائهم مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل، فهذا كفر، وقد جعله الله ورسوله شركاً، وإن لم يكونوا يصلون لهم، ويسجدون لهم، فكان من اتبع غيره في خلاف الدين، واعتقد ما قاله ذلك، دون ما قاله الله ورسوله مشركاً مثل هؤلاء.

الثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال، وتحليل الحرام ثابتاً؛ لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي؛ التي يعتقد أنها معاصٍ، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب، كما ثبت في الصحيح، عن النبي - ﷺ- أنه قال: " إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِى الْمَعْرُوفِ"[1]، وقال: "على المرء السمع والطاعة فيما أحب، أو كره، ما لم يؤمر بمعصية"[2]،وقال: " لاَ طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ"[3]، وقال: " مَنْ أَمَرَكُمْ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلَا تُطِيعُوهُ "[4])[5].

وبناء على هذه القاعدة فلا يحل لامرئ أن يرتكب محرما، أو يأخذه بأي حجة كانت، والمسلم الحريص على دينه يتقي الشبهات بقدر المستطاع، وخاصة في وقتنا الراهن؛ الذي كثر فيه الهرج والمرج، وكثرت فيه الشبهات، وأصبح الكثيرون يرون الحلال والحرام في ما تمليه عليهم مصالحهم ومآربهم، لا ما يمليه عليهم دينهم، يقول رسول الله - ﷺ-: (إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ)[6].

هذا ما تيسر استخراجه من القواعد، من هذا الكتاب، والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(1): البخاري، كتاب الأحكام، باب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، من حديث علي τ، حديث رقم: (6726)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، حديث رقم: (1840).

(2): البخاري، كتاب الأحكام، باب: السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، من حديث عبد الله بن عمرψ، بلفظ: (السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ ، فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ) حديث رقم: (6725)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، حديث رقم: (1839).

(3): مصنف ابن أبي شيبة، 545/6، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت:807هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي - القاهرة، 1414 هـ، وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، 67/6، حديث رقم: 14875.

(4): سنن ابن ماجة، كتاب الجهاد، باب لا طاعة في معصية الله، عن أبي سعيد الخدري τ، 122/4، حديث رقم: (2863)، تعليق الأرناؤوط: حديث صحيح وإسناده حسن، مسند احمد، مسند أبي سعيد الخدري τ، 183/18.

(5): كتاب الإيمان، 64.

(6): صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب: أخذ الحلال وترك الشبهات، من حديث النعمان بن بشير τ. حديث رقم: (1599).

الفصل الثالث

المصطلحات والمفاهيم وصور النقد في كتاب "الإيمان"

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: مسلك ابن تيمية في تحديد مفاهيم المصطلحات في أبواب علم التوحيد.

المبحث الثاني: منهج ابن تيمية في النقد.

المبحث الثالث: أظهر صور النقد في كتاب " الإيمان".

المبحث الأول

مسلك ابن تيمية في تحديد مفاهيم المصطلحات في أبواب علم التوحيد.

ويشتمل على:

أولاً: معنى المصطلح والمفهوم.

أولاً: معنى المصطلح والمفهوم.

معنى المصطح لغة واصطلاحاً:

المصطلح لغة:

كلمة " المصطلح " في اللغة العربية ترجع إلى الفعل: " اصطلح " المأخوذ من مادة: "صلح"، وهذه المادة لها معان عدة في معاجم اللغة العربية:

ففي لسان العرب: (صلح: الصلاح: ضد الفساد؛ صلح يصلح ويصلح صلاحا وصلوحا، والإصلاح: نقيض الإفساد، وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه، وأصلح الدابة: أحسن إليها فصلحت) [1].

وفي المعجم الوسيط: (الاصطلاح) مصدر اصطلح، اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته[2].

أما معناه اصطلاحاً: لقد اختلف العلماء في معنى الاصطلاح الذي أخذ منه لفظ المصطلح[3]:

ففي التعريفات: (الاصطلاح: عبارةٌ عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما. وقيل: الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى.

وقيل: الاصطلاح: إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر، لبيان المراد.

---

(1): ينظر: لسان العرب: فصل الصاد، مادة: (صلح)، القاموس المحيط: باب: الحاء، فصل الصاد.

(2): ينظر: المعجم الوسيط، باب الصاد مادة: (صلح).

(3): رسالة دكتوراه بعنوان: ضوابط قبول المصطلحات العقدية والفكرية عند أهل السنة والجماعة، للطالب: سعود بن سعد العتيبي، إشراف الدكتور: أحمد السيد علي رمضان، ص: 24، جامعة أم القرى – 1428هـ.

وقيل: الاصطلاح: لفظٌ معين بين قوم معينين)[1].
وعرفه الكفوي بأنه: (اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، والاصطلاح: مقابل الشرع في عرف الفقهاء، ولعل وجه ذلك أن الاصطلاح (افتعال) من (الصلح) للمشاركة كالاقتسام، ويستعمل الاصطلاح غالبا في العلم الذي تحصل معلوماته بالنظر والاستدلال)[2].
وجاء تعريفه أيضاً: (الاصطلاح: من افتعال وزنا. ووزن افتعال يحمل في دلالته معنى تدخل الإنسان ومهارته العقلية في الفعل، إذ يقال: اصطناع، اقتسام. والاصطلاح حديثا: العرف الخاص، أي اتفاق طائفة مخصوصة من القوم على وضع الشيء أو الكلمة ... قال الجرجاني: الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول)[3].
وكما اختلف العلماء في تعريف الاصطلاح، اختلفوا أيضاً في تعريف المصطلح، فقد عرف كثير من البحاث والعلماء لفظ المصطلح تعريفات متعددة، حسب آرائهم واتجاهاتهم الفكرية، حسب اختلاف الفنون والعلوم التي ينتمون إليها.
فقيل: (هو لفظ موضوعي يؤدي معنىً معيناً، بوضوح ودقة، بحيث لا يقع أي لبس في ذهن القارئ أو السامع...)[4].
وقيل أنه: (لفظ علمي يؤدي المعنى بوضوح ودقة، يكون غالباً متفقاً عليه عند علماء علم من العلوم، أو فن من الفنون)[5].
وقيل: (المصطلح: كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة علمية أو تقنية...)[6].
إلا أن المختصين في علم المصطلح يتفقون على أن أفضل تعريف أوروبي للمصطلح هو: (الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد، أو عبارة مركبة، استقر معناها، أو بالأحرى استخدم وحدد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري)[7].

---

(1): التعريفات للجرجاني: ص: 28.
(2): الكليات للكفوي: ص: 129.
(3): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي: 212/1.
(4): المعجم الأدبي لجبور عبد النور، ص: 252، مطبعة دار العلم للملايين – بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1984م.
(5): قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية: لإميل يعقوب وآخرين، ص: 58. مطبعة: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م.
(6): الأسس اللغوية لعلم المصطلح للدكتور محمود فهمي حجازي، ص: (11). مطبعة: مكتبة غريب، الطبعة: (بدون) تاريخ الطبع (بدون).
(7): المصدر السابق، ص: (11).

معنى المفهوم لغة واصطلاحاً:

المفهوم لغة:

مفهوم اسم مفعول من فهم والجمع مفاهيم، وهو مأخوذ من مادة: " فهم " وهذه الكلمة لها عدة معان في اللغة، منها:

(ف هـ م) فَهِمَ الشيء بالكسر فهما وفهامة أي علمه. وفلان فَهِمٌ. واستفهمه الشيء فأفهمه وفهمه تفهيما. وتفهم الكلام فهمه شيئا بعد شيء[1].

وقيل: الفهم: (تصور المعنى من اللفظ، وقيل: هيئة للنفس يتحقق بها ما يحسن. وفي أحكام الآمدي: الفهم: جودة الذهن من جهة تهيئه لاقتناص ما يرد عليه من المطالب[2])[3].

(الفهم): حسن تصور المعنى وجودة استعداد الذهن للاستنباط، (ج) أفهام وفهوم، (المفهوم): مجموع الصفات والخصائص الموضحة لمعنى كلي ويقابله الماصدق[4].

(ف هـ م) فهم يفهم، فهما، فهو فاهم وفهم وفهيم، والمفعول مفهوم، فهم الأمر أو الكلام أو نحو ذلك: أدركه، علمه، أحسن تصوره، استوعبه، ومفهوم مفرد: (ج) مفاهيم: اسم مفعول من فهم، معنى، فكرة عامة، مجموع الصفات والخصائص الموضحة لمعنى كلي، ومفهوم الشيء: شيء يفهم فقط من خلال العقل وليس بالحواس[5].

والمفهوم في الاصطلاح:

قال التهانوي: **(** هو عند المنطقيين ما حصل في العقل أي من شأنه أن يحصل في العقل سواء حصل بالفعل أو بالقوة)، وقال: (ثم المفهوم والمعنى متحدان بالذات فإنّ كلّا منهما هو الصورة الحاصلة في العقل أو عنده مختلفان باعتبار القصد والحصول. فمن حيث إنّها تقصد باللفظ سمّيت معنى، ومن حيث إنّها تحصل في العقل سمّيت بالمفهوم)، وقال: (وعند الأصوليين خلاف المنطوق وهو ما دلّ عليه اللفظ لا في محل النطق بأن يكون حكما بغير المذكور وحالا من أحواله كما يجيء، وهو ينقسم إلى مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة)[6].

وقال أبو البقاء الكفوي: المفهوم: هو الصورة الذهنية سواء وضع، بإزائها الألفاظ أو لا، كما أن المعنى هو

---

(1): ينظر: مختار الصحاح، باب الفاء، جذر: (ف هـ م).

(2): الإحكام في أصول الأحكام، لأبي الحسن سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت: 631هـ) • عبد الرزاق عفيفي، 6/1، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- لبنان.

(3): ينظر: تاج العروس: فصل الفاء مع الميم، جذر: (ف هـ م).

(4): ينظر: المعجم الوسيط: 704/2.

(5): ينظر: معجم اللغة العربي المعاصرة، حرف الفاء، جذر: (ف هـ م).

(6): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1617/2.

الصورة الذهنية من حيث وضع بإزائها الألفاظ، وقيل: هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق[1].

ثانيا: أهمية ضبط المصطلحات العقدية:

أهمية وشروط ضبط المصطلحات في مختلف العلوم:

المصطلحات هي مفاتيح العلوم،. وقد قيل إنّ فهم المصطلحات نصف العِلم، لأنّ المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة. وقد ازدادت أهميّة المصطلح وتعاظم دوره في المجتمع المعاصر الذي أصبح يوصف بأنّه " مجتمع المعلومات " أو " مجتمع المعرفة "، حتّى أنّ الشبكة العالمية للمصطلحات في "فينا" اتّخذت شعار " لا معرفة بلا مصطلح". فاللغة وعاء المعرفة، والمصطلح هو الحامل للمضمون العلميّ في اللغة، فهو أداة التعامل مع المعرفة، وأسّ التواصل في مجتمع المعلومات. وفي ذلك تكمن أهمّيّته الكبيرة ودوره الحاسم في عمليّة المعرفة[2].

يقول الدكتور حسن الشافعي: (وإنه لمن الأدواتِ اللازمةِ للشروع في دراسة أي علم من العلوم معرفةُ القدر الضروري من مصطلحاته؛ وذلك لأنَّ المصطلحَ العلمي يمثلُ اللغة الفنية الخاصة بكلّ علمٍ من العلوم، والتي يستخدمها أصحابُ هذا العلم في التعبير عن قضاياهم وأفكارهم، وربما استغلقتْ على غيرهم، ولكن ضرورات البحث العلمي المتخصص ومقتضياته استوجبتْ نشوء هذه اللغة القائمة على العُرف الخاص والمواضعة بين أصحاب كلِّ فن أو علمٍ في مجال تخصصهم)[3].

فالمصطلحات ضرورة علمية تسعى إلى ضبطها وتحديدها الأممُ والثقافات المختلفة، فلا يمكن أن تتقدمَ أمة أو تزدهر حضارتها دون العناية التامة بأمر المصطلحات التي تنبثق من واقع لغتها وحياتها كما أنه لا يمكن: (أن تكون حضارة مزدهرة متألقة في أمةٍ من الأمم ما لم تواكبها جنبًا إلى جنبٍ حضارة المصطلح العلمي؛ الذي يُكوّن بحد ذاته الإطار العام لفكر تلك الأمة وعقلانيتها،

---

(1): الكليات للكفوي، فصل الميم.

(2): الدكتور علي القاسمي، علم المصطلح : أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مطبعة: بيروت - لبنان، 2008م.

(3): المدخل إلى دراسة علم الكلام، الدكتور حسن محمود الشافعي، ص:231، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة: الثانية -1991م.

وتقدمها الإنساني، كي تتبلورَ لها عندئذٍ سمات الثقافة الحقة في مضامير حياتها المتشعبة، لتصلَ في النهاية إلى تحقيق غاياتها المثلى في النظر، والعمل معًا لبناء صرحها الحضاري الشامخ...، فكلما أحسنت الأمة الدقة والرؤية والعمق في تعريفاتها وتحديداتها ورسومها، بدت أكثر تألقًا ونضارة على غيرها من الأمم المعاصرة لها).[1]

فالحضارة الإسلامية بكلِّ مقوماتها لم تغفل هذه النظرة الثاقبة إلى قضية المصطلحات، فبدت عنايةُ أسلافنا منذ عهد مبكر جدًا بالكشف والفحص عن حدودِ الأشياء ورسومها، فقد (عنى أسلافُنا من قديمٍ بالكشفِ عن اصطلاحات العلوم والفنون، وتحديد مدلولات العبارات العلمية، وشرحها للدارسين المبتدئين؛ ليكونَ شروعُهم في البحث على بصيرةٍ وهدى، فلا تلتوي بهم الطرقُ عن الهدف المرسوم، وربما كانوا في العناية الخاصة بذلك أسبقَ من غيرهم من الأمم، فوضعوا بذلك حجر الأساس لعلم المصطلحات كضربٍ من البحث والتأليف قائم على حياله)[2].

وليس هذا فحسب بل: (ولقد كان من نصيب حضارتنا العربية في مرحلة تفتحها، وفي عصر التنوير الفكري، أنْ حققت - أيضًا - ما حققته أممٌ من قبلها، فعمل رجالها ومفكروها على صياغة المصطلح الفلسفي والعلمي، بما تيسر لهم يومذاك من أدوات اللغة ومفرداتها المتنوعة، مقرونة بطبيعةِ التطلع إلى الاشتقاق والترادف، والبناء الجديد لمفاهيم في العلم، كان الناس فيما ثقفوه من معارف الغرب والشرق الوافدة عليهم مترجمة أو معربة، في مسيسِ الحاجة إلى صياغاتها، وتحديد مضامينها وأشكالها)[3].

ولقد أدرك العرب القدماء أهمّيّة المصطلح ودوره في تحصيل العلوم، ورأوا أنه من اللازم المحتم والمهم؛ الذي يحتاج إليه في تدوين العلوم، فعرفوا المصطلح وخبروا خفاياه، وجوانبه المختلفة، كما إنهم لمسوا أهميته وفوائده في بناء النهضة العلمية التي يسعون إليها، فنوهوا عن ذلك في كتبهم ومدوناتهم.

فقال القلقشندي[4]: (على أنّ معرفة المصطلح هي اللازم المحتَّم والمهمّ المقدَّم، لعموم الحاجة إليه واقتصار القاصر عليه).[1]

---

(1): الفارابي في حدوده ورسومه، للدكتور جعفر آل ياسين، ص: 14، مطبعة: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى - 1405هـ.

(2): مقدمة كتاب: المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، ص: 7، تحقيق وتقديم: الدكتور حسن محمود الشافعي، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الثانية، 1413هـ.

(3): الفارابي في حدوده ورسومه، ص: 14.

(4): القاضي شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله الفزاري القلقشندي،

ونوّه التهانوي على أهمية المصطلح فقال (إنّ أكثر ما يحتاج به في العلوم المدوّنة، والفنون المروَّجة إلى الأساتذة، هو اشتباه الاصطلاح، فإنّ لكلِّ عِلم اصطلاحاً خاصا به، إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه إلى الاهتداء سبيلاً، ولا إلى فهمه دليلاً).[2].

كما أن للمصطلحات شروطاً يجب توافرها في صياغة المصطلح، وهي على النحو التالي:

1. اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلميّة.
2. اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغويّة الأولى.
3. وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغويّ (العام)[3].

أهمية ضبط المصطلحات العقدية:

إن القرآن الكريم لم يغفل جانب المصطلحات، في كل أمور الشريعة، بل كان له الأثر الواضح في تكوين المصطلحات وصياغتها، (فالقرآن الكريم وهو يتنزل، كان يعطي ألفاظه التي هي عماد الدين معاني محكمة، في العقيدة والشريعة، إجمالا أو تفصيلاً)[4].

فالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، كانت تأتي بألفاظ ومصطلحات لم تكن مألوفة عند العرب، فكان لابد من حل هذه الألفاظ وإيجاد معاني ملائمة لها، حيث إن كثيراً من مصطلحات الإيمان مستقاة من نصوص الوحي الكريم، (فكانت البداية بإثارة مشكلة المصطلح وضبطه من القرآن الكريم في عدد من آياته)[5].

(فالقرآن الكريم قد استخدم مصطلحات معرفية مثل: [البرهان – والحجة – والبينة – والآية]، وهي ألفاظ

الشافعي، (ت:821هـ). اشتغل بالفقه وغيره، وسمع على ابن الشيخة ومن في وقته، وكان أحد الفضلاء ممن برع في الفقه والأدب، وكتب في الإنشاء، وشرح قطعا من جامع المختصرات، وعمل صبح الأعشى في قوانين الإنشا في أربع مجلدات، جمع فيه فأوعى، وكان ذا تواضع ومروءة وخير، شذرات الذهب:219/9.

(1): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، محمد حسين شمس الدين، ص: 8، بيروت: دار الكتب العلمية- لبنان، 1987م.

(2): كشاف اصطلاحات الفنون ، ص: 1، تحقيق لطفي عبد البديع - القاهرة: 1963م.

(3): في المصطلح النقديّ: للدكتور أحمد مطلوب، ص: 8، بغداد : المجمع العلمي، 2002 م.

(4): المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية، سعيد شبار، ص: 37، ضمن سلسلة كتاب الأمة - قطر، العدد: (78)، لسنة: 1421هـ.

(5): مصطلحات العقيدة في مباحث الإلهيات بين علم الكلام وعلم اللاهوت، للدكتور الصديق عمر يعقوب، ص: 11، المكتبة الأزهرية - القاهرة، الطبعة الأولى - 2006م.

لها دلالتها الخاصة أو المحددة بإطار السياق العام للآية من حيث موضوعها وسبب نزولها)[1].

كما إن الحديث النبوي الشريف لم يخرج عن طريقة القرآن في ضبط معاني المصطلحات، أو إعطائها مضامين ودلالات جديدة، (فإن عددا من أحاديث الرسول - ☺ - قد تضمنت ومضات مع المصطلحات الإيمانية، ومشتقاتها، تحديدا وضبطاً ومقارنات)[2].

فالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة كان لهما الأثر البالغ، في تحفيز المسلمين إلى النشاط الفكري، والتأمل في النصوص الواردة فيهما، لبناء حياة علمية ثقافية، في العلوم والمعارف المختلفة، فكان: (من الآثار المباركة للقرآن الكريم على المسلمين أنْ حفزهم للنشاط العقلي، ودفعهم إلى بناء حياة ثقافية تدور حول نصه المعجز)[3].

فالخطاب الرباني؛ الذي خاطب به الله - E - الناس عن طريق الرسول - ☺ - يدعو إلى التأمل والانتباه لأنه يأتي بألفاظ ومفاهيم تدعو إلى التفكير لحل هذه الألفاظ وضبط هذه المفاهيم، ففي (صور من البيان القرآني والبلاغة النبوية كان المصطلح يتم سوقه في قوالب إنسانية تثير الانتباه والتأمل، أو في صياغات خبرية، تتضمن معاني القصر والتحديد، مما يعني دعوة صريحة للفكر، إلى ضرورة وأهمية ضبط المفاهيم، وبخاصة تلك التي لها علاقة بالمسألة الدينية، وضوابط الاعتقاد الصحيح)[4].

ولما كانت العقيدة الإسلامية هي الأساس، فلا ضير أن تحظى بنوع من الخصوصية في المصطلحات، ذلك لأن المصطلح الإيماني له رباط قوي مع نصوص الوحيين الكريمين - الكتاب والسنة - فعلى هذا الاعتبار: (كانت لمصطلحات العقيدة خصوصية؛ باعتبار مصدرها، الذي هو القرآن، ومن خلال تفرد هذا المصدر بتحديد المفاهيم المتصلة بالإيمان، وباختيار المفردات والأساليب التي توافقها وتطابقها، ولا يغني عنها غيرها في الدلالة عليها، ثم كان لهذه المصطلحات الإيمانية بمفاهيمها الثبات والحفظ بثبوت وحفظ القرآن الكريم ذاته. أما السنة النبوية فقد جاءت بياناتها حول هذه المفاهيم، على

---

(1): تأملات حول منهج القرآن الكريم في تأسيس اليقين، للدكتور محمد السيد الجليند، ص: 9، مكتبة الزهراء - القاهرة - 1990م.
(2): ينظر مصطلحات العقيدة في مباحث الإلهيات، ص: 11.
(3): ينظر: المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، للدكتور تمام حسان، مجلة فصول- الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة: 1987م، المجلد السابع، العددان: الثالث والرابع، ص:21.
(4): مصطلحات العقيدة في مباحث الإلهيات، ص:11.

لسان المعصوم رسول الله - ☺ - لتسد الباب أمام المبطلين، ولتقطع الطريق على المؤولين والمحرفين)[1].

ويمكن تحديد أهميةِ المصطلحات العلمية في الآتي:

1 - تُعَدُّ المصطلحات والصيغ جزءًا مهماً من المنهج العلمي، حيث إنها تجمع المتعلمين على دلالات واضحة بينةٍ، مما يساعد على التفاهم بينهم، وتقريب وجهات النظر بين المتحاورين والبحاث، وتيسر لهم استساغة الحقائق العلمية في قوالبها اللفظية الثابتة، ومن ثَمَّ لا مفر من القول بأنَّ المصطلحات ضرورة علمية، ووسيلة مهمة من وسائل التعليم، ونقل المعلومات.[2]

2 - إنَّ ضبطَ الألفاظ وتحديدها في أيّ علم من العلوم، يُؤدي بالضرورة إلى تماسكِ بنيان هذا العلم، ويؤدي كذلك إلى وجود لغة مشتركة بين الباحثين في هذا الحقل، وهذا الوضع - لا شك - كثيرًا ما يؤدي إلى منع الخلط، وتحاشي حدوث اللبْس في عرض المفاهيم والأفكار؛ وتبعًا لهذا فإنَّ أهمية تحديد المصطلح تكمنُ في أولوية لفظٍ بعينه وقابليتهِ؛ ليكونَ مصطلحًا ذا دلالة متميزة تتسم بالضبط والثبات إلى حد كبير[3]

3 - تساعد المصطلحات في معرفة حقائق الأشياء، وبيان ماهيتها، فلكي يتمكن المرء من تحديد خصائص العلوم والفنون، فعليه أولا أن يحدد رسوم هذه العلوم وحدودها؛ لأن من لوازمِ الفنون ومبادئ العلوم الأولية، معرفة الرسوم والحدود ؛ لذا فقد جعل العلماء باب الحدود أحد المبادئ الأساسية في معرفة العلوم والفنون[4].

4 - إنَّ من أهم ما تعنى به الدراسات المنهجية، تحديد معاني المصطلحات التي يدور حولها البحث؛ لأنَّ تحديد معنى المصطلح يعمل على تضييقِ مسافة الخلاف بين المتحاورين، كما يوفر كثيرًا من الوقت والجهد، ولعلَّ إهمال هذه النقطة في كثير من الأبحاث والدراسات قد ساعد على اتساع دائرة الخلاف بين الفرق، فيبدو في ظاهر الأمر الخلاف بينها عميقًا، بيد أنك عندما تُنعم نظركَ في مسألةِ الخلاف المعينة، وتراجعْ معاني

---

(1): المصدر نفسه، ص: 59.

(2): ينظر: المصطلحات الفلسفية، الدكتور إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، وزارة المعارف العمومية - القاهرة، سنة: 1953م، الجزء: السابع، ص: 261.

(3): ينظر: مصطلحات العقيدة في مباحث الإلهيات، ص: 30.

(4): ينظر: مقال بعنوان أهمية المصطلح في الفكر الإسلامي، عادل سالم عطية، مركز التأصيل للدراسات والبحوث - جدة - المملكة العربية السعودية، 1433هـ - 2015م.

المصطلحات التي يدور حولها الخلاف، ستجد - في حقيقة الأمر - خلافهم لفظيًا في معظم أحواله[1].

5 - مصطلحات الإيمان في معظمها مستقاة بطريق من نصوص الوحي، إما نصاً ظاهراً، أو استنباطا، وتعامل الفكر معها قد يسقط عليها ما هو بعيد عنها لملابسة ما، لكن التحديد والضبط إذا روعي فيه الجانب العلمي من حيث الاستخدام الموحد يحفظ في الغالب من هذا الشطط الفكري المحذور[2].

6 - تقلص دائرة المعرفة الإيمانية لدى الناس أدى إلى غربة هذه المصطلحات، أو عزلتها في دائرة تخصصية ضيقة، مما أدى هذا إلى السعي للوصول إلى معاني هذه المفاهيم والمصطلحات[3].

ثالثاً: أهم المصطلحات الواردة في كتاب "الإيمان".

بعد دراسة كتاب الإيمان للإمام ابن تيمية - ç - يمكن للباحث أن يرصد جملة من المصطلحات، وأن يحدد طريقة الشيخ في تحديد وبيان مفاهيم هذه المصطلحات.

ففي هذا الكتاب ضمَّن ابن تيمية - ç - اعتقاد أهل السنة والجماعة، مستنداً فيما يورد على نصوص الكتاب والسنة، فقد افتتح الشيخ مقدمة كتاب الإيمان، بعد الحمد والثناء على الله تعالى، والصلاة والسلام على رسول

(1): المصدر السابق.
(2): ينظر مصطلحات العقيدة في مباحث الإلهيات، ص: 30.
(3): ينظر: المصدر السابق، ص: 30.

الله - ^ - بمصطلحي: " الإيمان والإسلام " إذ أنه على ما يبدو أن هذين المصطلحين قد كثر النزاع في حقيقتهما بين الطوائف والفرق الكلامية، فقال: (اعلم أن الإيمان والإسلام يجتمع فيهما الدين كله، وقد كثر كلام الناس في حقيقة الإيمان والإسلام، ونزاعهم واضطرابهم، وقد صنفت في ذلك مجلدات، والنزاع في ذلك من حين خرجت الخوارج بين عامة الطوائف، ونحن نذكر ما يستفاد من كلام النبي، مع ما يستفاد من كلام الله تعالى، فيصل المؤمن إلى ذلك من نفس كلام الله ورسوله، فإن هذا هو المقصود، فلا نذكر اختلاف الناس ابتداء، بل نذكر من ذلك في ضمن بيان ما يستفاد من كلام الله ورسوله، ما يبين أن رد موارد النزاع إلى الله وإلى الرسول، خير وأحسن تأويلا، وأحسن عاقبة في الدنيا والآخرة)[1].

الإيمان والإسلام والإحسان:

أورد الشيخ في بداية كلامه عن الإيمان والإسلام والإحسان، والفرق بينها، ما جاء في حديث جبريل - Σ - حيث قال الشيخ - ς: (فنقول قد فرق النبي - ^ - في حديث جبريل - Σ - بين مسمى " **الإسلام** " ومسمى " **الإيمان** " ومسمى " **الإحسان**" فقال:

"الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" ، وقال: « أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ » . و " الفرق " مذكور في حديث عمر[2] الذي انفرد به مسلم[3]، وفي حديث أبي هريرة الذي اتفق البخاري ومسلم عليه وكلاهما فيه: أن جبرائيل جاءه في صورة إنسان أعرابي فسأله؟ وفي حديث عمر: أنه جاءه في صورة أعرابي. وكذلك فسر " **الإسلام** " في حديث ابن عمر المشهور قال: (بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَالْحَجِّ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ)[4].

---

(1): كتاب الإيمان لابن تيمية، 7.

(2): أي: عمر بن الخطاب τ.

(3): مسلم، كتاب الإيمان، باب: معرفة الإيمان والإسلام والقدر وعلامة الساعة. حديث رقم: (1).

(4): البخاري، كتاب الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي ρ عن الإيمان والإسلام، و مسلم، كتاب الإيمان، باب: الإيمان ما هو؟ وبيان خصاله، من حديث أبي هريرة τ ، أنه قال: (كان رسول الله ρ يوما بارزا للناس ، فأتاه رجل ، فقال : يا رسول الله ، ما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتابه، ولقائه، ورسله، وتؤمن بالبعث الآخر، قال : يا رسول الله، ما الإسلام؟ قال: الإسلام أن تعبد الله، ولا تشرك به شيئا، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان، قال: يا رسول الله، ما الإحسان؟ قال: أن تعبد الله كأنك تراه، فإنك إن لا تراه فإنه يراك)، ... إلى آخر الحديث

غير أن الشيخ لم يعرِّف هذه المصطلحات في أول كلامه عن الإيمان والإسلام، بل اكتفى بإيراد النصوص، وأقوال العلماء، ليبين حقيقة الإيمان، فذكر - ٥ - أن الإيمان إما أن يذكر مفرداً، أو مقرونا بالإسلام والأعمال الصالحة، فقال: (اسم الإيمان تارة يذكر مفردا، غير مقرون باسم الإسلام، ولا باسم العمل الصالح، ولا غيرهما، وتارة يذكر مقرونا، إما بالإسلام، كقوله في حديث جبرائيل: ما الإسلام، وما الإيمان، وكقوله تعالى: ﭽ ﮱ ﯓ ﯔ ﭼ[1] ، وقوله عز وجل: ﭽ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ[2] وقوله تعالى: ﭽ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ[3]، ... إلى أن قال: (فلما ذكر الإيمان مع الإسلام؛ جعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة: الشهادتان والصلاة والزكاة والصيام والحج. وجعل الإيمان ما في القلب من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهكذا في الحديث الذي رواه أحمد عن أنس عن النبي - ^- أنه قال: " **الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ** "[4].

أما إذا ذُكِر مطلقاً غير مقرونا بشيء، فيختلف معناه عن المعنى الأول، فيدخل تحت مسمى الإيمان إن ذُكِر مطلقاً أركان الإسلام والأعمال الصالحة. يقول الشيخ - ٥ -: (وإذا ذكر اسم الإيمان مجردا، دخل فيه الإسلام والأعمال الصالحة، كقوله في حديث الشعب: "الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا اله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق"[5]، وكذلك سائر الأحاديث التي يجعل فيها أعمال البر من الإيمان)[6].

والشيخ بعد أن أسهب في إيراد النصوص وأقوال العلماء من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان -M- ذكر معنىً موجزا لمصطلحي الإسلام والإيمان، والفرق بينهما فقال في معنى الإسلام: (والإسلام هو الاستسلام لله، وهو الخضوع له، والعبودية له ، هكذا قال أهل اللغة: أسلم الرجل إذا استسلم، فالإسلام في الأصل من باب العمل، عمل القلب والجوارح)[7].

وأما الإيمان فقد عرفه بأنه: ما في القلب من إقرار وتصديق، ولذا يقول: (وأما الإيمان: فأصله تصديق

---

(1): سورة الأحزاب، الآية: 35.
(2): سورة الحجرات، الآية: 14.
(3): سورة الذاريات، الآية: 35 - 36.
(4): سبق تخريجه.
(5): سبق تخريجه.
(6): كتاب الإيمان، 14 ، 15.
(7): المصدر نفسه، ص: 226.

وإقرار ومعرفة، فهو من باب قول القلب؛ المتضمن عمل القلب)[1].
أما الإحسان فلم يورد فيه الشيخ معنىً خاصاً، ولكنه من جهة العموم والخصوص بالنسبة للإسلام والإيمان، فلا يكون الرجل مسلماً إلا إذا كان مؤمناً، وكذلك لا يكون محسناً حتى يكون مؤمناً، فقال: (وأما "الإحسان" فهو أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه من الإيمان، و "الإيمان" أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه من الإسلام. فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين)[2]. غير أنه حدده بالعمل الصالح فقال: (... الإسلام الذي هو إخلاص الدين لله، مع الإحسان وهو العمل الصالح الذي أمر الله به، هو والإيمان المقرون بالعمل الصالح متلازمان)[3].
ويقول: (... أن الإسلام داخل في الإيمان، فلا يكون الرجل مؤمناً حتى يكون مسلماً، كما أن الإيمان داخل في الإحسان، فلا يكون محسناً حتى يكون مؤمناً)[4].

مفاهيم الكفر والفسوق والعصيان:

الكفر:

لقد وردت هذه المصطلحات في سورة الحجرات، في قوله تعالى: ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﭷ[5].

يورد الشيخ كلاما مطولاً، مستدلا عليه بالقرآن والسنة، وأقوال الصحابة والعلماء، ليبين معنى الكفر المقابل للإيمان، فيخلص في نهاية بحثه المطول، إلى أن الكفر

---

(1): المصدر نفسه، ص: 226.
يقول القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني الأشعري، (ت:403هـ) عن الإيمان: (واعلم: أن محل التصديق القلب، وهو: أن يصدق القلب بأن الله إله واحد، وأن الرسول حق، وأن جميع ما جاء به الرسول حق، وما يوجد من اللسان وهو الإقرار، وما يوجد من الجوارح وهو العمل، فإنما ذلك عبارة عما في القلب، ودليل عليه، ويجوز أن يسمى إيماناً حقيقة على وجه، ومجازاً على وجه: ومعنى ذلك: أن العبد إذا صدق قلبه بما قلنا، وأقر بلسانه، وعملت جوارحه، فهو المؤمن الحقيقي عند الله وعندنا، وأما من كذب بقلبه، وأقر بالوحدانية بلسانه، وعمل الطاعات بجوارحه، فهذا ليس بمؤمن حقيقة، وإنما هو مؤمن مجازاً، لأن ذلك يمنع دمه وماله في أحكام الدنيا، لأنه مؤمن من حيث الظاهر، وهو عند الله غير مؤمن)، كتاب الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ص:53، تحقيق وتعليق وتقديم: الإمام محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة- 1341هـ.
(2): كتاب الإيمان، 11.
(3): المصدر نفسه، 224.
(4): المصدر نفسه، 138.
(5): سورة الحجرات، الآية: 7.

ضد الإيمان في كل شيء، فالتصديق ضده التكذيب، وهو كفر ينقل عن الملة، وترك العمل يزيل عن صاحبه بعض الإيمان، وكفره لا ينقل عن الملة. فيقول: (ولكنا نقول: للإيمان أصل وفرع، وضد الإيمان الكفر في كل معنى، فأصل الإيمان الإقرار والتصديق، وفرعه إكمال العمل بالقلب والبدن، فضد الإقرار والتصديق الذي هو أصل الإيمان: الكفر بالله وبما قال، وترك التصديق به وله، وضد الإيمان الذي هو عمل، وليس هو إقرار، كفر بالله ينقل عن الملة، ولكن كفر تضييع العمل، كما كان العمل إيماناً، وليس هو الإيمان الذي هو إقرار بالله...)[1].

إذاً فمصطلح الكفر عند ابن تيمية هو: الجحود والإنكار بالله تعالى أو بما قال، ويدخل في ذلك تكذيب الرسول - ٨ - لأنه يخبر عن الله - Δ - وكذلك إنكار كل ما عُلم من الدين بالضرورة، كأركان الإسلام الخمسة، والإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر... إلى آخر ما أمرنا به، من إتيانه، أو اجتنابه، لأن كل هذه الأشياء: هي مما قال الله تعالى، وأرسل رسله بتبليغه للناس، فالإنكار والجحود بها كفر.

كما أنه لم يُرد باسم الكفر على إطلاقه، ولكنه جعل الكفر كفرين، كفر ينقل عن الملة، الذي هو جحد بالله تعالى، وكفر لا ينقل عن الملة، وهو الذي فيه تقصير في العمل، فقال: (وضد الإيمان الذي هو عمل، وليس هو إقرار، كفر ليس بكفرٍ بالله ينقل عن الملة، ولكن كفر تضييع العمل)[2].

كما أن الشيخ أورد قول محمد بن نصر، الذي يرى أن الكفر كفران، مستدلا بقول ابن عباسΛ في تفسيره لقول الله تعالى: چ ۉ ۉ ې ې ې ې ۅ ۅ ۋ ۋ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۄ ۄ ۅ ۅ چ[3]، "ليس بالكفر الذي يذهبون إليه"[4]، وقول طاوس[5] الذي قال: ليس بكفر ينقل عن الملة[6])[7].

---

(1): كتاب الإيمان، 278.
(2): المصدر نفسه، 278.
(3): سورة المائدة، الآية: 44.
(4): المستدرك على الصحيحين، تفسير سورة المائدة، حديث رقم: (3219)، قال الذهبي صحيح.
(5): طاوس بن كيسان أبو عبد الرحمن اليماني الجندي من الأبناء: (ت:106هـ)، سمع زيد بن ثابت، وعائشة وأبا هريرة وزيد بن أرقم وابن عباس، وطائفة، حدث عنه ابنه عبد الله، والزهري، وإبراهيم بن ميسرة،وعبد الله بن أبي نجيح، وحنظلة بن أبي سفيان، وعدة، وكان رأسا في العلم والعمل. وفيات الأعيان، 509/2، تذكرة الحفاظ للذهبي، 69/1.
(6): تعظيم قدر الصلاة، لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (ت: 294هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1406هـ، ، حديث رقم: (574)، (522/2)، وابن جرير الطبري في التفسير، تفسير سورة المائدة، حديث رقم: (12052)، 355/10.
(7): كتاب الإيمان، 279 ، 280.

الفسوق[1]**:**

لم يذكر الشيخ - ç - معنىً خاصاً لمصطلح الفسق، إلا أنه لما تكلم عن قول الله تعالى: **چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک گ گ چ**[2]، وذكر الآيات التي تلي هذه الآية، وتكلم عن معانيها، كما أورد قول النبي - ☺ -: (سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ)[3]، ثم قال بعد أن ذكر كلاماً كثيراً: (فهذا كله يدل على أن هؤلاء من فساق الملة، فإن الفسق يكون تارة بترك الفرائض، وتارة بفعل المحرمات)[4].

كما أن الشيخ يعتبر أن الفسق مثل الكفر - أي - فسق ينقل عن الملة وفسق لا ينقل عن الملة، ونقل هذا القول عن محمد بن نصر المروزي: (وكذلك الفسق فسقان: فسق ينقل عن الملة، وفسق لا ينقل عن الملة، فيسمى الكافر فاسقا، والفاسق من المسلمين فاسقا، ذكر الله إبليس فقال: **چ گ گ ں ڻ ڻ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک گ گ چ**[5]، وكان ذلك الفسق منه كفرا، وقال الله تعالى: **چ ٻ ٻ ٻ ٻ ئا چ**[6]، يريد الكفار، وسمى الفاسق من المسلمين فاسقا ولم يخرجه من الإسلام، قال الله تعالى: **چ ڑ ڑ ک ک ک گ گ گ گ چ**[7] ، فقالت العلماء في تفسير الفسوق هاهنا: هي المعاصي)[8].

ويقول أيضا في موضع آخر وهو يتحدث عن ما يتناوله الإسلام: (ويتناول من أظهر الإسلام مع التصديق المجمل في الباطن، ولكن لم يفعل الواجب كله لا من هذا ولا هذا، وهم الفساق يكون في أحدهم شعبة نفاق)[9].

العصيان[10]**:**

ذكر الشيخ المعصية دون أن يحدد معناها كما فعل في مصطلح الفسوق، وقد نقل كلام محمد بن نصر، عند ذكره قول الله تعالى: **چ ڈ ڈ ژ ژ**

---

(1): بالضم لغة: الخروج عن الاستقامة، وشرعا الخروج عن طاعة الله تعالى بارتكاب كبيرة، كشاف اصطلاحات الفنون،1274/2.
(2): سورة الحجرات، الآية: 6.
(3): البخاري، كتاب الإيمان، باب:ة خوف المؤمن أن يحبط عمله، حديث رقم: (48)، مسلم، كتاب الإيمان، باب: باب بيان قول ρ : «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»، حديث رقم: (115).
(4): كتاب الإيمان، 115.
(5): سورة الكهف، الآية: 50.
(6): سورة السجدة، الآية: 20.
(7): سورة النور، الآية: 4.
(8): كتاب الإيمان، 281.
(9): المصدر نفسه، 367.
(10):هو ترك الانقياد: التعريفات، باب: العين، ص: (151)، ويقول صاحب كشاف اصطلاحات الفنون: (فلا بدّ من فرق بين الفسوق و العصيان ليصحّ العطف، لأنّ العطف يقتضى المغايرة بين المعطوف و المعطوف عليه. فالكبائر هي الفسوق و الصّغائر هي العصيان) 1431/1.

ڑ ڑ ک چ[1]، قال:

(قال محمد بن نصر المروزي: لما كانت المعاصي بعضها كفر، وبعضها ليس بكفر، فرق بينها، فجعلها ثلاثة أنواع: نوع منها كفر، ونوع منها فسوق وليس بكفر، ونوع عصيان وليس بكفر ولا فسوق، وأخبر أنه كرهها كلها إلى المؤمنين)[2].

وقال في موضع آخر: (وكذلك لفظ [المعصية] و [الفسوق] و [الكفر] ، فإذا أطلقت المعصية لله ورسوله دخل فيها الكفر والفسوق، كقوله: چ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﮬ ﮬ ﮭ ﮮ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ چ[3]، وقال تعالى چ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ چ[4]، فأطلق معصيتهم للرسل بأنهم عصوا هودا معصية تكذيب لجنس الرسل، ... وقال فيمن يجور في المواريث: چ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ چ[5] فهنا قيد المعصية بتعدي حدوده، فلم يذكرها مطلقة،... إلى أن قال: ... ومع هذا فقد عطف المعصية على الكفر والفسوق في قوله: چ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ڑ ڑ ک چ[6] ومعلوم أن الفاسق عاص أيضا)[7].

النفاق:

ذكر الشيخ النفاق في سياق حديثه عن الكفر، فقال: (ومن هذا الباب لفظ الكفر و النفاق، فالكفر إذا ذكر مفردا في وعيد الآخرة، دخل فيه المنافقون، كقوله تعالى: چ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ چ[8]، وقوله تعالى: چ ﮊ ﮋ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ﮕ ﮖ چ[9]، وأمثال هذه النصوص كثير في القرآن.

فهذه كلها يدخل فيها المنافقون الذين هم في الباطن كفار ليس معهم من الإيمان شيء، كما يدخل فيها الكفار المظهرون للكفر، بل المنافقون في الدرك الأسفل من النار، كما أخبر الله بذلك في كتابه)[10].

ويقول في موضع آخر: (لفظ **"النفاق"** قد قيل: إنه لم تكن العرب تكلمت به، لكنه مأخوذ من كلامهم، فإن نفق يشبه خرج، ومنه: نفقت الدابة إذا ماتت، ومنه: نافق اليربوع، والنفق في الأرض، قال تعالى: چ ﯿ ﰀ

(1):سورة الحجرات، الآية: 7.
(2): كتاب الإيمان، 40.
(3): سورة الجن، الآية: 23.
(4): سورة هود، الآية: 59.
(5): سورة النساء، الآية 14.
(6):سورة الحجرات، الآية: 7.
(7): كتاب الإيمان، 56.
(8): سورة المائدة، الآية: 5.
(9): سورة النساء، الآية: 136.
(10): كتاب الإيمان، 48.

□ □ □ □ چ[1]، فالمنافق هو الذي خرج من الإيمان باطنا بعد دخوله فيه ظاهرا، وقيد النفاق بأنه نفاق من الإيمان. ومن الناس من يسمى من خرج عن طاعة الملك منافقا عليه، لكن النفاق الذي في القرآن هو النفاق على الرسول. فخطاب الله ورسوله للناس بهذه الأسماء كخطاب الناس بغيرها، وهو خطاب مقيد خاص لا مطلق يحتمل أنواعا)[2].

الظلم[3]:

يبين الشيخ - ç - أن الظلم إما أن يكون مطلقاً، فيشمل الكفر وما دونه من الذنوب، فيقول: (وأما لفظ **"الظلم"** المطلق، فيدخل فيه الكفر وسائر الذنوب، قال تعالى: چ **ئي ئي ئج ئى ئى ئد ى ى ي ي** □ □ □ □ □ □ □ □ چ[4].

قال عمر بن الخطاب: ونظراؤهم. وهذا ثابت عن عمر، وروي ذلك عنه مرفوعا. وكذلك قال ابن عباس: وأشباههم ... إلى أن قال: فلا ريب أن هذه الآية تناولت الكفار، كما دل عليه سياق الآية. وقد تقدم كلام المفسرين: أنه يدخل فيها الزناة مع الزناة، وأهل الخمر مع أهل الخمر)[5].

ثم يقول بعد تناوله لمصطلح الظلم من جوانب عدة: (والمقصود هنا أن الظلم المطلق يتناول الكفر، ولا يختصر بالكفر، بل يتناول ما دونه أيضا، وكل بحسبه كلفظ الذنب والخطيئة والمعصية فإن هذا يتناول الكفر والفسوق والعصيان...).[6]

وإما أن يكون الظلم مقيداً (وأما الظلم المقيد فقد يختص بظلم الإنسان نفسه، وظلم الناس بعضهم بعضا، كقول آدم Σ وحواء: **چٱ ٻ ٻ ٻ** چ[7]، وقول موسى: **ٹ ٹ چ ڈ ڈ ژ ژ** چ[8]، وقوله تعالى: **چڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ** چ[9]، لكن قول آدم وموسى إخبار عن واقع لا عموم فيه، وذلك قد عرف ولله الحمد أنه ليس كفرا. وأما قوله: **چڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڄ ڄ**

---

(1): سورة الأنعام، الآية: 35.
(2): كتاب الإيمان، 257.
(3): الظلم: وضع الشيء في غير موضعه، وفي الشريعة: عبارة عن التعدي عن الحق إلى الباطل، وهو الجور، وقيل: هو التصرف في ملك الغير ومجاوزة الحد. التعريفات، ص: 144.
(4): سورة الصافات، الآيات: 22-24.
(5): كتاب الإيمان، 57.
(6): المصدر السابق، 66.
(7): سورة الأعراف، الآية: 23.
(8): سورة القصص، الآية: 16.
(9): سورة آل عمران، الآية: 135.

چ ، فهو نكرة في سياق الشرط، يعم كل ما فيه ظلم الإنسان نفسه، وهو إذا أشرك ثم تاب، تاب الله عليه. وقد تقدم أن ظلم الإنسان لنفسه يدخل فيه كل ذنب كبير أو صغير مع الإطلاق، وقال تعالى:چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ٹڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڄ چ[1]،
فهذا ظلم لنفسه مقرون بغيره، فلا يدخل فيه الشرك الأكبر)[2].

الشفاعة:

استهل ابن تيمية حديثه عن الشفاعة، ودون أن يعقد لهذا المصطلح باباً خاصاً، أو يبين معنى الشفاعة، بقول الله تعالى:چ ٻ ٻ ٻ ٻ ئا ئا ئە ئەئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئىچ[3]، ثم قال تعقيباً على هذه الآية: (والشافع الذي يعين غيره، فيصير معه شفعا بعد أن كان وترا؛ ولهذا فسرت الشفاعة الحسنة بإعانة المؤمنين على الجهاد، والشفاعة السيئة بإعانة الكفار على قتال المؤمنين كما ذكر ذلك ابن جرير، وأبو سليمان[4] وفسرت الشفاعة الحسنة بشفاعة الإنسان للإنسان ليجتلب له نفعا، أو يخلصه من بلاء، كما قال الحسن ومجاهد[5]، وقتادة وابن زيد[6].[7] فالشفاعة الحسنة إعانة على خير يحبه الله ورسوله، مع نفع من يستحق النفع، ودفع الضر عمن يستحق دفع الضرر عنه. والشفاعة السيئة إعانته على ما يكرهه الله ورسوله،

(1): سورة فاطر الآية: 32.
(2): كتاب الإيمان، 73.
(3): سورة النساء، الآية: 85.
(4): محمد بن عبد الله بن سليمان أبو سليمان السعدي المفسر، صنف كتبا في التفسير منها كتاب مجتنى التفسير، والجامع الصغير في مختصر علم التفسير، ومختصر آخر لقبه ب المهذب سمع من أبي علي بن الصواف، وأبي بكر الشافعي وسهل بن عبد الله التستري الصغير، وأبي محمد عبد الله بن الحسين بن جمعة الأسدي وكان شافعي الفروع أشعري الأصول كثير الإتباع للسنة، حسن الكلام على التفسير. ينظر: تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: 571هـ)، 349/53، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق، 1415 هـ ، طبقات المفسرين، لجلال الدين السيوطي، ص: 103، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1396هـ.
(5): مجاهد بن جبر، الإمام أبو الحجاج المخزومي، مولاهم المكي المقري المفسر الحافظ: (ت:103هـ)، سمع: سعدا وعائشة وأبا هريرة وأم هانئ وعبد الله بن عمر وابن عباس ولزمه مدة وقرأ عليه القرآن وكان أحد أوعية العلم، روى عنه: قتادة، والحكم بن عتيبة، وعمرو بن دينار، وخلق غيرهم، قال مجاهد: عرضت القرآن علي بن عباس ثلاث عرضات، أقف عند كل آية أسأله فيم نزلت؟ وكيف كانت؟ ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (1/ 71)، طبقات المفسرين للداوودي، 305/2.
(6): عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العمري المدني، (ت:182هـ)، أخو أسامة، وعبد الله، وفيهم لين، وكان عبد الرحمن صاحب قرآن وتفسير، جمع تفسيرا في مجلد، وكتابا في الناسخ والمنسوخ، وحدث عن: أبيه، وابن المنكدر، روى عنه: أصبغ بن الفرج، وقتيبة، وهشام بن عمار، وآخرون، توفي: سنة اثنتين وثمانين ومائة، سير أعلام النبلاء: 349/8.
(7): تفسير الطبري، 582/8.

كالشفاعة التي فيها ظلم الإنسان، أو منع الإحسان الذي يستحقه)[1].

الشرك:

لم يبين الشيخ معنى الشرك، وذِكْرِه كاصطلاح من مصطلحات العقيدة، ولكنه ذكر الشرك في سياق حديثه عن الظلم، وإيراده لقول الله تعالى:چ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲچ[2]. غير أنه ذكر الشرك ومعناه في أحد مصنفاته الأخرى، فقال: (اعلم رحمك الله أن الشرك بالله أعظم ذنب عصي الله به، قال الله تعالى:چ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯچ[3]، وفي الصحيحين أنه ρ سئل: أي الذنب أعظم ؟ قال: (أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهْوَ خَلَقَكَ)[4]، والند المثل. قال تعالى:چ ۋ ۅ ۉ ۇ ۆ ۈ چ[5] ، وقال:چ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ چ[6]، فمن جعل لله ندا من خلقه فيما يستحقه عز وجل من الإلهية والربوبية فقد كفر بإجماع الأمة، فإن الله سبحانه هو المستحق للعبادة لذاته؛ لأنه المألوه المعبود الذي تألهه القلوب وترغب إليه وتفزع إليه عند الشدائد وما سواه فهو مفتقر مقهور بالعبودية فكيف يصلح أن يكون إلها ؟)[7]. كما أنه يرى أن الشرك شركان: (شرك في التوحيد ينقل عن الملة، وشرك في العمل لا ينقل عن الملة وهو الرياء، قال تعالى:چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □چ[8] ، يريد بذلك المراءاة بالأعمال الصالحة)[9].

الصلاح[10] والفساد[11]:

قال الشيخ - ς - من هذا الباب لفظ: الصلاح والفساد: فإذا أطلق الصلاح تناول جميع الخير، وكذلك الفساد يتناول جميع الشر، كما تقدم في اسم الصالح[12]، وكذلك اسم المصلح والمفسد.[1].

---

(1): كتاب الإيمان، 59.
(2):سورة الصافات، الآية: 22.
(3): سورة النساء، الآية: 48.
(4): البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: "فلا تجعلوا لله أندادا"، حديث رقم: (7082)، مسلم في كتاب الإيمان، باب: كون الشرك أقبح الذنوب، وبيان أعظمها بعده، حديث رقم: (141).
(5): سورة البقرة،الآية: 22.
(6): سورة الزمر، الآية: 8.
(7):مجموع الفتاوى 1/ 69.
(8): سورة الكهف، الآية: 110.
(9): كتاب الإيمان، 281.
(10):هو سلوك طريق الهدى. وقيل هو استقامة الحال على ما يدعو إليه العقل والشرع،كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم 2/ 1093.
(11): زوال الصورة عن المادة بعد أن كانت حاصلة، والفساد عند الفقهاء ما كان مشروعًا بأصله غير مشروع بوصفه. التعريفات، باب: الفاء، ص: 166.
(12): ذكر الشيخ في بحث سابق من هذا الكتاب أن الصالح: هو: القائم بحقوق الله وحقوق عباده. ولفظ "الصالح" خلاف الفاسد، فإذا أطلق فهو الذي أصلح جميع

القدر[2]**:**

يقرر الشيخ أن الله تعالى يخلق الأشياء بعلمه وإرادته، من قبل أن يخلق الخلق، وكل ذلك بمشيئته وقدرته، فيقول: (وهو سبحانه يعلم قبل أن يخلق الأشياء كل ما سيكون، وهو يخلق بمشيئته فهو يعلمه ويريده، وعلمه وإرادته قائم بنفسه، وقد يتكلم به ويخبر به) ويستدل على ذلك بالأدلة النقلية كما في قول الله تعالى: **چ پ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ چ**[3]، وقال: **چ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ چ**[4]، وقوله عز من قائل مخاطباً الملائكة: **چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ ٹ ٹ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ**[5]، يقول الشيخ ذاكراً استدلاله بالآية: (فالملائكة قد علمت ما يفعل بنو آدم من الفساد وسفك الدماء، فكيف لا يعلمه الله، سواء علموه بإعلام الله، فيكون هو أعلم بما علمهم إياه، كما قاله أكثر المفسرين، أو قالوه بالقياس على من كان قبلهم، كما قاله طائفة منهم، أو بغير ذلك)[6]. واستدل أيضاً بأحاديث مروية عن النبي -ρ- منها قوله ρ: (قَدَّرَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ)[7]، وقول النبي ρ : (كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض)[8] وعنه - H - : (إن الله يبعث ملكا بعد خلق الجسد وقبل نفخ الروح فيه، فيكتب أجله ورزقه وعمله، وشقي أو سعيد)[9]. هذه أهم المصطلحات

أمره، فلم يكن فيه شيء من الفساد، فاستوت سريرته وعلانيته، وأقواله وأعماله على ما يرضى ربه. كتاب الإيمان، 53.

(1): كتاب الإيمان، 76.

(2): بسكون الدال وحركتها: مقدار من الحكم الإلهي على العبد. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (1301/2).

(3): سورة ص، الآية: 85.

(4): سورة طه، الآية: 128.

(5): سورة البقرة، الآية: 30.

(6): كتاب الإيمان، 329.

(7): مسلم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، في كتاب القدر، باب: حجاج آدم وموسى عليهما السلام، بلفظ:(كتب بدل قدر) ، حديث رقم: (2653). والترمذي، كتاب القدر، بدون لفظ: "وكان عرشه على الماء" ، حديث رقم: (2156).

(8): البخاري في كتاب التوحيد، باب: وكان عرشه على الماء، عن عمران بن حصين، حديث رقم: (7418)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب التفسير، سورة هود، قوله تعالى: " وكان عرشه على الماء" بلفظ: كان الله ولا شيء غيره، حديث رقم: (11240).

(9): البخاري في كتاب بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، بلفظ: " ثم يبعث الله ملكا فيؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد"، حديث رقم: (3208). ومسلم في كتاب الآداب، باب: كيفية خلق الآدمي في بطن أمه، حديث رقم: (2643).

التي أوردها الشيخ ابن تيمية - ç - في كتابه، في سياق كلامه عن الإيمان وحقيقته، وما يتعلق به.

المبحث الثاني

منهج ابن تيمية في النقد.

ويشتمل على:

أولا: معنى النقد لغة واصطلاحا والألفاظ المقاربة له

ثانيا: مشروعية النقد.

ثالثا: شروط وقواعد النقد.

أولاً: معنى النقد لغة واصطلاحا والألفاظ المقاربة له.

تمهيد :

إنّ النقد بمعنى النظر في كلام الآخرين وأقوالهم أو أفعالهم وتمييز الصحيح من السقيم، وإخراج الطيب من الخبيث، بحسب نظر الناقد من القضايا الشائعة والمنتشرة في مختلف مجالات حياة الناس، فلا ترى إنساناً إلا ويمارس النقد سواء كان نقداً في محله أم لا، وسواء كان بطريقة ليّنة أو عنيفة، وسواء كان الناقد من أهل النقد أم لا، كما أننا نرى كثيراً من الناس ينتقدون

بعض أقوالهم وأفعالهم، كما فعل حنظلة الأسيدي؛ الذي قال: (لَقِيَنِي أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: كَيْفَ أَنْتَ؟ يَا حَنْظَلَةُ قَالَ: قُلْتُ: نَافَقَ حَنْظَلَةُ، قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ مَا تَقُولُ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَكُونُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ρ، يُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ، حَتَّى كَأَنَّا رَأْيُ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللهِ ρ، عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ وَالضَّيْعَاتِ، فَنَسِينَا كَثِيرًا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَوَاللهِ إِنَّا لَنَلْقَى مِثْلَ هَذَا، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ρ، قُلْتُ: نَافَقَ حَنْظَلَةُ، يَا رَسُولَ اللهِ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ρ «وَمَا ذَاكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ نَكُونُ عِنْدَكَ، تُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ، حَتَّى كَأَنَّا رَأْيُ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِكَ، عَافَسْنَا الْأَزْوَاجَ وَالْأَوْلَادَ وَالضَّيْعَاتِ، نَسِينَا كَثِيرًا فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ρ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ لَوْ تَدُومُونَ عَلَى مَا تَكُونُونَ عِنْدِي، وَفِي الذِّكْرِ، لَصَافَحَتْكُمُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى فُرُشِكُمْ وَفِي طُرُقِكُمْ، وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةً وَسَاعَةً» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ)[1]، فالمقصود هنا أن حنظلة انتقد نفسه وحاسبها حتى اتهم نفسه بالنفاق، وكذلك فعل أبو بكر.

فالنقد جبلة فطرية في الإنسان، لأنه متمدن بطبعه، ويعايش ويتعامل مع بني جنسه، فكان لا بد من أن ينتقد غيره في بعض القول، أو الفعل، سواء كان محقا في ذلك، أو غير محق، ويمكن القول أنّ النقد بهذا المعنى هو حالة نفسيّة مغروسة في كلّ إنسان، بحسب طبيعته، ويمارسها كحقّ له، بحسب فطرته التي فطره الله عليها. حتى ولو لم يكن من أهل الانتقاد.

وتكمن أهمية النقد في أنه يتميز به الخبيث من الطيّب، ويكشف الأخطاء قبل تراكمها، ويشخص العلل قبل استفحالِ دائها، وسرعة النقد من تسريع علاجها، فهو مطلب معرفي لمواجهة الانحرافات والأخطاء العالقة بالدراسات والآراء. فالأخطاء سنَّة طبيعية كونية، وتلازمها مع تطور المعارف ضمني؛ لبشرية المعرفة. ولطرح الشوائب العالقة بالعلوم والدراسات، كان من الضروري من مواصلة التطور والنموّ المعرفي؛ لأن تراكم الأخطاء وتماديها ناتجٌ عن تعطيل عملية نقد المعارف والعلوم، وإصلاح العيوب، وبيان الفاسد من الأقوال، وهذه الأخطاء إذا تراكمت استحال تصحيحها.

غير أنه في كثير من الأحيان لا يمكن إدراك أخطاء التصوُّرات، ولا التنبُّه لزلل النتائج؛ ذلك لأن الإنسان يمارس عيبَه أحيانًا بشكل طبيعي، وربما معتقدًا صوابه،

---

(1): مسلم، كتاب التوبة، باب: فضل دوام الذكر والفكر في أمور الآخرة والمراقبة وجواز ترك ذلك، حديث رقم: (2750). والمعافسة: المداعبة والممارسة والمعالجة، ينظر: لسان العرب، حرف السين، فصل العين المهملة، مادة: (عفس). والضيعات: جمع ضيعة، المعايش من مال أو حرفة أو صناعة، ينظر: لسان العرب، حرف العين، فصل الضاد المعجمة، مادة: (ضيع).

فيحتاج إلى مَن يبصِّره بهذا الخطأ؛ ولأن القدرات المعرفية للأفراد متفاوِتة، والملكات العلمية مختلفة، فمن الناس مَن يَلُمُّ بالموضوع وجوانبه، ومنهم مَن يشغله جزءٌ عن أطرافه، وطبيعة البشر محدودية القدرات، فلا يستطيع كل متكلم أن يحيط بكل ما تكلَّم دائمًا. وما دام الأمر كذلك فلابدَّ من وقوع شيء من التقصير، لمقتضيات البشرية، وهذا التقصير يكمله نقد طرف آخر، فيصلحه، وانتباه الشخص لخطأ ما لا يُبْرِئ ذمَّته من مسمَّى الخطأ؛ فهو وإن أدرك شيئًا، فقد تفوته أشياء. ولأن من طبع البشر التمدُّن، وسنن التمدُّن التعاون والتكامل لتدبير حاجيات الجماعة ككل، ومن حوائج الجماعة: المعرفة الصحيحة، والعلم الواضح؛ فيكون النقد تعاونًا على ما لم يصل إليه المنتقَد، وتنبيهًا على ما فاته، وتثمينًا لما أصاب فيه، فيتقوَّى بالنقد، ويزداد فكرُه تناسقًا، ومن ثمرات النقد البنَّاء إقامةُ البيِّنة على المسلمين، وبيان الدين القيِّم، وتخليص التوحيد الخالص من شوائب الشرك، يقول ابن القيم: (ومن بعض حقوق الله على عبده ردُّ الطَّاعنين على كتابه ورسوله ودينه، ومجاهدتهم بالحجَّة والبيان، والسَّيف والبنان، والقلب والجنان، وليس وراء ذلك حبَّة خَرْدَل من الإيمان)[1].

وعلى هذا الأساس، فإن النقد يختلف نوعه، من فن لآخر، فهو يأتي بمعان عديدة، منها:
النقد، والرد، والمناظرة، والمحاورة، والمناقشة، والمحاجة، والجدل، وغيرها من الألفاظ المقاربة للفظ النقد، ولكي يتسنى لنا إدراك هذا التقارب بين هذه الألفاظ، فلا بد من التعرف على معانيها.

النقد لغة واصطلاحاً:

النقد لغة: (نقد) النون والقاف والدال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه. من ذلك: النقد في الحافر، وهو تقشره. حافر نقد: متقشر. والنقد في الضرس: تكسره، وذلك يكون بتكشف ليطه عنه.
ومن الباب: نقد الدرهم، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك. ودرهم نقد: وازن جيد، كأنه قد كشف عن حاله فعلم[2].
ويأتي النقد بمعنى كشف العُيوب، قال أبو الدرداء: (إن نقدت الناس نقدوك)؛ أي: عبتهم واغتبتهم، من قولك: نقدت الجوزة أنقدها، ونقد الدرهم، ونقد له الدرهم؛ أي: أعطاه إيَّاه. ونقد الدراهم؛ أي: أخرج منها الزيف،

---

(1): ابن القيم، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، ص:232، تحقيق: محمد أحمد الحاج، دار القلم- دار الشامية - جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، 1416هـ.
(2): ينظر: مقاييس اللغة، باب النون والقاف وما يثلثهما، مادة: (نقد).

وناقدت فلانًا، إذا ناقشته بالأمر[1].
وفي المعجم الوسيط: فن تمييز جيد الكلام من رديئه وصحيحه من فاسده[2].
النقد في الاصطلاح: النقد في حقيقته تعبيرٌ عن موقفٍ كلي متكامل في النظرة إلى الفن عامَّةً، أو إلى الشِّعر خاصَّةً، يبدأ بالتذوُّق؛ أي: القدرة على التمييز، ويعبرُ منها إلى التفسير والتعليل والتحليل والتقييم، خطوات لا تُغنِي إحداها عن الأخرى، وهي متدرجةٌ على هذا النسق؛ كي يتَّخذَ الموقف نهجًا واضحًا، مؤصلاً على قواعد - جزئيَّة أو عامَّة - مؤيدًا بقوَّة الملكة بعد قوَّة التمييز[3]
وعرف أيضاً: (بأنّه النظر في الأقوال والأفعال وتمييز صحيحها وحسنها من سقيمها ومعيبها، وإخراج الزّيف منها والإبقاء على الصحيح الحسن مع تثبيته والتركيز عليه)[4].
ومفهوم النقد يتغاير بحسب كل فن من فنون العلم الذي يخاض فيه، فنقد الأدباء والشعراء غير نقد الفقهاء وأهل الفرق، ونقد الأصوليين غير نقد المحدثين؛ فلكلٍّ قواعدُه ومناهجُه، غير أن المشترك بينها هو النظر في الكُتِب لبيان عُيوبه، وكشف نقائصها، ثم الحكم عليها بمعايير فنها، وتصنيفها مع غيرها، والمعايير والأحكام الصادرة تتفاوت وتتغاير بحسَب الفن الذي يمارسُ فيه النقد. كما إن للنقد مفردات مُقاربة له؛ مثل: الرد، والمناظرة، والمحاجة، والمحاورة، والجدل، وإنْ كان لكلِّ واحدٍ ما يُميّزُه عن غيرِه من دواعي وأساليب وغايات ودوافع. و بمنهجيَّة عرض الصواب والخطأ ، والحسن والسيّئ.
معنى الرد:
الرد لغة: الرد: صرف الشيء ورجعه. والرد: مصدر رددت الشيء. ورده عن وجهه يرده ردا ومردا وترددا: صرفه ... ومنه الردة عن الإسلام أي الرجوع عنه. وارتد فلان عن دينه إذا كفر بعد إسلامه. ورد عليه الشيء إذا لم يقبله، وكذلك إذا خطأه. وتقول: رده إلى منزله ورد إليه جوابا أي رجع[5].
اصطلاحاً: صرف الشيء بذاته، أو بحالة من أحواله، يقال: رددته فارتد.[6]

---

(1): ينظر: لسان العرب: حرف الدال، فصل النون، مادة: (نقد).
(2): ينظر: المعجم الوسيط، باب النون، مادة: (نقد)،
(3): تاريخ النقد الأدبي عند العرب، الدكتور إحسان عباس، ص: 5، دار الثقافة - بيروت - الطبعة: الرابعة - 1983م.
(4): مقال بعنوان: (النقد مفهومه، مشروعيته، شروطه، موارده) للشيخ إسماعيل إبراهيم حريري، هيئة علماء بيروت، مجلة لقاء - بيروت - قسم الفكر، العدد: السابع عشر - 2009م.
(5): ينظر: لسان العرب، حرف الدال، فصل الراء، مادة: (ردد)، الصحاح تاج اللغة، فصل الراء، مادة: (ردد).
(6): المفردات في غريب القرآن ص: 348

إذاً لا يكون إلا إلى خلْفٍ؛ لذا يغلبُ على الرُّدودِ الطعنُ في المقالة وتخطئة قائلها، وبَيان فساد حُجَجِها، وتتبُّع ثغراتها، وكشف عوارها.

ورد ذكر هذا المصطلح في عدد من الآيات القرآنية، منها:

قوله تعالى: چ□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ[1].

وقوله تعالى: چ ئه ئو چ[2]، وقوله تعالى: چ گ گ گ گ ں چ[3].

معنى المناظرة:

المناظرة لغة: أن تناظر أخاك في أمر إذا نظرتما فيه معا كيف تأتيانه. وهو مجاز. والمناظرة: المباحثة والمباراة في النظر، واستحضار كل ما يراه ببصيرته. والنظر: البحث[4].

وفي التعريفات، المناظرة لغة: من النظير، أو من النظر بالبصيرة، واصطلاحاً، هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب[5].

هي علم يعرف به كيفية آداب إثبات المطلوب ونفيه أو نفي دليله مع الخصم كما في الرشيدية. والآداب الطرق، وموضوع هذا العلم البحث. وتطلق المناظرة أيضا في اصطلاح أهل هذا العلم على النظر من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهارا للصواب. وقيل توجّه الخصمين في النسبة بين الشيئين إظهارا للصواب أي توجّه المتخاصمين الذين مطلب أحدهما غير مطلب الآخر إذا توجها في النسبة[6].

معنى المناقشة:

أصل المناقشة من نقش الشوكة إذا استخرجها من جسمه، وقد نقشها وانتقشها.

أبو عبيد: المناقشة الاستقصاء في الحساب حتى لا يترك منه شيء[7].

و"ناقشته" "مناقشة": استقصيت في حسابه[8].

مناقشة مفرد: مصدر ناقش: مداولة، جدال ومحاسبة، وتبادل آراء ووجهات نظر[9].

---

(1): سورة النساء، الآية: 86.
(2): سورة القصص، الآية: 13.
(3): سورة ص، الآية: 33.
(4): ينظر: تاج العروس، فصل الكاف مع الراء، مادة: (نظر).
(5): التعريفات، ص: 232.
(6): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 2/ 1652.
(7): ينظر: لسان العرب، حرف الشين المعجمة، فصل النون.
(8): ينظر: المصباح المنير، كتاب النون، النون مع القاف وما يثلثهما، جذر: (ن ق ش).
(9): ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، 3/ 2268.

لم يرد في القرآن الكريم هذا اللفظ، ولكنه جاء في السنة النبوية المطهرة، فعن عائشة - ϑ: قالت : قال رسول الله ^ : (من حوسب عذب). قالت عائشة فقلت: أوليس يقول الله تعالى: چ ڃ ڃ ڃ ڃ چ[1]، قالت: فقال: (إِنَّمَا ذَلِكِ الْعَرْضُ وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ)[2].

معنى الحجة أو المحاجة:

الحجة لغة :

البرهان. تقول حاجه فحجه أي غلبه بالحجة. والتحاج: التخاصم. وحججته حجا. فهو حجيج[3].

الحجة: الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، وجمعها حجج. ويقال: حاججته أحاجه حجاجا ومحاجة حتى حججته أي غلبته بالحجج التي أدليت بها[4].

في الاصطلاح: بالضم مرادف للدليل كما في شرح الطوالع. و الحجة الإلزامية هي المركّبة من المقدمات المسلّمة عند الخصم المقصود منها إلزام الخصم و إسكاته و هي شائعة في الكتب.

و القول بعدم إفادتها الإلزام لعدم صدقها في نفس الأمر قول بلا دليل لا يعبأ به[5].

ورد ذكر مصطلح الحجة وبعضاً من اشتقاقاته في كثير من الآيات منها:

قول الله تعالى: چگ گ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ھ ھ ھ ے ۓ چ[6].

وقوله تعالى: چۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ چ[7]،

وقوله تعالى: چڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک چ[8] .

معنى المحاورة أو الحوار:

المحاورة أو الحوار لغة: حور: الحور: الرجوع عن الشيء وإلى الشيء، حار إلى الشيء وعنه حورا ومحارا ومحارة وحؤورا: رجع عنه وإليه،... والمحاورة: المجاوبة. والتحاور: التجاوب، واستحاره أي استنطقه. وهم يتحاورون أي يتراجعون الكلام. والمحاورة: مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة، وقد حاوره[9].

---

(1): سورة الانشقاق، الآية: 8.

(2): البخاري، كتاب العلم، باب: من سمع شيئاً فراجعه حتى يعرفه، حديث رقم: (103)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: إثبات الحساب، حديث رقم: (2876).

(3): ينظر: الصحاح تاج اللغة، باب الجيم، فصل الحاء، مادة: (حجج). المصباح المنير، كتاب: الحاء، الحاء مع الجيم وما يثلثهما، جذر: (ح ج ج).

(4): ينظر: تهذيب اللغة، باب: الحاء والجيم، مادة: (حج).

(5): كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1/ 622.

(6): سورة آل عمران، الآية: 66.

(7): سورة الأنعام، الآية:81.

(8): سورة الأنعام، الآية: 149.

(9): ينظر: الصحاح تاج اللغة، باب: الراء، فصل الحاء، مادة (حور)، لسان العرب، حرف الراء، فصل الحاء، مادة (حور).

اصطلاحاً: مناقشة بين طرفين، أو أطراف، يقصد بها تصحيح الكلام، وإظهار حجة، وإثبات حق، ودفع شبهة، ورد الفاسد من القول والرأي[1].

ورد مصطلح التحاور في القرآن الكريم، من أمثال قول الله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷽[2]، وقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷽[3].

معنى الجدل:

الجدل لغة: مقابلة الحجة بالحجة؛ والمجادلة: المناظرة والمخاصمة، والمراد به في الحديث الجدل على الباطل، وطلب المغالبة به لإظهار الحق فإن ذلك محمود لقوله عز وجل: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷽[4]. [5]

اصطلاحاً: الجدل: دفع المرء خصمه عن إفساد قوله: بحجة، أو شبهة، أو يقصد به تصحيح كلامه، وهو الخصومة في الحقيقة.[6].

كذلك مصطلح الجدل تم ذكره في العديد من آيات القرآن الكريم كما في قول الله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷽[7]، وقوله تعالى: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﷽[8] ، وقوله عز من قائل: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ

استعمال هذه المصطلحات تختلف باختلاف الفن الذي يتم النقد فيه، فيغلبُ استعمالُ مصطلحِ النقد في الأدب والشعر والفلسفة، والرُّدود في الفقه والعقائد، والجدل في علم الكلام ومقالات الفرق، والجرح والتعديل ونقد الرجال في علم الرجال، والمناظرة والمناقشة والمباحثة والحوار في أيِّ فنٍّ تواجَهَ فيه الطرفان، اتَّفقا في الرأي أو اختلفَا.

ثانياً: مشروعّية النقد في الإسلام.

لم يرد في الكتاب العزيز كلمة **"النقد"** بأيّ من اشتقاقاتها، وكذلك في الروايات حسب الظاهر بالمعنى الاصطلاحي، ولكن هذا لا يعني عدم وجود حالات من النقد في الكتاب والسنة، بلغت حدّاً من الكثرة، تجعل النقد أمراً مشروعاً في الجملة، وقد انتقد الله تعالى في كثير من آيات الكتاب العزيز أقواماً في عقائدهم، وسلوكيّاتهم، وبيّن زيف ما يعتقدون، وما يعملون، ودعاهم إلى النظر والتفكّر فيما هو الحق واتّباعه، بعقلٍ ورويّة ودراية، وللنقد القرآني طريقته وأساليبه، فتارة يكون نقداً لعقيدة بنحو الاستفهام الاستنكاري، وأخرى بطريقة الاستدراج والدعوة إلى سواء السبيل، وغير ذلك، ومن أمثلة ذلك:

1- أن الله تعالى انتقد كفر الكافرين به، من خلال إلفات نظرهم إلى أنَّ ما يمرّون به من حياة وموت وحياة بعد الموت، إنما هو من الله تعالى، فكفرهم به لا مبرّر له ولا حجة لهم فيه، قال تعالى: **چۇ ۇ ۆ ۆ و ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا چ**[1].

2 - انتقاده تعالى عقيدة أهل الكتاب في جملة من الآيات كما في سورة آل عمران في قوله تعالى: **چڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ**

(1): سورة البقرة، الآية: 28.

ژ ڑ ڑ ک
ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ
گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ
ۆ ۈ ۇ ۆ ۆ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ۑ ۑ
ئائا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئې ئې
ئى ئى ئى ی ی ی □ □
□ □ □ □ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ

پ پ پ پ چ[1].

3 - انتقاده تعالى قول من أنكر المعاد أو شكّك فيه، قال تعالى چڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ ۇ ۆ ۆ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ۑ ۑ ئا ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ پ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ[2].

فإن الله تعالى في هذه الآيات مع انتقاده واعتراضه عقائد الكافرين، كان يقدم لهم الدليل المقنع العقلي تارة، والوجداني أخرى؛ ليردّهم إلى العقيدة الصحيحة الصافية، وهي عقيدة التوحيد، والإيمان بيوم القيامة. والأمثلة في السنة النبوية كثيرة جداً، فهناك من الاحتجاجات التي هي في واقعها انتقادات للعقائد الفاسدة مع بيان أوجه الفساد فيها منها:

ما رواه عدي بن حاتم حيث قال: (أتيت النبي - ^ - وفي عنقي صليب من ذهب , فقال لي: "يا عدي اطرح هذا الوثن من عنقك، قال: فطرحته, وقال: وانتهيت إليه, وهو يقرأ سورة براءة فقرأ هذه الآية چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۇ ۇ ۆ ۆ چ[3]، قال: فقلت: يا رسول الله إنا لسنا نعبدهم، فقال: أليس يحرمون ما أحل الله فيحرمونه , ويحلون ما حرم الله فيستعملونه؟ قال: قلت: بلى , قال: فذلك عبادتهم. هذا لفظ حديث السوسي وفي رواية الحافظ: فقال النبي ^: أليس كانوا يحلون لكم الحرام فتحلونه , ويحرمون عليكم الحلال فتحرمونه، قال: قلت: بلى، قال: فذلك عبادتهم)[4].

ففي هذه الرواية انتقد النبي - ^- اليهود والنصارى، في إتباعهم الأحبار والرهبان، في كل ما يأمرون به، وإن كان مخالفاً لأوامر الله Δ.

---

(1): سورة آل عمران، الآيات: 64 - 71.
(2): سورة الحج، الآيات: 5 - 7.
(3): سورة التوبة، الآية: 31.
(4): جامع البيان في تأويل القرآن، تفسير قول الله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۇ ۇ ۆ ۆ چ، 210/14. والمدخل إلى السنن الكبرى، ص: 209.

ثالثاً: شروط وقواعد النقد:

لما كان أكثر الأحكام لا سبيل إلي معرفتها إلا من جهة النقد والنظر، وكان النقد وسيلة لمعرفة الحق من الباطل، لا غاية للخوض في أعراض الناس، لذا التزم العلماء الاعتدال والإنصاف والأمانة في نقد الرجال وبيان أحوالهم، فلم يتناولوا في ذكر نقد الرجال غير الجانب العلمي، وقد تميز هذا المنهج ببعض الشروط والقواعد المهمة:

1 - فهم الكتاب والسنة الفهم الصحيح، والتغذي بكتب السلف، من علماء هذا الدين الذين كتبوا في العقيدة، ومعاني القرآن وأسراره، وفهموا الحديث فهماً تاماً، وقصروا أنفسهم على ذلك. وهذه قاعدة مهمة لمن أراد الخوض في مجال النقد والمناقشة والردود[1].

2 - إتباع الضوابط العلميّة في كل علم، فمن أراد أن ينتقد مقالاً أو كتاباً موضوعه في علم أصول الدين مثلاً فإنّ هناك قواعد تحكم هذا العلم، لا بد أن يكون الناقد عارفاً بها، وخبيراً فيها وإلاّ كان يمشي على غير هدىً ويخبط خبط عشواء، فيقع في كثير من المحاذير، وكذلك الحال في أيّ علم آخر كالفقه وأصوله والتفسير وغيرها[2].

3 - الإنصاف وإعطاء صاحب الحقّ حقه، فإنّ النقد حالة تقويم وحالة وزن بالقسطاس المستقيم، وكلّما كان الناقد دقيقاً في نقده، بلا جور ولا انحياز، ولا تعصب، ولا إفراط ولا تجاوز، كان أقرب إلى العدل والإنصاف، وبالتالي أقرب إلى التقوى، فعلى الناقد في منقوده أن يقول ما له وما عليه، ما يراه فيه بحقٍ، ولا يتعدّى ذلك بلا حق، فيخرج عن جادة الصواب والإنصاف والعدل. يقول الإمام ابن القيم: (والله تعالى يحب الإنصاف، بل هو أفضل

---

(1): صالح بن سعد اللحيدان، نقد أصول الشيوعية، ص: 116، مكتبة الحرمين - الرياض - المملكة العربية السعودية، 1401هـ.

(2):مقال بعنوان: (النقد مفهومه، مشروعيته، شروطه، موارده) للشيخ إسماعيل إبراهيم حريري، مجلة لقاء.

حلية تحلى بها الرجل، خصوصا من نصب نفسه حكما بين الأقوال والمذاهب، وقد قال الله تعالى لرسوله - ρ -: **چئى ئى ئدچ**[1] ، فورثة الرسول منصبهم العدل بين الطوائف، وألا يميل أحدهم مع قريبه، وذوي مذهبه وطائفته ومتبوعه، بل يكون الحق مطلوبه، يسير بسيره، وينزل بنزوله، يدين دين العدل والإنصاف، ويحكم بالحجة، وما كان عليه رسول الله - ρ - فهو العلم الذي قد شمر إليه، ومطلوبه الذي يحوم بطلبه عليه، لا يثني عنانه عنه عذل عاذل، ولا تأخذه فيه لومة لائم، ولا يصده عنه قول قائل)[2].

4 - عدم التعجّل في الحكم سلباً أو إيجاباً من النظرة الأولى لقول شخص أو لعمله، بل يتأمّل ويدقّق ويعيد النظر مراراً، ويقرأ كل كلامه إذ لعلّ هناك قرينة ولو منفصلة تجعل للكلام معنىً آخر، فإنّ الكلام العربي غنيٌ بذلك حيث يأتي المتكلم شفهياً أو الكاتب خطيّاً بعمومات حسب مناسبات الموضوع ثمّ يلحقها - إذا أراد ذلك - بقرائن تبين مراده الجدّي[3].

5 - أن يلتزم في عمليّة النقد بما ثبت حجيته في فهم الكلام وهو الظهور العرفي فضلاً عن النصّ الصريح والواضح في المعنى المراد للمتكلم. وليس له أن يحمّل الكلام على ما يخالف ظهوره، ويحاول أن يتحكّم في فرض معنىً على اللفظ لا يريده صاحبه ولا هو ظاهر من اللفظ[4].

6 - التجرد التام في الحوار والمناقشة والنقد، والابتعاد عن الشدة، والابتعاد عن السب والشتم؛ التي تبعد العلم والعقل عن الأسلوب مهما كان نوعه، من حيث القوة والتركيز والسبك[5].

7 - أن يكون - الناقد - على جانب كبير من المرونة والذكاء، وسعة الاطلاع، وأن يكون فاهما لِلْفَرْق بين الأفكار، وأنها أفكار بشرية، عرضة للنقص على الدوام[6].

8 - التزام الأدب في النقد: فلم يخرج هؤلاء العلماء في نقدهم وأحكامهم عن آداب البحث العلمي الصحيح، وكانوا مع ذلك يأمرون طلابهم بالتزام الأدب في نقدهم، يقول المزني[7]، تلميذ الشافعي ـ رحمهما الله تعالى: " سمعني

---

(1): سورة الشورى، الآية: 15.
(2): ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، 78/3، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ.
(3): مقال بعنوان: (النقد مفهومه، مشروعيته، شروطه، موارده) للشيخ إسماعيل إبراهيم حريري، مجلة لقاء.
(4): المصدر نفسه.
(5): بتصرف نقد أصول الشيوعية، ص: 117.
(6): المرجع السابق، ص: 118.
(7): الإمام، العلامة، فقيه الملة، علم الزهاد، أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم، المزني، المصري، (ت:264)، تلميذ الشافعي. حدث عن: الشافعي، وعن علي بن معبد بن شداد، ونعيم بن حماد، وغيرهم، وحدث عنه: إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة، وأبو الحسن بن جوصا، وأبو بكر بن زياد النيسابوري، وخلق كثير من المشارقة والمغاربة، وصنف

الشافعي يوماً وأنا أقول: "فلان كذاب"، فقال لي: "يا إبراهيم: أكس ألفاظك أحسنها، ولا تقل كذاب، ولكن قل حديثه ليس بشيء"[1].

9 - الأمانة في الحكم: بحيث يتضمن النقد الفضائل والمساوئ، فلا تنسينا مساوئ الشخص اليسيرة محاسنه الكثيرة يقول محمد بن سيرين: (ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوئه ولم تذكر محاسنه)[2].

يقول ابن القيم: (فلو كان كل من أخطأ أو غلط ترك جملة، وأهدرت محاسنه، لفسدت العلوم والصناعات، والحكم، وتعطلت معالمها)[3].

هذه أهم الشروط والقواعد التي يجب أن تكون في كل من يتصدر للنقد العلمي، لتصحيح الأخطاء، وتقويم الاعوجاج، وتمييز الطيب من الخبيث.

كتبا كثيرة: (الجامع الكبير)، و(الجامع الصغير)، و(المنثور) و(المسائل المعتبرة) و(الترغيب في العلم)، ينظر: سير أعلام النبلاء، 496/12، طبقات الشافعية للسبكي، 93/12.

(1): أصول الحديث ومصطلحه، محمد عجاج الخطيب، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثانية - 1971م.

(2): ينظر القواعد العلمية في النقد عند شيخ الإسلام ابن تيمية، عبد الله بن محمد الحيالي، ص: 4، سلسلة بحوث وتحقيقات من مجلة الحكمة، العدد 12.

(3): ابن القيم، مدارج السالكين، 40/2، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1416هـ.

المبحث الثالث:

أظهر صور النقد في كتاب "الإيمان".

ويشتمل على:

أولا: القواعد التي اعتمدها ابن تيمية في النقد.

ثانيا: صور من نقد ابن تيمية لبعض العلماء، والفرق الكلامية.

أولا: القواعد التي اعتمدها ابن تيمية في النقد.

رسم شيخ الإسلام لنفسه منهجاً في نقده للمذاهب الفكرية، والفرق الكلامية، والتزم جملة من القواعد التي اعتمد عليها في هذا الشأن، لأن الناقد السوي، يجب أن لا يبتغي من وراء نقده إلا إظهار الحق، وتصحيح الأخطاء، لا للتعريض بالناس، والخوض في أحوالهم وأعراضهم، والقدح في دينهم وعلمهم وأمانتهم، والتعريض بهم، ولأن الناقد يعتبر نفسه حكماً على الآخرين، إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، وهو مغفور له في خطئه، مصداقاً لقول النبي - ٨ -: (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ)[1]؛ ولذا فإن الشيخ ابن تيمية - ٤ - قد قعَّد لنفسه بعض القواعد، في نقده

(1): البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم: (6919).

للعلماء والمذاهب الفكرية على مختلف مشاربها واتجاهاتها، ومن هذه القواعد ما يلي:

أولاً: الكلام في الناس لا يكون إلا بالعلم والعدل لا بالجهل والظلم:

وضع الشيخ شرطين أساسيين للنقد، وهما: العلم والعدل، فلا ينبغي للناقد في أي مجال من مجالات الحياة سواء في الأقوال، أو في الأفعال، إلا أن يكون عالما بما ينقده، عادلا في حكمه على المنتَقَد، فلا يحابي أحدا في نقده، ولا يغمط حق أحد، ولا يكون الحكم على الآخرين مهما كانت مكانتهم، ودرجتهم العلمية، إلا بهذين الشرطين، فيقول رحمه ﷲ: (ومعلوم أننا إذا تكلمنا فيمن هو دون الصحابة، مثل الملوك المختلفين علي الملك، والعلماء والمشايخ المختلفون في العلم والدين، وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل، لا بظلم وجهل، وإن العدل واجب لكل أحد، وعلي كل أحد، في كل حال، والظلم محرماً مطلقاً، لا يباح بحال قط، قال تعالي: چ ۓ ﮫ ﮬ ﮭ ۇ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۉ ې چ[1]، وهذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار، وهو بغض مأمور به، فإذا كان البغض الذي أمر ﷲ به قد نهي صاحبه أن يظلم من أبغضه، فكيف بمن يبغض مسلماً، بتأويل وشبهة أو بهوى النفس؟ فهو أحق أن لا يظلم، بل يعدل عليه)[2].

ويقول في موضع آخر: (والعدل مما اتفق أهل الأرض على مدحه ومحبته، والثناء على أهله ومحبتهم. والظلم مما اتفقوا على بغضه وذمه وتقبيحه، وذم أهله وبغضهم، وليس المقصود الكلام في التحسين والتقبيح العقلي،... ولكن المقصود أن العدل محمود محبوب باتفاق أهل الأرض، وهو محبوب في النفوس، مركوز حبه في القلوب، تحبه القلوب وتحمده، وهو من المعروف الذي تعرفه القلوب، والظلم من المنكر الذي تنكره القلوب فتبغضه وتذمه)[3].

فالعلم والعدل هما المقياس في الحكم على الآخرين، فالجاهل أو الظالم لا يقبل منه صرف ولا عدل في الحكم على الآخرين، وعلى كل مسلم أن لا يرد قول عالم حتى ينظر في أحوال من نقده، ورد عليه، فإن كان من أهل العلم والإنصاف أخذ به وإلا فلا. لأن بعضاً من النقاد لا ينتقدون الآخرين لتصحيح الأخطاء، وتقويم الاعوجاج، بل حسدا وحقدا على الآخرين، إما لتعصب لفكر معين، أو انتصار لعالم ما، أو فرقة معينة، دون الرجوع لمعايير النقد الصحيح.

ثانياً: التجرد عن الهوى:

---

(1): سورة المائدة الآية: 8.
(2): منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، 126/5.
(3): المصدر السابق، 127/5.

التجرد عن الهوي من الأسباب التي تجعل الحكم على الآخرين ونقدهم صائباً، أو قريباً من الصواب، والتجرد عن الهوى أمر أوصى الله به نبيه داود – υ – في الحكم علي الناس، وبين أن إتباع الهوى يضل الإنسان عن سبيل الله، ولو كان من كان. فقال تعالي: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ □ ﭼ[1].

وحين يقع الإنسان في أسر الهوى، فإن الموازين تنقلب والمفاهيم تتغير، فيصبح الحق باطلاً والباطل حقاً، بمجرد فساد القلب، وانتكاس الفطرة.

قال الشيخ: (ومن المعلوم أن مجرد نفور النافرين، أو محبة الموافقين لا يدل على صحة قوله ولا فساده، إلا إذا كان ذلك بهدى من الله، بل الاستدلال بذلك هو استدلال باتباع الهوى، بغير هدى من الله . فإن إتباع الإنسان لما يهواه هو أخذ القول والفعل الذي يحبه ورد القول والفعل الذي يبغضه، بلا هدى من الله، قال تعالى : ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ[2]، وقال: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ[3] ... فمن اتبع أهواء الناس بعد العلم، الذي بعث الله به رسوله، وبعد هدى الله الذي بينه لعباده، فهو بهذه المثابة. ولهذا كان السلف يسمون أهل البدع والتفرق – المخالفين للكتاب والسنة – أهل الأهواء، حيث قبلوا ما أحبوه، وردوا ما أبغضوه ، بأهوائهم بغير هدى من الله)[4].

فإن الهوى إذا صار هو من يقود الإنسان، فإن أصحابه يكونون شيعا وأحزاباً متفرقة، يتعصب كل واحد منهم لرأيه وذوقه ، ويعادي من يخالفه في الرأي، ولو كان الحق مع غيره، لأن الحق يصير عنده ليس هو مراده ومبتغاه، بل مراده الانتصار لرأيه وفريقه الذي يتعصب له، وبهذا يدب الخلاف والتفرق بين الأمة الواحدة، ويحصل فيها ما حذر الله منه في كتابه، فتذهب ريحها وتتفرق كلمتها، وتكون فريسة سهلة لأعدائها، قال تعالى: ﭽ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭼ[5].

وفي هذا الصدد يقول الشيخ – ς : (وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمه فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك ولا يطلبه ولا يرضى لرضا الله ورسوله ولا يغضب لغضب الله ورسوله بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه ويكون مع ذلك معه شبهة دين أن الذي يرضى له ويغضب له أنه السنة وهو الحق وهو الدين فإذا قدر أن الذي معه هوالحق المحض دين الإسلام ولم يكن قصده أن

(1): سورة ص، الآية: 26.
(2): سورة الأنعام، الآية: 119.
(3): سورة القصص، الآية: 50.
(4): مجموع الفتاوى، 114/4.
(5): سورة الأنفال، الآية: 46.

يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا بل قصد الحمية لنفسه وطائفته أو الرياء ليعظم هو ويثنى عليه أو فعل ذلك شجاعة وطبعا أو لغرض من الدنيا لم يكن لله ولم يكن مجاهدا في سبيل الله فكيف إذا كان الذي يدعي الحق والسنة هو كنظيره معه حق وباطل وسنة وبدعة ومع خصمه حق وباطل وسنة وبدعة وهذا حال المختلفين الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وكفر بعضهم بعضا وفسق بعضهم بعضا ولهذا قال تعالى فيهم: ﭽ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ گ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ﭼ[1]) [2].

ثالثاً: الالتزام بما جاء به الله ورسوله، وعدم التقليد إلا بما جاءت به النصوص:

إذ إن كثيراً من النزاعات والخلافات التي تحدث بين العلماء وطلاب العلم، سببه الرئيسي هو التعصب لرأي فلان، أو قول علان، والتقليد الأعمى الذي لا يقوم على حجة ولا برهان، ومحاولة معرفة الحق بأقوال الرجال، واتخاذ أقوالهم حجة في كل شيء، هذا النوع من التقليد ينخر في جسم الأمة، ويقضي علي جانب كبير من نشاطها الفكري، وفعاليتها في ميادين العلم والمعرفة، ويخلد بها إلي الكسل والعجز.

يقول الشيخ في هذا الصدد: (وأما أقوال بعض الأئمة كالفقهاء الأربعة وغيرهم ؛ فليس حجة لازمة ولا إجماعا باتفاق المسلمين بل قد ثبت عنهم - ﷺ - أنهم نهوا الناس عن تقليدهم ؛ وأمروا إذا رأوا قولا في الكتاب والسنة أقوى من قولهم: أن يأخذوا بما دل عليه الكتاب والسنة ويدعوا أقوالهم ولهذا كان الأكابر من أتباع الأئمة الأربعة لا يزالون إذا ظهر لهم دلالة الكتاب أو السنة على ما يخالف قول متبوعهم اتبعوا ذلك)[3].

ويقول في موضع آخر نقلا عن الإمام أحمد بن حنبل: (من قلة علم الرجل أن يقلد دينه الرجال وقال: لا تقلد دينك الرجال فإنهم لن يسلموا من أن يغلطوا)[4].

كما أن أي شخص معرض للخطأ بحكم بشريته، فلا ينبغي تقليد أياً كان، حتى يعرف حاله، وأن اجتهاده قد وافق ما جاءت به النصوص، يقول شيخ الإسلام: (فأما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين، وهذا في الذنوب المحقة، وأما ما اجتهدوا فيه، فتارة يصيبون، وتارة يخطئون، فإذا اجتهدوا فأصابوا فلهم أجران، وإذا اجتهدوا وأخطئوا فلهم أجر على اجتهادهم، وخطؤهم مغفور لهم)[5].

---

(1): سورة البينة، الآيات: 4 - 5.
(2): منهاج السنة، 256/5.
(3): مجموع الفتاوى، 10/20.
(4): المصدر نفسه، 118/20.
(5): المصدر نفسه، 44/35.

فقد يخطئ الرجل في اجتهاده، ولذا لا ينبغي تقليده في ما خالف الكتاب والسنة، وكلٌّ يؤخذ من قوله ويترك، إلا الرسول ☺ ، يقول الشيخ: (فجماع هذا، أن هذه الأمور تعطى حقها من الكتاب والسنة، فما جاء به الكتاب والسنة من الخبر، والأمر والنهي وجب اتباعه، ولم يلتفت إلى من خالفه كائنا من كان، ولم يجز إتباع أحد في خلاف ذلك كائنا من كان، كما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة، من إتباع الرسول وطاعته، وإن الرجل الذي صدر عنه ذلك يعطى عذره، حيث عذرته الشريعة، بأن يكون مسلوب العقل، أو ساقط التمييز، أو مجتهدا مخطئا، اجتهاداً قولياً أو عملياً، أو مغلوباً على ذلك الفعل أو الترك، بحيث لا يمكنه رد ما صدر عنه من الفعل المنكر بلا ذنب فعله، ولا يمكنه أداء ذلك الواجب بلا ذنب فعله، ويكون هذا الباب نوعه محفوظا، بحيث لا يتبع ما خالف الكتاب والسنة، ولا يجعل ذلك شرعة ولا منهاجا، بل لا سبيل إلى الله، ولا شرعة، إلا ما جاء به محمد - ☺ - . وأما الأشخاص الذين خالفوا بعض ذلك على الوجوه المتقدمة، فيعذرون ولا يذمون ولا يعاقبون، فإن كل أحد من الناس قد يؤخذ من قوله وأفعاله ويترك إلا رسول الله ☺)[1].

هذه بعض القواعد، التي خطها الشيخ لنفسه في نقده للعلماء والفرق، وغيرهم من الفلاسفة والكفار والملحدين.

ثانيا: صور من نقد ابن تيمية لبعض العلماء، والفرق الكلامية.

في سياق كلام الشيخ ابن تيمية - ؒ - عن حقيقة الإيمان، ذكر بأن معنى الإيمان: إما أن يكون مفردا فيشمل أعمال القلوب، التي هي الإقرار والتصديق، وأعمال الجوارح - أركان الإسلام الخمسة -، وإما أن يذكر مقروناً بالإسلام، فيكون معناه: التصديق والإقرار بالقلب، دون أعمال الجوارح، (فلما ذكر الإيمان مع الإسلام، جعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة: الشهادتان، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج. وجعل الإيمان ما في القلب من الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر)[2]. انتقد بعضاً من المذاهب والفرق الكلامية، وبعضاً من العلماء المنتسبين إلى هذه الفرق، بالعنف والحدة تارة، وباللين تارات، غير أنه أكثر من نقده في مسألة الإيمان؛ الذي هو موضوع الكتاب، وقد رأى الباحث أن يورد بعضاً من هذه الردود والانتقادات، علّه يتبين للقارئ المعنى الصحيح للإيمان، وهل الاختلاف بين

(1): المصدر نفسه، 220/10.
(2): كتاب الإيمان، 15.

أهل العلم، على اختلاف مشاربهم، حقيقياً، أم لفظياً؟ وهل خالفوا في ذلك النصوص الصحيحة الصريحة، أم تأولوا تلك النصوص، واجتهدوا في فهمها وتفسيرها؟.
وهذه بعض صور النقد التي ذكرها الشيخ في كتابه "الإيمان" والتي ناقش فيها بعض علماء المذاهب والفِرَق في مسألة الإيمان، وإخراجهم للعمل من مسمى الإيمان:

الصورة الأولى: نقد من قال بالحقيقة والمجاز في الإيمان:

انتقد الشيخ - ّ - قول من قال: أن أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان ليس على الحقيقة، بل هو من مجاز اللغة، فقال: (فإن قيل: ما ذكر من تنوع دلالة اللفظ بالإطلاق والتقييد في كلام الله ورسوله وكلام كل أحد، بين ظاهر لا يمكن دفعه، لكن نقول: دلالة لفظ الإيمان على الأعمال مجاز، فقوله ^ : " الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق " [مجاز] .
وقوله: " الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ". . . إلى آخره، حقيقة.
وهذا عمدة المرجئة، والجهمية، والكرامية[1]، وكل من لم يدخل الأعمال في اسم الإيمان)[2].
نقد الشيخ هذا القول، وأنكر أن يكون هناك مجاز في لغة العرب، وما ذكره بعض العلماء من حقيقة ومجاز إنما هو اصطلاح حادث، حيث لم يرد في كتاب الله وسنة رسول الله - ☺ - ولا أقوال العلماء من الصحابة والتابعين - ╚ - هذا التقسيم فقال: (ولكن المشهور أن الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ وبكل حال فهذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم: كمالك ، والثوري، والأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي، ولا تكلم به أئمة

---

(1): أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، كان ممن يثبت الصفات إلى أن ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه،... وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتي عشر فرقة. وأصولها ستة: العابدية والتونية والزرينية والإسحاقية والواحدية، وأقربهم الهيصمية، ولكل واحدة منهم = =رأي إلاأنه لما لم يصدر ذلك عن علماء معتبرين، ويرى أبو عبد الله: على أن معبوده على العرش استقرارا، وعلى أنه بجهة فوق ذاتا، وأطلق عليه اسم الجوهر...، وإنه مماس للعرش من الصفحة العليا وجوز الانتقال والتحول والنزول...، وقال: نحن نثبت القدر خيره وشره من الله تعالى، واتفقوا على أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع، وتجب معرفة الله تعالى بالعقل، كما قالت المعتزلة، وقالوا : الإيمان هو الإقرار باللسان فقط، دون التصديق بالقلب، ودون سائر الأعمال، وفرقوا بين تسمية المؤمن مؤمنا فيما يرجع إلى أحكام الظاهر والتكليف، وفيما يرجع إلى أحكام الآخرة والجزاء، فالمنافق عندهم: مؤمن في الدنيا على الحقيقة، مستحق للعقاب الأبدي في الآخرة. ينظر الملل والنحل، ص: 87-91.
(2): كتاب الإيمان، 79.

العربية والنحو، كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء، ونحوهم)[1].
وكلام الشيخ فيه نظر، فعدم ورود هذا التقسيم عند العرب والصحابة والتابعين، ليس بقادح في المجاز؛ لأنه ليس مهماً أن يرد هذا اللفظ بعينه عن العرب، فاللفظ مجرد اصطلاح، ومعلوم أن المصطلحات لأكثر فنون العلم غالباً ما تأتي متأخرة عن موضوع الفن نفسه، وبخاصة في عصور التدوين، والحقيقة أن فن المجاز وجد في كلام العرب، بمن فيهم الصحابة والتابعون، وأئمة العلم؛ فالتأويلات المجازية واستعمال الكلام فيما وضع له، وفي غير ما وضع له، مستفيض جدا في كلامهم، ثم جاء من بعدهم من قسم الكلام إلى حقيقة ومجاز، كما نظمت العرب على الأوزان المختلفة، ثم جاء من سمى هذه الأوزان بحورا؛ والمرسل والآحاد، وغيرها، في علم الحديث، فالمهم ظهور الفن نفسه حين تدرك صوره، ويميزه الفكر، وتلتفت إليه الأذهان[2].
ثم في حكمه على أن المجاز لم يقل به الأئمة المشهورين كمالك والشافعي وأبي حنيفة، ففي نُقُولِ أهل العلم عن هؤلاء نجد أنهم ذكروا المجاز إما تصريحاً، أو استعمالاً.
فمالك نقل عنه ابن عبد البر في التمهيد قوله: (إن الله ينزل في الليل إلى سماء الدنيا)، فقال مالك : يتنزل أمره[3].
وأما الشافعي فقد ذكر الإمام الزركشي، في كتابه البحر المحيط في أصول الفقه: (والذي عليه جمهور أهل العلم أن الشرع لاحظ فيها المعنى اللغوي. قلت: ونص الشافعي في " الأم " صريح في
أنها مجازات لغوية، قاله ابن اللبان في ترتيب الأم)[4].
وأما الإمام أبو حنيفة فالنقل عنه كثير في هذه المسألة، فهو يفرق بين الحقيقة والمجاز، ويذكر الاستعارة بلفظها، ففي أصول البزدوي[5]: (قال أبو

---

(1): كتاب الإيمان، 80.
(2): ينظر: الدكتور عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم (بين الإجازة والمنع)، 647/2، مكتبة وهبة -القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة - 2004م.
(3): ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، 7/ 143،تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ,محمد عبد الكبير البكري = = وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ، 1387هـ.
(4): الزركشي، البحر المحيط، 522/1، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة النشر 1421هـ.
(5): البزدوي أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين، (ت:482هـ)، شيخ الحنفية، عالم ما وراء النهر، أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي، صاحب الطريقة في المذهب، قال السمعاني: ما حدثنا عنه سوى صاحبه أبي المعالي محمد بن نصر الخطيب قال: وكان إمام الأصحاب بما وراء النهر، ومن تصانيفه المبسوط إحدى عشر مجلدا وشرح الجامع الكبير والجامع الصغير

حنيفة رحمه الله أن المجاز خلف عن الحقيقة في التكلم، لا في الحكم، بل هو في الحكم أصل، ألا ترى أن العبارة تتغير به، دون الحكم، فكان تصرفا في التكلم، فتشترط صحة الأصل من حيث أنه مبتدأ وخبر، موضوع للإيجاب بصيغته، وقد وجد ذلك، فإذا وجد وتعذر العمل بحقيقته وله مجاز متعين صار مستعار الحكمة بغير نية، كالنكاح بلفظ الهبة)[1].

ثم يورد الشيخ كلاما، رداً على من يثبت المجاز في القرآن الكريم فيقول: (ومن الأمثلة المشهورة لمن يثبت المجاز في القرآن: **چ گ گ چ**[2]، قالوا المراد به أهلها، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فقيل لهم: لفظ القرية والمدينة والنهر والميزاب وأمثال هذه الأمور؛ التي فيها الحال والمحال كلاهما داخل في الاسم، ثم قد يعود الحكم على الحال وهو السكان، وتارة على المحل وهو المكان، وكذلك في النهر يقال حفرت النهر وهو المحل، وجرى النهر وهو الماء، ووضعت الميزاب وهو المحل، وجرى الميزاب وهو الماء، وكذلك القرية ... إلى آخر ما ذكر)[3].

يريد الشيخ هنا، أن يبرهن أن الآية ليس فيها مجاز، بل حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، كما هو معروف عند علماء اللغة، وبالتالي فلا حاجة لنا إلى المجاز.

لكن الناظر إلى كتب العلماء يجد أنهم لم يجروا اللفظ على ظاهره، حين يجري على المحل دون الحال، بل يؤولونه بالحال، ومنهم الإمام الشافعي؛ الذي يعتبر حجة في اللغة عند أكثر العلماء، فقد

ذكر هذه الآية تحت مسمى : **"الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره"**، فحمل القرية في هذه الآية على أهلها، ولم يحملها على حقيقة القرية ، وقال: (فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها، لا تختلف عند أهل العلم باللسان: أنهم إنما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية وأهل العير؛ لأن القرية والعير لا ينبئان عن صدقهم)[4] ، فهو حملها على الحال دون المحل بالقرينة وهو من مجاز اللغة.

كما أن الإمام العز بن عبد السلام؛ الذي صنف كتاباً أسماه "المجاز في القرآن" ذكر فيه الآيات التي يُحْمَل

وله فى أصول الفقه كتاب كبير مشهور ومفيد، ينظر سير أعلام النبلاء، 602/18، والجواهر المضية في طبقات الحنفية، 372/1.

(1): علي بن محمد البزدوي الحنفيى، كنز الوصول الى معرفة الأصول، ص: 83، جاويد بريس – كراتشي، كذا ذكره محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: 483هـ) في أصوله، 184/1، تحقيق: رفيق العجم، دار المعرفة – بيروت.

(2): سورة يوسف، الآية: 82.

(3): كتاب الإيمان،101.

(4): الإمام الشافعي، كتاب الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي – مصر، الطبعة: الأولى، 1358هـ.

معناها على المجاز لا على الحقيقة، ذكر أن المراد من الآية هو أهل القرية[1].

ويقول الشيخ في موضع آخر في نقده للفرق الثلاثة، بجعلهم الإيمان حقيقة هو: مجرد التصديق، وتناوله للأعمال من قبيل المجاز: (فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب - أي: بسبب تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز - فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه، ولا يكون الأمر كذلك، ويجعلون هذه الدلالة حقيقة، وهذه مجازاً، كما أخطأ المرجئة في اسم الإيمان، جعلوا لفظ الإيمان حقيقة في مجرد التصديق وتناوله للأعمال مجازا. فيقال: إن لم يصح التقسيم إلى حقيقة ومجاز، فلا حاجة إلى هذان وإن صح فهذا لا ينفعكم، بل هو عليكم لا لكم؛ لأن الحقيقة هي اللفظ؛ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينة، والمجاز إنما يدل بقرينة، وقد تبين أن لفظ الإيمان حيث أطلق في الكتاب والسنة دخلت فيه الأعمال، وإنما يدعى خروجها منه عند التقييد؛ وهذا يدل على أن الحقيقة قوله: " الإيمان بضع وسبعون شعبة ". وأما حديث جبريل فإن كان أراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام فهو كذلك، وهذا هو المعنى الذي أراد النبي - ☺ - قطعا. كما أنه لما ذكر الإحسان أراد الإحسان مع الإيمان والإسلام، لم يرد أن الإحسان مجرد عن إيمان وإسلام)[2].

كما أنه ذكر أن المرجئة ساروا على منهاج أهل البدع والأهواء، وطريقة الفلاسفة الذين يعتمدون على آرائهم، وعقولهم، وعلى اللغة في تفسير النصوص، فقال: (وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة، وهذه طريقة أهل البدع ولهذا كان الإمام أحمد يقول: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس)[3].

ويبدو أن باب المجاز، قد كان سببا في ضلال أكثر أهل الأهواء والضلالات والنحل، الذين استغلوه وامتطوا صهوته، لتسويغ تحريفاتهم وتأويلاتهم الضالة، التي تعدَّوْا بها على حرمة النصوص الشرعية المقدسة، فوضعوا الباطل موضع الحق، الأمر الذي دعا كثير من العلماء أن يحذروا من خطورة التوسع في القول به، بل إن كثير من الباحثين يرجح أن إنكار بعض العلماء للمجاز، يرجع إلى ما رأوه من تحريف المبطلين للنصوص الشرعية بدعوى

---

(1): العز بن عبد السلام، مجاز القرآن، ص: 142، تحقيق: د. مصطفى محمد حسين الذهبي، تقديم، أحمد زكي يماني، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن - 1419هـ.

(2): كتاب الإيمان، 105.

(3): المصدر نفسه، 107.

المجاز، فقابلوا هذا الزيغ والضلال بحسم مادة الذريعة.

ومن ذلك ما قاله الإمام عبد القاهر الجرجاني - ؒ - في هذا الصدد: (وقد اقتسمهم - أي الناس - البلاء فيه - أي: المجاز - من جانبي الإفراط والتفريط، فمن مغرور، مغري بنفيه دفعة، والبراء منه جملة، يشمئز من ذكره، وينبو عن اسمه، يرى أن لزوم الظواهر فرض لازم، وضرب الخيام حولها حتم واجب، وآخر يغلو فيه ويفرط، ويتجاوز حده ويخبط، فيعدل عن الظاهر والمعني عليه، وسوم نفسه التعمق في التأويل ولا سبب يدعو إليه ... فهم يستكرهون الألفاظ على ما تقله المعاني، يدعون السليم من المعاني إلى السقيم حبا للتشوف، وقصدا للتمويه، وذهابا للضلال)[1].

وخلاصة القول أن المجاز موجود في لغة العرب ولا يستطيع أحد إنكاره، وإن كان البعض يبالغ فيه، فلا ينبغي إنكاره جملة واحدة، ولكن يجب تقويم الأخذ به دون إفراط أو تفريط.

الصورة الثانية: نقد الأشاعرة في مسألة الإيمان:

ذكر الشيخ - ؒ - أن أبا الحسن الأشعري[2] نصر قول جهم بن صفوان، في مسألة الإيمان: وهي أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه أنه لا يكفر بجحده، وأن الإيمان والكفر لا

---

(1): الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 391، تعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1991م.

(2): الأشعري علي بن إسماعيل بن إسحاق العلامة، إمام المتكلمين، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري، اليماني، البصري. (ت:324هـ)، له ذكاء مفرط، وتبحر في العلم، أخذ عنه: أئمة منهم: أبو الحسن الباهلي، وأبو الحسن الكرماني، وأبو زيد المروزي، والشيرازي وغيرهم، من مصنفاته: (العمد في الرؤية، والفصول في الرد على الملحدين، وكتاب الموجز، وكتاب الصفات وهو كبير، تكلم فيه على أصناف المعتزلة والجهمية، وكتاب: اللمع في الرد على أهل البدع. وللأشعري كلمة ثابتة رواها البيهقي، سمعت أبا حازم العبدوي، سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول: لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد، دعاني فأتيته، فقال: اشهد علي أني لا أكفر أحدا من أهل القبلة، لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات، قلت: وبنحو هذا أدين، وكذا كان الشيخ ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: أنا لا أكفر أحدا من الأمة. ينظر سير أعلام النبلاء، 85/15، الوفي بالوفيات، 137/20.

يكونان إلا في القلب دون غيره من الجوارح فقال: (وأبو الحسن الأشعري نصر قول جهم في الإيمان مع أنه نصر المشهور عن أهل السنة من أنه يستثني في الإيمان فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله ; لأنه نصر مذهب أهل السنة ، في أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة، ولا يخلدون في النار، وتقبل فيهم الشفاعة ونحو ذلك، وهو دائما ينصر - في المسائل التي فيها النزاع بين أهل الحديث وغيرهم - قول أهل الحديث، لكنه لم يكن خبيرا بمآخذهم، فينصره على ما يراه هو من الأصول التي تلقاها عن غيرهم، فيقع في ذلك من التناقض ما ينكره هؤلاء وهؤلاء , كما فعل في مسألة الإيمان ونصر فيها قول جهم مع نصره للاستثناء[1])[2].

وكلام الشيخ فيه نظر، إذ لم يذكر الشيخ دليلا واحداً على أن الشيخ أبا الحسن نَصَرَ قول جهم في الإيمان، فيبدوا أنه نقل هذا القول عن أحد أصحاب أبي الحسن، أو غيره؛ لأن الشيخ أبا الحسن ذكر في كتابه الإبانة أن الإيمان قول وعمل فقال: (وأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ونسلم الروايات الصحيحة عن رسول الله - ☺ - التي رواها الثقات عدل عن عدل، حتى تنتهي إلى رسول الله ☺)[3].

ويقول أيضا: (وأجمعوا على أن النبي - ☺ - دعا جميع الخلق إلى معرفة الله وإلى نبوته، ونهاهم عن الجهل بالله - Δ - وعن تكذيبه، وأنه - Σ - بين لهم جميع ما دعاهم إليه من الإسلام والإيمان، وما رغبهم فيه من منازل الإحسان، وأوضح لهم الأدلة عليه وبين لهم الطريق إليه، وأن جبريل - Σ - جاءه في صورة أعرابي بحضرة أصحابه فقال له: ما الإسلام؟ فقال Σ: "تَشْهَدُ أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ - في الحديث الطويل - فقال: صدقت، قال فما الإيمان؟ قال: "أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ" - وغير ذلك - فقال: صدقت، قال فما الإحسان؟ "أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ"[4] ، ثم انصرف ونحن نتعجب من تصديقه النبي - ☺ - فقال لهم النبي - ☺ - بعد أمره لهم بطلبه فلم يجدوه بعد انصرافه هذا جبريل جاءكم يعلمكم أمر دينكم، ولذلك قد بين لهم قبل ذلك طرق المعارف بحدثهم، ودلهم على وجود المحدث لهم،

---

(1): أي: أن يقول المسلم: أنا مؤمن إن شاء الله.
(2): كتاب الإيمان، 108.
(3): الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ص: 24، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة البيان، دمشق ، الطبعة: الثالثة، 1411هـ.
(4): مسلم، كتاب الإيمان، باب: الإيمان والإسلام والإحسان، وأشراط الساعة، حديث رقم: (1).

ودلهم على صدقه فيما أنبأهم به عن ربه تعالى،... وأجمعوا على أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وليس نقصانه عندنا شك فيما أمرنا بالتصديق به، ولا جهل به، لأن ذلك كفر، وإنما هو نقصان في مرتبة العلم، وزيادة البيان، كما يختلف وزن طاعتنا وطاعة النبي - ☺ - وإن كنا جميعاً مؤدين للواجب علينا)[1].

ثم قال الشيخ ابن تيمية بعد ذلك: (بل قد كفر أحمد بن حنبل ووكيع[2] وغيرهما، من قال بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن، وهو عندهم شر من قول المرجئة، ولهذا صار من يعظم الشافعي من الزيدية والمعتزلة ونحوهم يطعن في كثير ممن ينتسب إليه يقولون: الشافعي لم يكن فيلسوفا ولا مرجئا وهؤلاء فلاسفة أشعرية مرجئة، وغرضهم ذم الإرجاء ونحن نذكر عمدتهم: - يقصد القاضي أبو بكر ً"[3] - لكونه مشهورا عند كثير من المتأخرين المنتسبين إلى السنة)[4].

هذا الكلام فيه حدة وتعريض بالإمام الأشعري، وأصحابه، وإن كان تلميحاً، ويفهم ذلك من قوله: (بل قد كفر أحمد بن حنبل ووكيع وغيرهما، من قال بقول جهم في الإيمان الذي نصره أبو الحسن)، وهذا يعتبر خروجاً عن النقد العلمي الصحيح، وخاصة؛ وأن الذي ذكره في قوله هذا يعتبر من كبار علماء المسلمين وأئمتهم، كما أن الإمام الأشعري قد بين مذهبه في الاعتقاد من خلال كتابه "الإبانة" الذي سبق ذكر نصه الذي يبين فيه قوله في

---

(1): الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر، ص: 271، 272، تحقيقك عبد الله شاكر محمد الجنيدي،مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة = = الطبعة الثانية، 1422هـ.

(2): وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي الإمام، الحافظ، محدث العراق،أبو سفيان، (ت:197هـ)، سمع من: هشام بن عروة، وسليمان الأعمش، والأوزاعي،وخلق كثير، وكان من بحور العلم، وأئمة الحفظ. حدث عنه: سفيان الثوري - أحد شيوخه وعبد الله بن المبارك، والفضل بن موسى السيناني،وأحمد، وابن معين، وغيرهم، قال أحمد بن حنبل: ما رأيت أحدا أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع. ينظر سير أعلام النبلاء، 140/9، الوافي بالوفيات، 261/27.

(3): ابن الباقلاني الإمام، العلامة، أوحد المتكلمين، مقدم الأصوليين، القاضي، أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني، (ت:403)، صاحب التصانيف، وكان يضرب المثل بفهمه وذكائه، سمع: أبا بكر أحمد بن جعفر القطيعي، وأبا محمد بن ماسي، وطائفة، وخرج له أبو الفتح بن أبي الفوارس، صنف في الرد على الرافضة، والمعتزلة، والخوارج والجهمية والكرامية، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، وقد يخالفه في مضائق، فإنه من نظرائه، وقد أخذ علم النظر عن أصحابه، وقد ذكره القاضي عياض في (طبقات المالكية) ، فقال: هو الملقب بسيف السنة، ولسان الأمة، المتكلم على لسان أهل الحديث، وطريق أبي الحسن، وإليه انتهت رئاسة المالكية في وقته، حدث عنه: الحافظ أبو ذر الهروي، وأبو جعفر محمد بن أحمد السمناني، والحسين بن حاتم الأصولي وقيل: جميع ما كان يذكر أبو بكر بن الباقلاني من الخلاف بين الناس صنفه من حفظه، وما صنف أحد خلافا إلا احتاج أن يطالع كتب المخالفين، ولما مات أمر شيخ الحنابلة أبو الفضل التميمي مناديا يقول بين يدي جنازته: هذا ناصر السنة والدين، والذاب عن الشريعة، هذا الذي صنف سبعين ألف ورقة. ينظر سير أعلام النبلاء، 193/17، والوافي بالوفيات، 147/3.

(4): كتاب الإيمان، 108.

الإيمان، والذي يقول فيه: (وأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص)، وهذا مذهب ابن تيمية نفسه.

أما نقده ورده على القاضي أبوبكر الباقلاني فذكر الشيخ: قول القاضي في كتابه "التمهيد" فقال: (فإن قالوا: فخبرونا ما الإيمان عندكم؟ قيل: الإيمان هو التصديق[1] بالله وهو العلم , والتصديق يوجد بالقلب، فإن قال: فما الدليل على ما قلتم؟ قيل: إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان قبل نزول القرآن وبعثة النبي – ☺ – هو التصديق، لا يعرفون في اللغة إيمانا غير ذلك، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ[2]، أي بمصدق لنا، ومنه قولهم: فلان يؤمن بالشفاعة، وفلان لا يؤمن بعذاب القبر، أي: لا يصدق بذلك، فوجب أن الإيمان في الشريعة هو الإيمان المعروف في اللغة، لأن الله ما غير اللسان العربي ولا قلبه...)[3]. بعد أن ساق الشيخ كلام القاضي أبو بكر، رد قائلا: (وهذا عمدة من نصر قول الجهمية في مسألة الإيمان وللجمهور من أهل السنة وغيرهم عن هذا أجوبة:

أحدها: قول من ينازعه في أن الإيمان في اللغة مرادف للتصديق ويقول هو بمعنى الإقرار وغيره.

والثاني: قول من يقول: وإن كان في اللغة هو التصديق، فالتصديق يكون بالقلب واللسان وسائر الجوارح كما قال النبي ☺ : (وَالفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ)[4].

والثالث: أن يقال: ليس هو مطلق ، بل هو تصديق خاص، مقيد بقيود اتصل اللفظ بها، وليس هذا نقلاً للفظ ولا تغييراً له، فإن الله لم يأمرنا بإيمان مطلق، بل بإيمان خاص وصفه وبينه.

والرابع: أن يقال: وإن كان هو التصديق، فالتصديق التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح، فإن هذه لوازم الإيمان التام, وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم, ونقول: إن هذه اللوازم تدخل في مسمى اللفظ تارة، وتخرج عنه أخرى.

والخامس: قول من يقول: إن اللفظ باق على معناه في اللغة، ولكن الشارع زاد فيه أحكاما.

---

(1): نقل الإمام الطبري عن ابن عباس τ قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ ﭙ ﭚ ﭛ ♂ البقرة:3، قوله: (يصدقون) يقول: ومعنى الإيمان عند العرب التصديق. جامع البيان عن تفسير آي القرآن، 234/1 ، 235.

(2): سورة يوسف، الآية: 17.

(3): كتاب الإيمان، 109، الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص: 390، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1407هـ.

(4): البخاري، من حديث أبي هريرة τ، كتاب الاستئذان، باب: زنا الجوارح دون الفرج، حديث رقم: (5889)، ومسلم في كتاب القدر، باب: قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره، حديث رقم: (2657).

والسادس: قول من يقول: إن الشارع استعمله في معناه المجازي، فهو حقيقة شرعية، مجاز لغوي.

السابع: قول من يقول: إنه منقول[1].
ثم رد الشيخ على القاضي، كلامه بأن أهل اللغة أجمعوا بأن الإيمان يعني التصديق، في اللغة والشرع فقال: (
الأول: قول من ينازع في أن معناه في اللغة التصديق، ويقول: ليس هو التصديق، بل بمعنى الإقرار وغيره.
قوله: إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان قبل نزول القرآن هو التصديق. فيقال له: من نقل هذا الإجماع؟ ومن أين يعلم هذا الإجماع؟ وفي أي كتاب ذكر هذا الإجماع؟
الثاني: أن يقال: أتعني بأهل اللغة: نقلتها، كأبي عمرو، والأصمعي[2]، والخليل، ونحوهم، أو
المتكلمين بها؟ فإن عنيت الأول؛ فهؤلاء لا ينقلون كل ما كان قبل الإسلام بإسناد، وإنما ينقلون ما سمعوه من العرب في زمانهم، وما سمعوه في دواوين الشعر وكلام العرب وغير ذلك بالإسناد. ولا نعلم فيما نقلوه لفظ الإيمان، فضلا عن أن يكونوا أجمعوا عليه، وإن عنيت المتكلمين بهذا اللفظ قبل الإسلام، فهؤلاء لم نشهدهم، ولا نقل لنا أحد عنهم ذلك.
الثالث: أنه لا يعرف عن هؤلاء جميعهم أنهم قالوا: الإيمان في اللغة هو التصديق، بل ولا عن بعضهم، وإن قدر أنه قاله واحد أو اثنان؛ فليس هذا إجماعا.
الرابع: أن يقال: هؤلاء لا ينقلون عن العرب أنهم قالوا: معنى هذا اللفظ كذا وكذا، وإنما ينقلون الكلام المسموع من العرب، وأنه يفهم منه كذا وكذا... فإن قيل: هذا يقدح في العلم باللغة قبل نزول القرآن، قيل: فليكن، ونحن لا حاجة بنا مع بيان الرسول لما بعثه الله به من القرآن أن نعرف اللغة قبل نزول القرآن، والقرآن نزل بلغة قريش، والذين خوطبوا به كانوا عربا، وقد فهموا ما أريد به وهم الصحابة، ثم الصحابة بلغوا لفظ القرآن ومعناه إلى التابعين حتى انتهى إلينا، فلم يبق بنا حاجة إلى أن تتواتر عندنا تلك

---

(1): كتاب الإيمان، 109.
(2): عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع أبو سعيد الأصمعي البصري اللغوي. توفي سنة: (216)، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر، روى عن أبي عمرو بن العلاء، وقرة ابن خالد، ونافع بن أبي نعيم، وشعبة، وحماد بن سلمة وخلق، قال عمر بن شبة: سمعته يقول: حفظت ستة عشر ألف أرجوزة، وقال الشافعي: ما عبر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعي، قال ابن معين: ولم يكن ممن يكذب، وكان من أعلم الناس في فنه. صنف: غريب القرآن، خلق الإنسان، الأجناس، كتاب أصول الكلام، وغير ذلك. ينظر: الوافي بالوفيات، 126/19، بغية الوعاة، 112/2.

اللغة من غير طريق تواتر القرآن... إلى غير ذلك من الأجوبة التي يطول ذكرها)[1].

هذا ما نقله الشيخ - ؒ - عن القاضي أبو بكر من كتابه التمهيد، غير أن الشيخ ربما استعجل في حكمه على القاضي الباقلاني، بأنه نصر قول الجهمية في الإيمان؛ لأن القاضي ذكر تفسيراً لكلامه هذا في كتاب له آخر فقال: (واعلم أن حقيقة الإيمان هو: التصديق، والدليل عليه قوله تعالى إخباراً عن إخوة يوسف ♠ : ﴿ ﴾[2]، أي بمصدق لنا وأيضاً: أن الرسول - ♠ - لما أخبر عن كلام البقرة والذئب، فقال: أنا أؤمن به وأبو بكر وعمر، يريد أصدق. وأيضاً: قول أهل اللغة: فلان يؤمن بالبعث والجنة والنار، أي يصدق به، وفلان لا يؤمن بعذاب الأخرة، أي لا يصدق به.

واعلم: أن محل التصديق القلب، وهو: أن يصدق القلب بأن الله إله واحد، وأن الرسول حق، وأن جميع ما جاء به الرسول حق، وما يوجد من اللسان وهو الإقرار ، وما يوجد من الجوارح وهو العمل، فإنما ذلك عبارة عما في القلب، ودليل عليه، ويجوز أن يسمى إيماناً حقيقة على وجه، ومجازاً على وجه، ومعنى ذلك: أن العبد إذا صدق قلبه بما قلنا وأقر بلسانه، وعملت جوارحه، فهو المؤمن الحقيقي عند الله وعندنا، وأما من كذب بقلبه، وأقر بالوحدانية بلسانه، وعمل الطاعات بجوارحه، فهذا ليس بمؤمن حقيقة، وإنما هو مؤمن مجازاً، لأن ذلك يمنع دمه وماله في أحكام الدنيا، لأنه مؤمن من حيث الظاهر، وهو عند الله غير مؤمن، والدليل على صحة ذلك: قوله: ﴿ ﴾[3]، فأخبر سبحانه بكذبهم، ونحن نعلم وكل عاقل أنه ما كذب إقرار ألسنتهم، وإنما كذب قلوبهم، حيث أبطنوا خلاف ما أظهروا، لأن الأخرس المصدق بقلبه إيمانه صحيح، وإن كان لا يقدر على النطق والإقرار بلسانه، وكذلك بالعكس من هذا، فإن المؤمن المصدق بقلبه مؤمن عند الله تعالى، وإن نطق بالكفر، يدلك على صحة ذلك: قوله تعالى: ﴿ ﴾[4]، فأخبر أن نطق اللسان بالإيمان لا ينفع مع إصرار القلب على الكفر، وإقرار اللسان بالكفر لا يضر مع تصديق القلب.

واعلم: أنا لا نفكر أن نطلق القول بأن الإيمان عقد بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان، على ما جاء في الأثر لأنه - ^- إنما أراد بذلك أن يخبر عن حقيقة

(1): كتاب الإيمان، 110، وما بعدها.
(2): سورة يوسف، الآية: 17.
(3): سورة المنافقون، الآية:1.
(4): سورة النحل، الآية: 106.

الإيمان الذي ينفع في الدنيا والآخرة، لأن من أقر بلسانه، وصدق بقلبه، وعمل أركانه، حكمنا له بالإيمان وأحكامه في الدنيا، من غير توقف ولا شرط، وحكمنا له أيضاً بالثواب في الآخرة وحسن المنقلب، من حيث شاهد الحال، وقطعنا له بذلك في الآخرة، بشرط أن يكون في معلوم الله تعالى أنه يحييه على ذلك، ويميته عليه، ولو أقر بلسانه، وعمل بأركانه، ولم يصدق بقلبه، نفعه ذلك في أحكام الدنيا، ولم ينفعه في الآخرة[1]، وقد بين ذلك - ☺ -حيث قال: (يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الإِيمَانُ قَلْبَهُ)[2]، وإذا تأملت هذا التحقيق وتدبرته وجدت بحمد الله تعالى ومنه: أن الكتاب والسنة ليس فيهما اضطراب ولا اختلاف، وإنما الاضطراب: والاختلال، والاختلاف في فهم من سمع ذلك، وليس له فهم صحيح، نعوذ بالله من ذلك)[3].

الصورة الثالثة: نقد قول القاضي أبو بكر في أن الإيمان خصلة من خصال الإسلام:

أورد الشيخ - ç - قول الإمام الباقلاني في كتابه التمهيد راداً عليه ومنتقداً إياه، في بعض المسائل المتعلقة بحقيقة الإسلام، فقال: (قال الذين نصروا مذهب جهم في الإيمان من المتأخرين كالقاضي أبي بكر، وهذا لفظه فإن قال قائل: وما الإسلام عندكم؟ قيل له: الإسلام: الإنقياد والاستسلام، فكل طاعة انقاد العبد بها لربه، واستسلم فيها لأمره فهي إسلام، والإيمان: خصلة من خصال الإسلام، وكل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمانا.
فإن قال: فلم قلتم: أن معنى الإسلام ما وصفتم؟ قيل: لأجل قوله تعالى: چڑ ک ک ک گ گ گ گ ڳ چ[4]، فنفى عنهم الإيمان وأثبت لهم الإسلام، وإنما أراد بما أثبته الإنقياد والاستسلام، ومنه: چۇ ۇ ۆ چ[5]، وكل من استسلم لشيء فقد أسلم، وإن كان أكثر ما يستعمل ذلك في المستسلم لله ولنبيه ☺)[6].
قال الشيخ ابن تيمية في رده على هذا الكلام: (قلت: وهذا الذي ذكروه مع بطلانه، ومخالفته للكتاب والسنة هو تناقض، فإنهم جعلوا الإيمان خصلة من خصال الإسلام،

---

(1): أي: يكون معصوم الدم والمال والعرض، وأحكام الإسلام كالحدود وغيرها من الأحكام.
(2): سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)، من حديث أبي برزة الأسلمي، كتاب الأدب، باب الغيبة، حديث رقم: (4880)، 241/7، تعليق الأرناؤوط: حديث صحيح لغيره، وهذا إسناد حسن في المتابعات والشواهد، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ.
(3): الباقلاني، الإنصاف، 52 - 54.
(4): سورة الحجرات، الآية: 14.
(5): سورة النساء، الآية: 90، الآية التي احتج بها الباقلاني هي قوله تعالى: چ ے ۓ ۓ ڭ چ، النساء 94.
(6): كتاب الإيمان، 137، التمهيد للباقلاني: 390.

فالطاعات كلها إسلام وليس فيها إيمان إلا التصديق، والمرجئة وإن قالوا: إن الإيمان يتضمن الإسلام فهم يقولون: الإيمان هو تصديق القلب واللسان، وأما الجهمية فيجعلونه تصديق القلب، فلا تكون الشهادتان، ولا الصلاة، ولا الزكاة، ولا غيرهن من الإيمان، وقد تقدم ما بينه الله ورسوله، من أن الإسلام داخل في الإيمان، فلا يكون الرجل مؤمنا حتى يكون مسلما، كما أن الإيمان داخل في الإحسان، فلا يكون محسنا حتى يكون مؤمنا. (1)

وأما التناقض، فإنهم إذا قالوا: الإيمان خصلة من خصال الإسلام، كان من أتى بالإيمان إنما أتى بخصلة من خصال الإسلام، لا بالإسلام الواجب جميعه، فلا يكون مسلما حتى يأتي بالإسلام كله، كما لا يكون عندهم مؤمنا، حتى يأتي بالإيمان كله، وإلا فمن أتى ببعض الإيمان عندهم لا يكون مؤمنا، ولا فيه شيء من الإيمان، فكذلك يجب أن يقولوا في الإسلام، وقد قالوا: كل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمانا، وهذا إن أرادوا به أن كل إيمان هو الإسلام الذي أمر الله به، ناقض قولهم: إن الإيمان خصلة من خصاله...، ثم المسلم إن كان لا يكون مسلما إلا بفعل كل ما سميتموه إسلاما، لزم أن يكون الفساق ليسوا مسلمين مع كونهم مؤمنين، فجعلتم المؤمنين الكاملي الإيمان عندكم ليسوا مسلمين وهذا شر من قول الكرامية، ويلزم أن الفساق من أهل القبلة ليسوا مسلمين، وهذا شر من قول الخوارج والمعتزلة وغيرهم... وإن قلتم: بل كل من فعل طاعة سمى مسلما، لزم أن يكون من فعل طاعة من الطاعات ولم يتكلم بالشهادتين مسلما، ومن صدق بقلبه ولم يتكلم بلسانه أن يكون مسلما عندكم، لأن الإيمان عندكم إسلام، فمن أتى به فقد أتى بالإسلام، فيكون مسلما عندكم من تكلم بالشهادتين ولا أتى بشيء من الأعمال.

وهم يقولون: كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا، قالوا: هذا من حيث الإطلاق، وإلا فالتفصيل ما ذكرناه من أن الإيمان خصلة من خصال الإسلام والدين، وليس هو جميع الإسلام والدين، فإن الإسلام هو الاستسلام لله بفعل كل طاعة وقعت موافقة للأمر. والإيمان أعظم خصلة من خصال الإسلام، واسم الإسلام شامل لكل طاعة انقاد بها العبد لله، من

---

(1): هذا الكلام فيه نظر؛ لأنه لم يقل به أحد من أهل القبلة، فهم مجمعون على أن الإسلام والإيمان لا يكونان إلا بالشهادتين، وإلا من لم ينطق بالشهادتين ولو بكلامه النفسي، لم يدخل في حضيرة الإسلام ولا الإيمان أصلاً. ثم إن الشيخ ناقض قوله هذا في موضع آخر فقال: (فالمسلمون سنيهم وبدعيهم متفقون على وجوب الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ومتفقون على وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، ومتفقون على أن من أطاع الله ورسوله فإنه يدخل الجنة، ولا يعذب، وعلى أن من لم يؤمن بأن محمدا رسول الله ρ فهو كافر، وأمثال هذه الأمور التي هي أصول الدين وقواعد الإيمان التي اتفق عليها المنتسبون إلى الإسلام والإيمان، فتنازعهم بعد هذا في بعض أحكام الوعيد أو بعض معاني بعض الأسماء أمر خفيف بالنسبة إلى ما اتفقوا عليه). كتاب الإيمان، (307).

إيمان، وتصديق، وفرض سواه، ونفل، غير أنه لا يصلح التقرب بفعل ما عدا الإيمان من الطاعات دون تقديم فعل الإيمان...

فيقال لهم: إذا كان هذا قولكم، فقولكم: كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا، يناقض هذا؛ فإن المسلم هو المطيع لله، ولا تصح الطاعة من أحد إلا مع الإيمان، فيمتنع أن يكون أحد فعل شيئا من الإسلام إلا وهو مؤمن، ولو كان ذلك أدنى الطاعات، فيجب أن يكون كل مسلم مؤمنا، سواء أريد بالإسلام فعل جميع الطاعات، أو فعل واحدة منها، وذلك لا يصح كله إلا مع الإيمان، وحينئذ فالآية حجة عليكم لا لكم.

ثم قولكم: كل مؤمن مسلم، إن كنتم تريدون بالإيمان تصديق القلب فقط، فيلزم أن يكون الرجل مسلما ولو لم يتكلم بالشهادتين ولا أتى بشيء من الأعمال المأمور بها، وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة من دين الإسلام... وليس هذا هو المسلم المعروف في الكتاب والسنة، ولا عند الأئمة الأولين والآخرين...)[1].

وهذا الكلام الذي أورده الشيخ يبدوا أنه ليس هو المعنى الذي أراده الباقلاني، لأن الباقلاني بين معنى كلامه عن الإسلام في كتابه الإنصاف فقال: (ويجب أن يعلم: أن كل إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيماناً، لأن معنى الإسلام الانقياد، ومعنى الإيمان التصديق، ويستحيل أن يكون مصدق غير منقاد، ولا يستحيل أن يكون منقاد غير مصدق؛ وهذا كما يقال: كل نبي صالح، وليس كل صالح نبياً.

ويدل على صحة هذه الجملة قوله تعالى: **چڑ ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ چ**، فنفى عنهم الإيمان وأثبت أن ذلك منهم إسلام لا إيمان. وأيضاً: قوله تعالى: **چ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ئى ی ی ی ی □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ**[2] فغاير بين الإسلام والإيمان.

ويدل على صحة هذا القول أيضاً. أن الرسول عليه السلام فرق هو وجبريل بين الإسلام والإيمان حين سأله، فقال له ما الإيمان ؟ فقال له ρ: « أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، حُلْوِهِ وَمُرِّهِ »، فقال جبريل عليه السلام: صدقت. والمراد بجميع ذلك أن: تصدق بالله ورسوله، إلى آخر ما ذكر، ثم قال له: فما الإسلام ؟ فقال: « أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ، وَتَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ »[3]، وهذا واضح في كونهما غيرين، وأن محل الإيمان القلب، وهو

---

(1): كتاب الإيمان، 137 - 140.
(2): سورة الحجرات، الآية: 17.
(3): السنن الكبرى للنسائي، كتاب العلم، باب توقير العلماء، حديث رقم: (5852)، 381/5.

التصديق، ومحل الإسلام الجوارح، وهذا الحديث يقوي لك جميع ما ذكرت لك)[1].

والشيخ ابن تيمية بعد نقده لما ذكره الباقلاني ورده عليه، يقرر ما ذكره الباقلاني وناقشه فيه، فيقول ناقلا قول الشيخ أبو عمرو بن الصلاح(2)، معقباً على قوله فقال: (وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: قوله ρ: " الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله " إلى آخره، و " الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله " إلى آخره. قال: هذا بيان لأصل الإيمان، وهو التصديق الباطن وبيان لأصل الإسلام، وهو الاستسلام والانقياد الظاهر. وحكم الإسلام في الظاهر يثبت بالشهادتين، وإنما أضاف إليهما الأربع – الصلاة والزكاة والصوم والحج – لكونها أظهر شعائر الإسلام ومعظمها، وبقيامه بها يتم استسلامه، وتركه لها يشعر بحل قيد انقياده وانحلاله... واسم الإسلام يتناول أيضا ما هو [أصل الإيمان] وهو التصديق، ويتناول [أصل الطاعات] فإن ذلك كله استسلام. قال: فخرج مما ذكرناه وحققناه أن الإسلام والإيمان يجتمعان ويفترقان؛ وأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا. قال: فهذا تحقيق واف بالتوفيق بين متفرقات النصوص الواردة في الإيمان والإسلام، التي طالما غلط فيها الخائضون، وما حققناه من ذلك موافق لمذاهب جماهير العلماء من أهل الحديث وغيرهم، فيقال: هذا الذي ذكره رحمه الله فيه من الموافقة لما قد بين من أقوال الأئمة، وما دل عليه الكتاب والسنة ما يظهر به أن الجمهور يقولون: كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنا)[3].

وهذا الكلام الذي قرره ابن تيمية – ς – هو ما قرره القاضي الباقلاني، فكلاهما يقول بأن الإيمان هو التصديق، والإسلام هو الأعمال الظاهرة، وأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمن.

الصورة الرابعة: نقد جهم بن صفوان ومن اتبعه في أن الإيمان مجرد التصديق بالقلب وعلمه:

قال الله تعالى: **ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ**[4]، فوصف الذين آمنوا بأنهم أشد حبا لله من المشركين لأندادهم.

---

(1): الإنصاف، ص: 56.

(2): عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر الكردي الشهرزوري، الشيخ العلامة تقي الدين أحد أئمة المسلمين علما ودينا أبو عمرو بن الصلاح، توفي سنة: (643)، سمع الحديث من أبي جعفر عبيد الله بن أحمد البغدادي المعروف بابن السمين وهو أقدم شيخ له، ومن ابن سكينة وابن طبرزد والمؤيد الطوسي وغيرهم، وتفقه عليه خلق كثير منهم الإمام شمس الدين عبد الرحمن بن نوح والإمام شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل أبو شامة والإمام كمال الدين سلار، وكان إماما كبيرا فقيها محدثا، قال ابن خلكان كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه. ينظر: الوافي بالوفيات، 27/20، طبقات الشافعية للسبكي، 326/8.

(3): كتاب الإيمان، 310.

(4): سورة البقرة، الآية: 165.

انتقد الشيخ – رحمه الله – جهم بن صفوان ومن اتبعه، بعد أن ساق هذه الآية الكريمة، وعلق عليها فقال: (ومن هنا يظهر خطأ قول جهم بن صفوان ومن اتبعه، حيث ظنوا أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه، لم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان، وظنوا أنه قد يكون الإنسان مؤمنا كامل الإيمان بقلبه، وهو مع هذا يسب الله ورسوله، ويعادي الله ورسوله، ويعادي أولياء الله، ويوالي أعداء الله، ويقتل الأنبياء، ويهدم المساجد، ويهين المصاحف، ويكرم الكفار غاية الكرامة، ويهين المؤمنين غاية الإهانة، قالوا: وهذه كلها معاص لا تنافي الإيمان الذي في قلبه، بل يفعل هذا وهو في الباطن عند الله مؤمن[1] قالوا: وإنما ثبت له في الدنيا أحكام الكفار؛ لأن هذه الأقوال أمارة على الكفر ليحكم بالظاهر كما يحكم بالإقرار والشهود، وإن كان في الباطن قد يكون بخلاف ما أقر به وبخلاف ما شهد به الشهود، فإذا أورد عليهم الكتاب والسنة والإجماع على أن الواحد من هؤلاء كافر في نفس الأمر معذب في الآخرة، قالوا: فهذا دليل على انتفاء التصديق والعلم من قلبه، فالكفر عندهم شيء واحد وهو الجهل، والإيمان شيء واحد وهو العلم، أو تكذيب القلب وتصديقه، فإنهم متنازعون: هل تصديق القلب شيء غير العلم أو هو هو؟
وهذا القول، مع أنه أفسد قول قيل في الإيمان، فقد ذهب إليه كثير من أهل الكلام المرجئة)[2].
فرد الشيخ على قولهم هذا بقوله: (فهؤلاء غلطوا في أصلين:
أحدهما: ظنهم أن الإيمان مجرد تصديق وعلم فقط، ليس معه عمل، وحال، وحركة، وإرادة، ومحبة، وخشية في القلب، وهذا من أعظم غلط المرجئة مطلقا، فإن [أعمال القلوب] التي يسميها بعض الصوفية أحوالا ومقامات، أو منازل السائرين إلى الله، أو مقامات العارفين، أو غير ذلك، كل ما فيها مما فرضه الله ورسوله فهو من الإيمان الواجب، وفيها ما أحبه ولم يفرضه، فهو من الإيمان المستحب، فالأول لابد لكل مؤمن منه، ومن اقتصر عليه فهو من الأبرار أصحاب اليمين، ومن فعله وفعل الثاني كان من المقربين السابقين، وذلك مثل حب الله ورسوله، بل أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، بل أن يكون الله ورسوله والجهاد في سبيله أحب إليه من أهله وماله،

---

(1): لم أقف على كتاب ذكر هذا الكلام بلفظه، ولكن الذي ذكره الإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمد الإسفرائيني، (ت:429هـ) هو: (وزعم أيضا – أي: جهم بن صفوان – أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، وأن الكفر هو الجهل به فقط) الفرق بين الفرق، (ص:158)، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، وفي كتاب الملل والنحل للشهرستاني، (ص: 70) (من أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بجحده، لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد، فهو مؤمن).
(2): كتاب الإيمان، 164.

ومثل خشية الله وحده دون خشية المخلوقين، ورجاء الله وحده دون رجاء المخلوقين، والتوكل علي الله وحده دون المخلوقين، والإنابة إليه مع خشيته، كما قال تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ[1]، ومثل الحب في الله، والبغض في الله، والموالاة لله، والمعاداة لله.

والثاني: ظنهم أن كل من حكم الشارع بأنه كافر مخلد في النار، فإنما ذاك؛ لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم والتصديق، وهذا أمر خالفوا به الحس والعقل والشرع، وما أجمع عليه طوائف بني آدم السليمي الفطرة وجماهير النظار، فإن الإنسان قد يعرف أن الحق مع غيره، ومع هذا يجحد ذلك لحسده إياه، أو لطلب علوه عليه، أو لهوي النفس... وعامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم وأنهم صادقون، لكن إما لحسدهم وإما لإرادتهم العلو والرياسة، وإما لحبهم دينهم الذي كانوا عليه ... ولهذا لا يذكر الكفار حجة صحيحة تقدح في صدق الرسل، إنما يعتمدون على مخالفة أهوائهم ،كقولهم لنوح - Σ: چ□ □ □ □ □ □ چ[2]، ومعلوم أن اتباع الأرذلين له لا يقدح في صدقه، لكن كرهوا مشاركة أولئك، كما طلب المشركون من النبي - ^- إبعاد الضعفاء، فأنزل الله تبارك وتعالى: چ ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئې ئې ئى ئى ئى ی ی ی □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ی □ □ □ □ ٱ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ چ[3]، ... وهذه الأمور وأمثالها ليست حججا تقدح في صدق الرسل، بل تبين أنها تخالف إرادتهم وأهواءهم وعاداتهم، فلذلك لم يتبعوهم، وهؤلاء كلهم كفار، بل أبو طالب وغيره كانوا يحبون النبي - ^ - ويحبون علو كلمته، وليس عندهم حسد له، وكانوا يعلمون صدقه، ولكن كانوا يعلمون أن في متابعته فراق دين آبائهم، وذم قريش لهم، فما احتملت نفوسهم ترك تلك العادة واحتمال هذا الذم، فلم يتركوا الإيمان لعدم العلم بصدق الإيمان به، بل لهوى النفس، فكيف يقال: إن كل كافر إنما كفر لعدم علمه بالله؟.

ولم يكف الجهمية أن جعلوا كل كافر جاهلا بالحق حتى قالوا: هو لا يعرف أن الله موجود حق، والكفر عندهم ليس هو الجهل بأي حق كان، بل الجهل بهذا الحق المعين...)[4].

ثم إن الشيخ استعرض سؤالاً للجهمية ورد عليه فقال: (وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب [الموجز]

---

(1): سورة ق، الآيتان: 32، 33.
(2): سورة الشعراء، الآية: 111.
(3): سورة الأنعام، الآيتان: 52 ، 53.
(4): كتاب الإيمان، 169.

وهو أن القرآن نفي الإيمان عن غير هؤلاء، كقوله: ﭼ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭼ[1]، والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب، وبعد هذا فكونها لازمة أو جزءا، نزاع لفظي.

الثاني: أن نصوصاً صرحت بأنها جزء، كقوله -ﷺ: (الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة).

الثالث: أنكم إن قلتم بأن من انتفى عنه هذه الأمور فهو كافر خال من كل إيمان، كان قولكم قول الخوارج، وأنتم في طرف، والخوارج في طرف؛ فكيف توافقونهم؟ ومن هذه الأمور: إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، والحج، والجهاد، والإجابة إلى حكم الله ورسوله، وغير ذلك مما لا تكفرون تاركه، وإن كفرتموه كان قولكم قول الخوارج.

الرابع: أن قول القائل: إن انتفاء بعض هذه الأعمال يستلزم ألا يكون في قلب الإنسان شيء من التصديق بأن الرب حق، قول يعلم فساده بالاضطرار.

الخامس: أن هذا إذا ثبت في هذه ثبت في سائر الواجبات، فيرتفع النزاع المعنوي[2].

الصورة الخامسة: نقد أقوال المرجئة ومن وافقهم في معنى الإيمان:

أورد الشيخ كلام المرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها، ولم يكن قولهم مثل قول جهم، فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمنا إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم، لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضا فإنها لازمة لها، ولكن هؤلاء لهم حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر عليهم، فإنهم رأوا أن الله قد فرق في كتابه بين الإيمان والعمل، فقال في غير موضع: ﭼ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ[3]، ورأوا أن الله خاطب الإنسان بالإيمان قبل وجود الأعمال فقال: ﭼ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭼ[4] ، ﭼ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭼ[5]، وقالوا: لو أن رجلا آمن بالله ورسوله ضحوة[6] ومات قبل أن يجب عليه شيء من الأعمال مات مؤمنا، وكان من أهل الجنة، فدل على أن

---

(1): سورة الأنفال، الآية: 2.
(2): كتاب الإيمان، 178.
(3): سورة الكهف، الآية: 30.
(4): سورة المائدة، الآية: 6.
(5): سورة الجمعة، الآية: 9.
(6): ضحوة النهار بعد طلوع الشمس ثم بعده الضحى، وهي حين تشرق الشمس، ينظر لسان العرب، فصل الضاد المعجمة، مادة: (ضحا).

الأعمال ليست من الإيمان. وقالوا: نحن نسلم أن الإيمان يزيد، بمعنى أنه كان كلما أنزل الله آية وجب التصديق بها، فانضم هذا التصديق إلى التصديق الذي كان قبله، لكن بعد كمال ما أنزل الله ما بقي الإيمان يتفاضل عندهم، بل إيمان الناس كلهم سواء، إيمان السابقين الأولين أو إيمان أفجر الناس.

والمرجئة: المتكلمون منهم والفقهاء منهم، يقولون: إن الأعمال قد تسمى إيمانا مجازا؛ لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه؛ ولأنها دليل عليه، ويقولون: قوله ^ : (الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة أفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق) مجاز.

والمرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة، كما قد ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه[1]، وذكر فرقا كثيرة ... ومنهم من لا يدخلها في الإيمان كجهم ومن اتبعه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول اللسان، وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والثالث: تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم، وهؤلاء غلطوا من وجوه:

أحدها: ظنهم أن الإيمان الذي فرضه الله على العباد متماثل في حق العباد، وأن الإيمان الذي يجب على شخص، يجب مثله على كل شخص، وليس الأمر كذلك، فإن اتباع الأنبياء المتقدمين أوجب الله عليهم من الإيمان ما لم يوجبه على أمة محمد، وأوجب على أمة محمد من الإيمان ما لم يوجبه على غيرهم، والإيمان الذي كان يجب قبل نزول جميع القرآن، ليس هو مثل الإيمان الذي يجب بعد نزول القرآن، والإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به الرسول مفصلا، ليس مثل الإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به مجملا، فإنه لابد في الإيمان من تصديق الرسول في كل ما أخبر، لكن من صدق الرسول، ومات عقب ذلك، لم يجب عليه من الإيمان غير ذلك.

وأما قولهم: إن الله فرق بين الإيمان والعمل في مواضع، فهذا صحيح. وقد بينا أن الإيمان إذا أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها. وقد يقرن به الأعمال... وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب. والأعمال الظاهرة لازمة لذلك. لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة، كان لنقص الإيمان الذي في القلب، فصار الإيمان متناولا للملزوم واللازم وإن كان أصله ما في القلب، وحيث عطفت عليه الأعمال، فإنه أريد

---

[1]: يقصد كتاب مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين.

أنه لا يكتفي بإيمان القلب بل لابد معه من الأعمال الصالحة.

الوجه الثاني: من غلط المرجئة: ظنهم أن ما في القلب من الإيمان ليس إلا التصديق فقط، دون أعمال القلوب.

الثالث: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاما بدون شيء من الأعمال؛ ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه، بمنزلة السبب مع المسبب ولا يجعلونها لازمة له. والتحقيق أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر؛ ولهذا صاروا يقدرون مسائل يمتنع وقوعها لعدم تحقق الارتباط الذي بين البدن والقلب مثل أن يقولوا: رجل في قلبه من الإيمان مثل ما في قلب أبي بكر وعمر، وهو لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ويزني بأمه وأخته، ويشرب الخمر نهار رمضان، يقولون: هذا مؤمن تام الإيمان، فيبقى سائر المؤمنين ينكرون ذلك غاية الإنكار[1].

يبدو أن الشيخ – رحمه الله – عندما ناقش المرجئة وذكر أن أكثر فرق المرجئة، والتي جعل منها أبا الحسن الأشعري وأصحابه، ومن قال قولهم في الإيمان، إنما يتكلم عن الإيمان الكامل، الذي يكون بالاعتقاد والقول والعمل، إذ لا فرق بين قول أبي الحسن، ومن يقول قوله: أن الإيمان هو التصديق بالقول، أما القول والعمل هما فروع الإيمان، وبين قول الشيخ ابن تيمية – ç– إذ يقول: (وأما الإيمان فأصله تصديق وإقرار ومعرفة، فهو من باب قول القلب المتضمن عمل القلب، والأصل فيه التصديق، والعمل تابع له؛ فلهذا فسر النبي – ^ – الإيمان بإيمان القلب وبخضوعه، وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، وفسر الإسلام باستسلام مخصوص، هو المباني الخمس. وهكذا في سائر كلامه – ^ – يفسر الإيمان بذلك النوع ويفسر الإسلام بهذا، وذلك النوع أعلى؛ ولهذا قال النبي – ^: **" الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ "**[2]، فإن الأعمال الظاهرة يراها الناس، وأما ما في القلب من تصديق ومعرفة وحب وخشية ورجاء فهذا باطن)[3].

ويقول في موضع آخر: (ولكنا نقول: للإيمان أصل وفرع، وضد الإيمان الكفر في كل معنى، فأصل الإيمان الإقرار والتصديق، وفرعه إكمال العمل بالقلب والبدن، فضد الإقرار والتصديق الذي هو أصل الإيمان: الكفر بالله وبما قال، وترك التصديق به وله)[4].

---

(1) كتاب الإيمان، 170 – 179.
(2): تم تخريجه.
(3): كتاب الإيمان، 126.
(4): المصدر السابق، 278.

وخلاصة القول: أن الإيمان ينقسم إلى أصل وفرع، فأصله هو التصديق والإقرار والمعرفة، أما العمل الذي هو أركان الإسلام فهو فرع له، وهذا الذي ذكره الشيخ كما في النص السابق، كذلك قول أبو الحسن الأشعري: (الإيمان هو التصديق بالجنان، وأما القول باللسان والعمل بالأركان ففروعه)[1]، وقد نقل الشيخ عندما فرق بين الإيمان والإسلام قول البغوي[2] –

ي : (قد جعل النبي – ^ – الإسلام اسما لما ظهر من الأعمال، وجعل الإيمان اسما لما بطن من الاعتقاد، وليس ذلك؛ لأن الأعمال ليست من الإيمان، أو التصديق بالقلب ليس من الإسلام، بل ذلك تفصيل الجملة هي كلها شيء واحد وجماعها الدين)[3].

ومن خلال ما سبق عرضه يتبين أن الاختلاف في معنى الإيمان ليس اختلافاً جوهرياً، بل هو في أكثره لفظيً، فابن تيمية يرى أن لفظ الإيمان إذا ذكر فهو على الحقيقة، سواء قصد به التصديق الذي ضده الكفر، وهذا هو الأصل عنده، وكفره يخرج من الملة، أو قصد به الأعمال، وهذا لا يخرج من الملة إلا إذا ترك التصديق والإقرار.

وفي هذا الصدد يقول الشيخ – ♫ –: (فأصل الإيمان الإقرار والتصديق، وفرعه إكمال العمل بالقلب والبدن، فضد الإقرار والتصديق الذي هو أصل الإيمان: الكفر بالله وبما قال، وترك التصديق به وله، وضد الإيمان الذي هو عمل، وليس هو إقرار، كفر ليس بكفر بالله ينقل عن الملة، ولكن كفر تضييع العمل، كما كان العمل إيمانا، وليس هو الإيمان الذي هو إقرار بالله، فلما كان من ترك الإيمان الذي هو إقرار بالله كافرا، يستتاب، ومن ترك الإيمان الذي هو عمل مثل الزكاة والحج والصوم، أو ترك الورع عن شرب الخمر والزنا، قد زال عنه بعض الإيمان...)[4].

أما غيره فيحملون لفظ الإيمان على الأعمال مجازاً، يقول الباقلاني – ♫ – : (واعلم: أن محل التصديق القلب، وهو: أن يصدق القلب بأن الله إله واحد، وأن الرسول حق،

---

(1): الملل والنحل، ص: 81.

(2): الشيخ، الإمام، العلامة، القدوة، الحافظ، شيخ الإسلام، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، الشافعي، المفسر، (ت:516هـ) تفقه على شيخ الشافعية القاضي حسين بن محمد المروروذي، وسمع منه، أبي عمر عبد الواحد بن أحمد المليحي، وأبي الحسن محمد بن محمد الشيرزي، وجمال الإسلام أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد الداوودي، ويعقوب بن أحمد الصيرفي، وأبي الحسن علي بن يوسف الجويني، وعدة. وحدث عنه: أبو منصور محمد بن أسعد العطاري عرف بحفدة، وأبو الفتوح محمد بن محمد الطائي، وجماعة. من تصانيفه: شرح السنة ومعالم التنزيل، وكتاب التهذيب في المذهب، و الجمع بين الصحيحين، والأربعين حديث، وأشياء. ينظر: وفيات الأعيان (2/ 136)، سير أعلام النبلاء 19/ 439.

(3): كتاب الإيمان، 309.

(4): المصدر نفسه، 278.

وأن جميع ما جاء به الرسول حق، وما يوجد من اللسان وهو الإقرار ، وما يوجد من الجوارح وهو العمل، فإنما ذلك عبارة عما في القلب، ودليل عليه، ويجوز أن يسمى إيماناً حقيقة على وجه، ومجازاً على وجه)[1].

هذا ما تيسر سرده من نقد ابن تيمية ومناقشته لبعض الفرق والعلماء في حقيقة الإيمان، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله والأصحاب تسليما كثيراً والحمد لله رب العالمين.

(1): الإنصاف، 52.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتبلغ الغايات وتنال المكرمات، فبمنه وكرمه وتوفيقه فقد تم إنجاز هذا البحث، ولا أدعي فيه الكمال والإحاطة بكل ما جاء في الكتاب، ولكن حسبي أني بذلت قصارى جهدي، وكامل مكنتي، في استخراج ما حوى عليه الكتاب من درر نافعة، وجواهر مضيئة، فإن أصبت فيما بحثته واستخرجته فهو محض فضل الله وتوفيقه وامتنانه، فله الحمد والمنة، وله الثناء الحسن، وإن أخطأت في ذلك، أو بعضه، فهو من نفسي والشيطان، أعاذنا الله منه، والله ورسوله منه براء، وأستغفر الله العلي العظيم وأتوب إليه، وبعد:

فبعد تجوال وترحال بين دفتي كتاب **"الإيمان"** لشيخ الإسلام ابن تيمية - ♫ - ودراسته، توصل الباحث غفر الله له إلى جملة من النتائج والتوصيات التي يتمنى الباحث على الله Y أن تكون ذات فائدة للقراء وعامة المسلمين، وهذه النتائج والتوصيات يمكن تلخيصها فيما يأتي:

أولاً: فيما يتعلق بحياة ابن تيمية وعصره، وأهمها:

1 - أن العصر الذي عاش فيه ابن تيمية كان مضطرباً جداً، فقد كثرت فيه الفتن والحروب، وخاصة عند غزو التتار لبلاد المسلمين، وقتلهم وتشريدهم من مدنهم وقراهم، فهذه الحوادث أثرت سلباً في النشاط العلمي والتفكير الجدي، لاستنباط الأحكام، واستخراج العلوم من ربقة التقليد، التي طغت على كثير من علماء ذلك العصر، سوى القليلين، الذي كانوا يحاولون تنشيط الفكر الإسلامي، واستنباط الأحكام، التي كان الناس بحاجة ماسة إليها، ومن بين هؤلاء كان الشيخ ابن تيمية رحمه الله.

2 - أن شخصية الإمام ابن تيمية كانت شخصية متميزة، لها قوة في العقل وقوة في النفس، فهو لم يدخر جهداً في الجهاد في سبيل الله سواء بنفسه أو بقلمه ولسانه.

3 - إن المحن التي مرت على الشيخ كانت محناً جسيمة، تثقل كاهل الجبال فضلا عن الرجال، فما أن يخرج من السجن، حتى يعود إليه، وذلك بسبب اجتهاداته وفتاويه؛ التي يرى بعض علماء عصره أنها ضلال مبين، وأنها خطر على الإسلام والمسلمين.

4 - أن الشيخ ابن تيمية تربع على كرسي العلوم، فكان ذو دراية بكثير من فنون العلم، ويدلنا على ذلك كثرة تآليفه وتصانيفه، وردوده ومناظراته، التي لا تكاد أن تحصى كثرة.

5 - الناظر إلى كتب ابن تيمية في شتى العلوم، يجد أن كثيرا منها تحتوى على العديد من:

أ - المصطلحات والمفاهيم في مجالات العلوم المختلفة.
ب - القواعد والضوابط، والأصول، التي لا يقوم أي علم إلا بها.
ج - الردود والمناظرات والانتقادات لأهل الملل والنحل، وكثيراً من العلماء؛ الذين يرى أنهم خالفوا فيها نصوص الكتاب والسنة، وأقوال السلف الصالح، من الصحابة والتابعين وتابعيهم.
د - الفتاوى والمسائل، التي يحتاج إليها عوام الناس، لأمورهم الدينية والدنيوية.
وخلاصة القول: فإن الشيخ ابن تيمية كان موسوعة علمية ضخمة، شهد بعلمه المخالفون له والموافقون، فمع جلالة قدره، وعلو منزلته في العلم والدين، وإدراكه التام لعلوم الشريعة، وغيرها، منقولها ومعقولها، إلا أنه بشر كباقي البشر غير معصوم يخطئ ويصيب، ويؤخذ من قوله ويترك، قال ابن كثير - ♫ - : " كان من كبار العلماء، وممن يخطئ ويصيب، ولكن خطؤه بالنسبة إلى صوابه كنقطة في بحر لجي ... "، ولذلك لا ينبغي تقليده تقليداً أعمى، ومتابعته في جميع اختياراته دون نظر في الأدلة، ودراسة لأقوال غيره من العلماء، فما وجدناه صوبا موافقا للكتاب والسنة نأخذ به، وما خالفهما فنتركه ونأخذ بما جاء به الكتاب والسنة.
ثانياً: فيما يتعلق بموضوع الكتاب:
1 - لا خلاف بين علماء الإسلام في معاني مسمى الإيمان، ومسمى الإسلام، إذا ذكرا مقرونين في نص واحد، فالإيمان هو: التصديق القلبي، والإسلام هو: الاستسلام والخضوع. أما إذا ذكر الإيمان مفرداً فيشملهما معاً، وهو الإيمان الحقيقي الكامل.
2 - الإيمان المطلق يتناول التصديق القلبي، وجميع ما أمر الله به من عمل القلب والجوارح، التي هي أركان الإسلام، وذلك عند ابن تيمية، وهو موافق لما عليه أهل الحديث، وأن الإيمان يزيد وينقص، كما يقولون بالاستثناء في الإيمان، وأصحاب الكبائر لا يخلدون في النار، أما الأشاعرة ومرجئة الفقهاء وغيرهم، يرون أن الإيمان يطلق على التصديق والمعرفة حقيقة، ويطلق على الأعمال مجازا، وبالتالي فإذا قصر العبد في الأعمال، أو ارتكب الكبائر، بقى معه أصل الإيمان، لذا لا يخلد صاحب الكبيرة في النار. خلافاً للخوارج والمعتزلة فيرون أن الإيمان يتناول جميع ما أمر الله به، وهم بذلك وافقوا قول أهل الحديث في مسمى الإيمان والإسلام، وخالفوهم في أنه إذا ذهب بعض الإيمان ذهب كله، وفي حكمهم بأن أصحاب الكبائر مخلدون في النار، فهم وافقوا أهل الحديث في المسمى، وخالفوهم في الحكم.

3 – للإيمان أصل وفرع، فأصله هو التصديق والإقرار، وفرعه هو الاستسلام والخضوع، وهو ما يسمى بالإسلام. فمن أتى بالتصديق والإقرار، وأتى بأركان الإسلام، كان كامل الإيمان، ومن أتى بالتصديق ولم يأتي بالأركان كان ناقص الإيمان، وحسابه على الله، ومن أتى بالأركان ولم يكن معه شيء من التصديق كان منافقاً، ويحكم عليه ظاهراً بأحكام المسلمين في الدنيا. فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمن.

4 – لا خلاف بين الشيخ ابن تيمية وبين الشيخ أبو الحسن الأشعري والقاضي الباقلاني في مسألة الإيمان في حال ذكر الإيمان مقترنا بالإسلام أو بالأعمال، فكلاهم في هذه الحال يرون أن الإيمان هو ما في القلب والإسلام هو الأعمال الظاهرة. أما إن ذكر الإيمان مفرداً فابن تيمية يرى أنه يشمل الإيمان والعمل، وأولئك يرون الإيمان هو التصديق القلبي والإقرار، أما الأعمال فهي دليل على كمال إيمان العبد، ومما استوحاه الباحث من خلال ما قدمه الشيخ وسرده في كتابه، أن ما أراده الشيخ هو الإيمان الكامل الذي يدخل به صاحبه الجنة، أما أبو الحسن والقاضي فأرادا بالإيمان أقله والذي بسببه لا يكون صاحبه مخلداً في النار، أما إذا صدق العبد وأقر وعمل فهذا عندهم هو الإيمان الكامل، الذي يستوجب لصاحبه دخول الجنة، وبالتالي فلا خلاف بينهم في هذه المسألة. والله أعلم.

التوصيات:

1 – كل العلوم التي بين أيدينا سواء في العلوم الشرعية أو غيرها، قعدت لها قواعد، وأصلت له الأصول، سوى علم العقيدة، فلا يوجد فيما أعلم كتاب مستقل سواء من العلماء الأوائل أو المتأخرين، من صنف في هذا العلم، اللهم بعض الضوابط المبثوثة في بطون الكتب الشرعية الأخرى، فينبغي الاهتمام بهذا العلم، والعناية بتأصيل القواعد؛ لأن العالم الإسلامي بحاجة ماسة، لهذا النوع العلوم.

2 – حث طلبة الدراسات العليا على الاهتمام بجانب القواعد واستخراجها من مضانها، ويمكن ذلك مثلا عند البحث عن عناوين لبحوثهم وأطروحاتهم.

3 – ينبغي على كلية أصول الدين الاهتمام بهذه الجوانب، بدلا من دراسة الخلاف الحاصل بين الكثير من الفرق الكلامية؛ لأن تقعيد القواعد العقدية، وكذلك استخراج المعاني الدقيقة للمفاهيم والمصطلحات، قد يضيق الهوة بين المسلمين، ويقرب وجهات النظر.

4 –كما أقترح الاهتمام بعلم النقد، فمن خلال بحثي المتواضع لم أجد كتباً تهتم بعلم النقد في العلوم الشرعية، اللهم بعض المقالات، بينما نجد المكتبة الإسلامية مليئة بكتب النقد الأدبي. ومن المعلوم أنه

يوجد فرق كبير بين نقد بيت من الشعر، ونقد قول أحد العلماء في مسألة معينة، فكل نقد من النقود له أصوله وقواعده.
هذا بعض ما توصلت إليه في هذا البحث، وفي الختام فإني أستغفر الله من كل ذنب زلت به القدم، أو خطأ طغى به القلم. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين.

المحتويات

وتشتمل على:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- فهرس القواعد.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چڈ ۀ ہ ہ ہ ھ چ	255	45 - 40
2.	چ ۈ ئا ئا ئە ئە ئوئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈچ	186	41
3.	چ ک گ گ گ گ گ گ چ	277	49
4.	چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ چ	127	63
5.	چ ۋ ۋ و و ۉ چ	233	67
6.	چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ ۋ چ	185	67
7.	چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ چ	286	75
8.	چ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ چ	282	77
9.	چ گ گ گ گ گ گ گ گ چ	54	102
10.	چ ۈ ۈ ۇ ۋ ۋ و چ	22	125
11.	چ ڈ ڈ ڦ ڦ ڦ ڦ چ	30	126
12.	چ ۇ ۋ ۋ و و ۉ چ	28	135
13.	چ ڃ ڃ ڃ ڃ ڍ ڍ ڈ ڈ ڈ ڈ چ	165	158
سورة آل عمران			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ڪ چ	152	102
2.	چ ڦ ڦ ڦ ڦ ڃ ڃ چ	135	123
3.	چ گ گ ں ں ڻ ڻ ڻ چ	66	132
4.	چ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڃ چ	71-64	135
سورة النساء			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ڪ چ	116	75
2.	چ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ	17	98
3.	چ ڦ ڦ ڦ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ	115	100
4.	چ ژ ڑ ک ک ڪ ڪ گ گ چ	136	101 ، 122
5.	چ ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ چ	14	102 ، 121
6.	چ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ئا ئا ئە ئە ئو چ	85	124
7.	چ ڈ ڈ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ ھ ے چ	48	125
8.	چ ۓ □ □ □ □ □ □ □ □ چ	86	131
9.	چ ۇ ۇ ۋ چ	90	155
سورة المـــــائدة			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ	3	74
2.	چ ٻ ٻ ڻ ڻ چ	83	80
3.	چ ۀ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ چ	44	120
4.	چ ی ی ی □ □ □ چ	5	122
5.	چ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇۆ چ	8	141
6.	چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ چ	6	161
سورة الأنعـــــام			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة

1.	چ □ □ □ □ □ □ چ	35	122
2.	چ ڭ ۇ ۇ ۋ ۋ ۈ ۈ چ	81	133
3.	چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ک ک ک چ	149	133
4.	چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ چ	119	142
5.	چ ئۇ ئۇ ئۇ ئۈ ئې ئې ئې چ	53-52	160
سورة الأعـــراف			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ک ک ک گ گ چ	54	42
2.	چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڤ ڤ ڤ ڤ چ	59	79
3.	چ ۆ ۇ ۇ ې ې پ پ ڈ ڈ ئا ئا چ	65	79
4.	چ ٱ ب ب ب ب چ	23	123
سورة الأنفال			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ٹ ٹ ڈ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ چ	2	55، 161
2.	چ ڈ ئا ئا ئه چ	60	80
3.	چ ٻ ٻ پ پ ٻ چ	46	143
سورة التوبـــــــة			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ۇ ۇ ۋ ۈ ۈ ۇ ۇ چ	31	103 ، 136
سورة يونـــس			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ۇ ۇ ۇ ۋ ۈ ۈ ۇ چ	5	31
2.	چ ۋ ۈ ۈ ۇ ۇ ۇ چ	31	85
سورة هـــود			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ہ ہ ه ه ھ ے ے چ	59	101، 121
2.	چ چ چ چ ڃ ڃ چ	100،101	102
3.	چ ڳ ڳ گ گ گ گ چ	32	134
سورة يوســـف			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ چ چ ې ې ډ ډ ډ ڈ ڈ ژ چ	108	43
2.	چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ	17	49، 152، 154
3.	چ گ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ۀ ۀ چ	82	147
سورة النحـــل			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ چ چ چ ې ې د د ذ ذ ڈ چ	20،21	35
2.	چ ئۇ ئۇ ئۇ ئۈ ئې چ	26	63
3.	چ ے ے ۓ ۓ چ	125	134
4.	چ چ چ چ چ ې ې د د ذ ذ ڈ چ	106	154
سورة الإسراء			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة

1.	چ ڀ ڀ ٺ ٺ ٹ ٹ ٹ ٹ چ	88	86
سورة الكهف			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ گ گ ں ڻ ڻ ڈ ڈ چ	50	120
2.	چ □ □ □ □ □ □ □ □ چ	110	125
3.	چ ۓ □ □ □ چ	34	133
4.	چ ڇ ڇ ڇ ڃ ڃ ڃ ڃ ڍ چ	56	134
5.	چ گ گ گ گ گ گ چ	30	161
سورة طه			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ڈ ژ ژ ڑ چ	5	42
2.	چ ۆ ۆ ۇ ۇ ۈ ۈ ۉ ۉ ې ې ى ى چ	124- 127	101
3.	چ ۓ ڭ ڭ ۇ چ	121	102
4.	چ ڇ ڇ ڃ ڃ ڇ ڇ ڍ ڍ چ	128	126
سورة الأنبياء			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ۋ و و ۆ ۆ ۈ ۈ ئه چ	22	86
سورة الحج			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ې ې ې ى ى ئا ئا ئه چ	46	38
2.	چ گ گ گ گ گ گ گ ں ں چ	45-42	38
3.	چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ	48	38
4.	چ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ چ	3	134
5.	چ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ چ	7-5	135
سورة النور			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ چ	35	32
2.	چ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ	60	63
3.	چ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ ں ں چ	4	121
سورة الشعراء			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ □ □ □ □ □ چ	111	160
سورة القصص			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ چ	16	102، 123
2.	چ ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ چ	13	131
3.	چ ې ې ې ى ئا ئه ئه ئو چ	50	142
سورة السجدة			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة

1.	چ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﺋ ﭽ	20	121
سورة الأحزاب			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭽ	5	75
2.	چ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭽ	35	97 ، 117
سورة فاطر			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭽ	28	100
2.	چ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﭽ	32	123
سورة يس			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﭽ	33	35
2.	چ ﺋ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭽ	27-26	80
سورة الصافات			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭽ	22 - 24	102، 123، 124
سورة ص			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭽ	85	126
2.	چ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﭽ	33	131
3.	چ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﭽ	26	142
سورة الزمر			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﭽ	8	125
سورة فصلت			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭽ	42	23
2.	چ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭽ	11	42
3.	چ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﭽ	46	75
سورة الشورى			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭽ	11	40
2.	چ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﭽ	15	137
سورة محمد			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﭽ	18	95
سورة الحجرات			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﭽ	14	49، 97، 117، 155، 157

2.	چ ک ک ک گ گ گ گ گ گ چ	1	75
3.	چ چ چ چ چ ډ ډ ډ ډ چ	7	119
4.	چ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ چ	6	120
5.	چ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ چ	7	121، 122
6.	چ ۇ ۇ ۇ ۇ ۇ ۈ ۈ ۈ ۈ ى ى چ	17	157
سورة ق			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ چ چ ډ ډ ډ ډ ډ ډ چ	8-6	85
2.	چ □ □ □ □ □ □ □ □ چ	33-32	160
سورة الذاريات			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ	56	79
2.	چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ چ	36-35	97 ، 117
سورة القمر			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ □ □ □ □ □ □ چ	49	67
سورة الحديد			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ٱ ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب چ	4	41
سورة المجادلة			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ٻ ٻ ٻ ٹ چ	1	133
سورة الجمعة			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ٱ ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ب ٹ ٹ چ	9	162
سورة المنافقون			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ں ں ڻ ڻ چ	1	154
سورة الملك			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ چ	11-8	38
2.	چ ۇ ۇ ۇ و و ۋ ۋ ۉ ۉ ې ې ى ى چ	9	101
سورة الجن			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ چ	23	121
سورة القيامة			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	چ ډ ډ ډ ډ ډ ډ ډ ډ چ	31- 31	101
سورة الانشقاق			

ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
2.	ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ	8	132
سورة البينة			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ	4- 5	143
سورة الإخلاص			
ر.م	الآيـــــــــــة	رقم الآية	الصفحة
1.	ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ	1-4	40

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأحاديث والآثار

ر.م	الحديث	الكتاب	رقم الحديث	الراوي	ر.ص
1.	إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ	صحيح البخاري	6919	عمرو بن العاصτ	25، 141
2.	وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ	صحيح مسلم	2704	أبو موسى الأشعريτ	41
3.	إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ	صحيح مسلم سنن النسائي	2654 7739	عبد الله بن عمر τ	42
4.	حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ الْعِزَّةِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدَمَهُ	صحيح مسلم سنن النسائي	2848 7719	أنس بن مالك τ	42
5.	يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنَ الإِيمَانِ	صحيح البخاري سنن الترمذي	22 1999	أبو سعيد الخدريτ	55
6.	إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ	سنن ابن ماجة مصنف ابن أبي شيبة	3029 13909	ابن عباسτ	68 ، 76
7.	لَنْ يُعَجِّلَ شَيْءٌ قَبْلَ حِلِّهِ	مسند أحمد القضاء والقدر للبيهقي	3700 229	عبد الله بن مسعودτ	68 ، 76
8.	لاَ ضَرَرَ وَلاَ ضِرَارَ	سنن ابن ماجة المستدرك للحاكم	2340 2345	عبادة بن الصامتτ	68، 77
9.	فَإِنَّ الْحَقَّ قَدِيمٌ وَمُرَاجَعَةَ الْحَقِّ خَيْرٌ مِنَ التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ	سنن الدار قطني السنن الكبرى للبيهقي	4471 20372	عمر بن الخطابτ	68
10.	مَنْ قَاسَمَ الرِّبْحَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ	مصنف ابن أبي شيبة، مصنف عبد الرزاق	21456 15113	علي بن أبي طالب τ	68
11.	مَنْ يَجْحَدْ بِآيَةٍ مِنْهُ، يَجْحَدْ بِهِ كُلِّهِ	مسند أحمد بن حنبل	3845	عبد الله بن مسعودτ	69
ر.م	**الحديث**	**الكتاب**	**رقم الحديث**	**الراوي**	**ر.ص**
12.	أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ	صحيح مسلم	523	أبو هريرة τ	75

ر.	الحديث	الراوي	رقم الحديث	من طريق	ر.ص
13.	لَا يَجْتَمِعُ الْإِيمَانُ وَالْكُفْرُ فِي قَلْبِ امْرِئٍ	مسند أحمد بن حنبل	8577	أبو هريرة τ	76
14.	فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ	صحيح مسلم	2647	علي بن أبي طالب τ	76
15.	الدِّينُ النَّصِيحَةُ	صحيح مسلم	55	تميم الداري τ	76
16.	إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ	صحيح البخاري	1	عمر بن الخطاب τ	77
17.	الْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ	مسند أحمد بن حنبل	12404	أنس بن مالك τ	96، 117 166
18.	كَانَ رَسُولُ اللهِ ρ يَوْمًا بَارِزًا لِلنَّاسِ ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ، مَا الإِيمَانُ ؟	صحيح البخاري صحيح مسلم	50 9	أبو هريرة τ	97
19.	الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً	صحيح مسلم، سنن ابن ماجة سنن الترمذي	35 57 2614	عمر بن الخطاب τ	97، 117
20.	لاَ تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا	صحيح مسلم وسنن ابن ماجة	54 68	أبو هريرة τ	97
21.	كَفَى بِخَشْيَةِ اللهِ عِلْمًا ، وَكَفَى بِالاِغْتِرَارِ بِهِ جَهْلاً	مصنف ابن أبي شيبة	34532	عبد الله بن مسعود τ	98
22.	لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ	صحيح البخاري صحيح مسلم	2475 57	أبو هريرة τ	99
23.	إِذَا زَنَى الْعَبْدُ خَرَجَ مِنْهُ الايمَانُ فَكَانَ فَوْقَ رَأْسِهِ كَالظُّلَّةِ	سنن الترمذي	2625	أبو هريرة ψ	99
24.	شَفَاعَتِى لأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِى	سنن الترمذي	2435	أنس بن مالك τ	99
25.	لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ	صحيح مسلم	199	أبو هريرة τ	99

26.	أَتَيْتُ النَّبِيَّ ρ وَفِي عُنُقِي صَلِيبٌ مِنْ ذَهَبٍ	السنن الكبرى للبيهقي جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري	20350 16632	عدي بن حاتم τ	103، 136
27.	إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِى الْمَعْرُوفِ	صحيح البخاري	4340	علي بن أبي طالب τ	104
28.	السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ ، فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ	صحيح البخاري صحيح مسلم	7144 1839	عبد الله بن عمر τ	104
29.	لاَ طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ.	مصنف ابن أبي شيبة	33717	الحسن τ	104
30.	مَنْ أَمَرَكُمْ مِنْهُمْ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلَا تُطِيعُوهُ	سنن ابن ماجة	2863	أبو سعيد الخدري τ	104
31.	إِنَّ الْحَلاَلَ بَيِّنٌ ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ	صحيح مسلم	1599	النعمان بن بشير τ	104
32.	الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا ρ ...	صحيح مسلم سنن النسائي	8 11721	عبد الله بن عمر τ	116، 150 157
33.	بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ	صحيح البخاري صحيح مسلم	8 16	أبو هريرة τ	117
34.	سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ	صحيح البخاري صحيح مسلم	48 64	عبد الله بن مسعودτ	120
ر.	**الحديث**	**الراوي**	**رقم الحديث**	**من طريق**	**ر.ص**
35.	أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ	صحيح البخاري صحيح مسلم	4477 86	عبد الله بن مسعودτ	125
36.	كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلاَئِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ	صحيح مسلم سنن الترمذي	2653 2156	عبد الله بن عمرو بن العاصτ	126
37.	كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ	صحيح البخاري سنن النسائي	7418 11240	عمران بن حصين τ	126
38.	ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا ، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ	صحيح البخاري صحيح مسلم	3208 2643	عبد الله بن مسعودτ	126

39.	لَقِيَنِي أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: كَيْفَ أَنْتَ؟ يَا حَنْظَلَةُ	صحيح مسلم	2750	حنظلة الأسيدي τ	128
40.	مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ	صحيح البخاري صحيح مسلم	6536 2876	أم المؤمنين عائشة τ	132
41.	وَالفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ	صحيح البخاري صحيح مسلم	6612 2657	أبو هريرة τ	152
42.	يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الإِيمَانُ قَلْبَهُ	سنن أبو داود	4880	أبو برزة الأسلمي τ	155

فهرس القواعـد

فهرس القواعـــــــد		
ر . م	القاعــدة	ر . ص
1	القاعدة الأولى: كل لفظ للإيمان مفرد يشمل الأعمال، وكل لفظ للإيمان مقرون بالعمل فهو لعمل القلب.	96
2	القاعدة الثانية: العلم بالله يستلزم الخشية، والجهل به يستلزم المعصية.	98
3	القاعدة الثالثة: الكبائر لا تذهب أصل الإيمان.	99
4	القاعدة الرابعة: كل ما ثبت فيه الإجماع القطعي يكفر منكره	100
5	القاعدة الخامسة: اللفظ المطلق يغاير المقيد.	100
6	القاعدة السادسة: تحريم الحلال وتحليل الحرام كفر بشرط العلم.	103

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس الأعـــــــــلام			
ر.م	اسم العلم	تاريخ الوفاة	ر. ص
1.	إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج	311هـ	65
2.	ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله البلخي، العلامة الشهير، الفيلسوف.	428هـ	36
3.	ابن قاضي الجبل أحمد بن الحسن بن عبد الله بن قدامة	771هـ	19
4.	أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم، المزني.	264هـ	143
5.	أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري، اليماني، البصري.	324هـ	154

6.	أبو العباس، أحمد بن عمر بن سريج البغدادي	306هـ	91
7.	أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي	235هـ	54
8.	أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، الغزالي	505هـ	84
9.	أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري الكوفي	161هـ	56
10	أبو عبيد القاسم بن سلام الإمام المجتهد، اللغوي الفقيه	224هـ	54
11	أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ	154هـ	56
12	أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي	157هـ	56
ر.م	اسم العلم	تاريخ الوفاة	ر. ص
13	أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، الشافعي، المفسر.	516هـ	168
14	أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب القرطبي اليزيدي الظاهري.	456هـ	39
15	أحمد بن إدريس المشهور بالقرافي الإمام شهاب الدين الصنهاجي الأصل	682هـ	71
16	أحمد بن على بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم أبو العباس ابن المقريزى	845هـ	10
17	أحمد بن محمد بن محمود ابن سيد الغزنوي	593هـ	91
18	الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني	418هـ	57
19	الإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير	749هـ	7
20	الإمام عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي الحدادي المناوي الشافعي	1031هـ	78
21	الإمام محمد بن أحمد بن عبد الهادي أحد تلاميذ الشيخ	744هـ	5
22	الإمام محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي فخر الدين أبو عبد الله الرازي	606هـ	30
23	الإمام محمد بن نصر بن الحجاج المروزي أبو عبد الله	294هـ	54
24	أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء	1094هـ	68

25	البزدوي أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين	482هـ	152
ر.م	اسم العلم	تاريخ الوفاة	ر.ص
26	تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي أبو نصر	771هـ	73
27	الحافظ جلال الدّين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السّيوطي الشافعي	911هـ	15
28	الحسين" بن يوسف بن المطهر الحلي	726هـ	28
29	الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن	175هـ	56
30	خليل بن أيبك بن عبد الله الأديب صلاح الدّين الصفدي أبو الصفاء	764هـ	21
31	داود بن علي أبو سليمان الأصبهاني البغدادي فقيه أهل الظاهر،	270هـ	57
32	الزهري محمد بن مسلم بن عبيد الله ابن عبد الله بن شهاب القرشي	123هـ	89
33	زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد الشهير بابن نجيم الحنفي،	970هـ	67
34	سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي،	180هـ	56
35	شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية	751هـ	18
36	شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، الشافعي	852هـ	15
37	الشيخ سُلَيْمَان بْن عَبْد القوي الصرصري	716هـ	18
38	طاوس بن كيسان أبو عبد الرحمن اليماني الجندي	106هـ	125
ر.م	اسم العلم	تاريخ الوفاة	ر.ص
39	عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد تيمية الحراني	682هـ	5
40	عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع بن ضياء الفزاري الشافعي	690هـ	17
41	عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي الحنبلي، زين الدين.	795هـ	14
42	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العمري المدني	182هـ	129
43	عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحراني	653هـ	5

44	عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد الملقب بسلطان العلماء	660هـ	11
45	عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع أبو سعيد الأصمعي	216هـ	157
46	عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر الشهرزوري، أبو عمرو بن الصلاح	643	162
47	عمَر بْن سَعْد اللَّه بْن عَبْد الأحد الحراني	749هـ	18
48	عُمَر بْن عَلِي بْن موسى بْن الخليل البغدادي، الأزجي، البزار، سراج الدين.	749هـ	8
49	القاضي شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله الفزاري القلقشندي	821هـ	117
50	القاضي، أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر ، البغدادي، ابن الباقلاني	403هـ	156
51	قتادة بن دعامة السدوسي، وكان يكنى أبا الخطاب. وكان ثقة في الحديث.	117هـ	107
ر.م	اسم العلم	تاريخ الوفاة	ر. ص
52	لأبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز بن معلى الحسيني الحصني تقي الدين	829 هـ	73
53	مجاهد بن جبر، الإمام أبو الحجاج المخزومي، المقري المفسر الحافظ	103هـ	129
54	محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي	748هـ	4
55	محمد بن إسحاق بن محمد، ابن مندة، أبو عبد الله العبديّ الأصبهاني	395 هـ	54
56	مُحَمَد بْن المنجا بْن عُثْمَان التنوخي	724هـ	18
57	محمد بن بهادر بن عبد الله التركي الأصل المصري الشيخ بدر الدين الزركشي	794هـ	75
58	محمد بن عبد الله بن سليمان أبو سليمان السعدي المفسر	------	129
59	محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم قاضي القضاة كمال الدين بن الزملكاني	727هـ.	16
60	محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن عبد الله بن يحيى القرشي المقري	758هـ	73
61	محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج ، المقدسي ثم الصالحي . شمس الدين أبو عبد الله	763هـ	19
62	محمد بن نصر المروزي الإمام أبو عبد الله	294هـ	60

	أحد الأعلام		
63	محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لُطْف الله القنوجي، أبو الطيّب	1307هـ	61
64	مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين.	792هـ	84
ر.م	اسم العلم	تاريخ الوفاة	ر. ص
65	منذر بن سعيد البلوطي أبو الحكم الأندلسي	355هـ	57
66	النواوي الإمام الحافظ محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الشافعي	676هـ	77
67	هو خليل بن قلاوون الصالحي، الملك الأشرف، من ملوك مصر	693هـ	7
68	وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي الإمام، أبو سفيان	197هـ	155
69	يوسف بن حسن بن احمد بن عبد الهادي الصالحي، الحنبلي، الشهير بابن المبرد	909هـ	52

فهرس المصادر والمراجع

ر.م	المصادر والمراجع	ر.ص
أولا	القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم	
ثانيا	صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة ـ بيروت، الطبعة: الثالثة، 1407هـ.	25
ثالثا	صحيح مسلم تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1412هـ.	41
رابعا	سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مطبعة: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ	68
خامسا	سنن أبي داود، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ.	155
سادسا	سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1998م	56
سابعا	النسائي، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ.	42
1.	ابن تيمية، **كتاب الإيمان**، تعليق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت،	51

	لبنان ـ الطبعة: الثالثة، 1412هـ،	
.2	ابن تيمية: النبوات، تحقيق: د. عبد العزيز بن صالح الطويان، مكتبة أضواء السلف ـ المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1420هـ.	37
.3	ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق: د. على بن حسن بن ناصر، وآخرون، دار العاصمة ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1419هـ.	27
.4	ابن تيمية، الرد على المنطقيين، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين الكبتي، مؤسسة الريان - بيروت، الطبعة الأولى، 1426هـ.	25
.5	ابن تيمية، العقيدة الواسطية، تحقيق أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف - الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1420هـ.	40
.6	ابن تيمية، الفتوى الحموية الكبرى، تحقيق: شريف محمد فؤاد هزاع، دار الفجر للتراث ـ القاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ.	42
.7	ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية، تحقيق: د. يحيى بن محمد الهنيدي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة: بدون، 1426هـ	29
.8	ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: د. محمد رشيد سالم، جامعة محمد بن سعود ـ المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1411هـ	32
ر.م	المصادر والمراجع	ر.ص
.9	ابن تيمية، مجموع الفتاوى تخريج واعتناء: أنور الباز - عامر الجزار، مطبعة: دار الوفاء ـ المنصورة، الطبعة الأولى، 1814هـ.	23
.10	ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: د. محمد رشيد سالم، جامعة محمد بن سعود، الطبعة: الأولى، 1406هـ.	27
.11	ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مطبعة: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ.	68
.12	ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، دار ابن حزم - بيروت -الطبعة: الأولى الجديدة، 1423هـ.	98
.13	ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير- دمشق ، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ	9
.14	ابن القيم، مدارج السالكين، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1416هـ.	139
.15	ابن القيم، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، تحقيق: محمد أحمد الحاج، دار القلم- دار الشامية - جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، 1416هـ.	129
.16	ابن المبرد، معجم الكتب، تحقيق: يسرى عبد الغني البشري، مكتبة ابن سينا للنشر والتوزيع ـ مصر.	51
.17	ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: عبد	26

	الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية- بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، 2002 م	
.18	ابن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1410 هـ،	103
.19	ابن شاكر الكتبي فوات الوفيات: تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، الطبعة: الأولى، بدون تاريخ الطبع	6
.20	ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق : مصطفى بن أحمد العلوي ,محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ، 1387هـ.	146
.21	ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مطبعة: مؤسسة الريان - دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1424هـ.	86
.22	ابن عبد الهادي، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ص:134، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي ـ القاهرة.	5
.23	ابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، 1415 هـ	124
ر.م	المصادر والمراجع	ر.ص
.24	ابن قيم الجوزية، أسماء مؤلفات ابن تيمية، تحقيق: د. صالح المنجد، ط: دار الكتاب الجديد ـ بيروت، الطبعة: الرابعة، سنة: 1403هـ.	39
.25	ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، مطبعة: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى، 1411هـ	67
.26	ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر ـ الجيزة ـ مصر، الطبعة: الأولى، 1418هـ.	6
.27	ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: محمد عوض مرعب، مطبعة: دار إحياء التراث العربي - بيروت ـ الطبعة: الأولى، 2001م.	37
.28	ابن ناصر الدين الرد الوافر، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1393هـ.	7
.29	ابن نجيم، الأشباه والنظائر، تحقيق محمد مطيع الحافظ، دار الفكر - دمشق - الطبعة: الأولى، 1403هـ .	65
.30	أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري مطبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ.	64
.31	أبو الحسن الهيثمي، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي - القاهرة، 1414 هـ	104
.32	أبو بكر البيهقي، القضاء والقدر، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، مطبعة: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، 1421هـ.	68

.33	أبو بكر الجزائري، عقيدة المؤمن، مطبعة: دار العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1420هـ.	82
.34	أبو زهرة، ابن تيمية، حياته وعصره وآراؤه وفقهه، دار الفكر - القاهرة، 1991م.	11
.35	أبي الطيب القِنَّوجي، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية ـ الطبعة: الأولى، 1421هـ	59
.36	أحمد أمين، ضحى الاسلام، مطبعة: القاهرة، الطبعة: السادسة 1962م.	88
.37	أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، المكتبة العلمية - بيروت.	64
.38	آل تيمية، المسودة في أصول الفقه، تحقيق: د. أحمد بن إبراهيم بن عباس الذروي، دار الفضيلة - الرياض ، 1422هـ	9
.39	الأذرعي الصالحي، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مطبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: العاشرة، 1417هـ.	79
ر.م	المصادر والمراجع	ر.ص
.40	الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة البيان، دمشق - الطبعة: الثالثة، 1411هـ	150
.41	الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر، تحقيق، عبد الله شاكر محمد الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1422هـ.	151
.42	الإمام الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي - مصر، الطبعة: الأولى، 1358هـ.	148
.43	الإمام محمد عبده، رسالة التوحيد: ، تحقيق وتعليق: د. محمد عمارة، دار الشرق- بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ.	81
.44	الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق.	109
.45	الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1407هـ.	152
.46	الباقلاني،كتاب الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق وتعليق وتقديم: الإمام محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة- 1341هـ.	118
.47	البرهان فوري، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حياني ، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الخامسة ،1401هـ.	98
.48	البزار، الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1400هـ.	7
.49	البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق:	103

	عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1420 هـ.	
.50	البيهقي، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت.	103
.51	التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح،تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1416 هـ.	64
.52	التفتازاني، شرح المقاصد: تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة: الثاني، 1419هـ.	81
.53	الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية، جمعه ووضع فهارسه: محمد عزير شمس، و علي بن محمد العمران،دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع- مكة المكرمة،الطبعة: الأولى، سنة 1403هـ.	49
.54	الجرجاني، أسرار البلاغة، تعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 1991م.	149
ر.م	المصادر والمراجع	ر.ص
.55	الجرجاني، التعريفات: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، مطبعة: دار الكتب العلمية بيروت ـ الطبعة: الأولى 1403هـ	37
.56	الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ.	68
.57	الحموي، لغمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1405هـ - 1985م	65
.58	الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، الطبعة الثانية، دار المعارف العثمانية بالهند، 1393هـ..	3
.59	الدكتور عبد العظيم المطعني، المجاز في اللغة والقرآن الكريم، مكتبة وهبة -القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة - 2004م.	146
.60	الدكتور علي القاسمي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مطبعة: بيروت - لبنان، 2008م.	110
.61	الدكتور محمد بن عبد الرحمن المغراوى، المصادر العلمية للدفاع عن العقيدة السلفية، دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1417هـ.	59
.62	الذهبي، العبر في خبر من غبر، ت: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت، 1405هـ.	15
.63	الذهبي، تذكرة الحفاظ، 192/4، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.	4
.64	الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة: الثالثة، 1405هـ	3

.65	الذهبي، معجم الشيوخ، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق- الطائف، الطبعة الأولى، 1408هـ	3
.66	الرازي، أساس التقديس، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، 1406هـ.	29
.67	الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، مطبعة: دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - 1412هـ.	93
.68	الزَّبيدي، تاج العروس ، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.	65
.69	الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ.	80
.70	الزركشي، البحر المحيط، تحقيق: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت -1421هـ.	147
ر.م	المصادر والمراجع	ر.ص
.71	الزركشي، المنثور في القواعد، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، مطبعة: دار الكتب العلمية - بيروت ،الطبعة: الأولى 1421هـ	73
.72	الزركلي، الأعلام: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة،2002 م.	6
.73	السعدي، الرياض الناضرة من ضمن المجموعة الكاملة ، دار البصيرة - الإسكندرية، الطبعة : الأولى، 2000م.	72
.74	السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مطبعة: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى -1420هـ .	72
.75	السفاريني، لوامع الأنوار البهية، مطبعة: مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق، الطبعة: الثانية - 1402هـ.	82
.76	السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ.	65
.77	السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر - بيروت - 1993م.	103
.78	السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان - صيدا، الطبعة: بدون، تاريخ النشر: بدون.	54
.79	السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - مصر، الطبعة الأولى، 1387هـ	9
.80	السيوطي، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1403هـ.	6

.81	السيوطي، طبقات المفسرين، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1396هـ.	124
.82	الشهرستاني، الملل والنحل، أشرف على تعديله وقدم له: صدقي جميل العطار، دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة: الأولى، 1419هـ.	26
.83	الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: مطبعة: السعادة - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1348هـ	9
.84	الشيخ عبد الرحمن السعدي (ت: 1376هـ)، طريق الوصول إلى العلم المأمول، من ضمن المجموعة الكاملة لابن السعدي، دار البصيرة - الإسكندرية، الطبعة : الأولى، 2000م.	72 91
.85	الشيرازي، طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1970م	54
.86	الصفدي، الوافي بالوفيات تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، 1420هـ.	16
ر.م	**المصادر والمراجع**	ر.ص
.87	العز بن عبد السلام، مجاز القرآن، تحقيق: د. مصطفى محمد حسين الذهبي، تقديم، أحمد زكي يماني، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن - 1419هـ.	148
.88	الفيروز آبادى، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة: الثامنة، 1426 هـ.	80
.89	القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق ، تحقيق: د. محمد أحمد سراخ، د. علي جمعة محمد، مطبعة: دار السلام ـ مصر ـ الطبعة الثالثة: 1431هـ.	70
.90	القزويني، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ.	94
.91	القواعد العلمية في النقد عند شيخ الإسلام ابن تيمية، عبد الله بن محمد الحيالي، سلسلة بحوث وتحقيقات من مجلة الحكمة، العدد 12.	139
.92	الكتاني، فهرس الفهارس، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، 1982م.	76
.93	المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تحقيق وتقديم: الدكتور حسن محمود الشافعي، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الثانية، 1413هـ.	111
.94	المَرْوَزِي، عظيم قدر الصلاة، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1406هـ	120
.95	المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، للدكتور تمام حسان، مجلة فصول- الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة: 1987م، المجلد السابع، العددان: الثالث والرابع.	113
.96	المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية، سعيد شبار، ضمن سلسلة كتاب الأمة - قطر، العدد: (78)، لسنة:	112

	1421هـ.	
.97	المصطلحات الفلسفية، الدكتور إبراهيم مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، وزارة المعارف العمومية - القاهرة، سنة: 1953م، الجزء: السابع.	114
.98	المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي، مطبعة: المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ، 1403هـ	68
.99	المعجم الوسيط ـ لمجموعة من الأساتذة، دار الأمواج - بيروت - الطبعة: الثانية، 1410هـ..	64
.100	المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1418 هـ.	9
.101	المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، مطبعة: عالم الكتب،" 38" عبد الخالق ثروت- القاهرة، الطبعة: الأولى، 1410هـ.	92
ر . م	المصادر والمراجع	ر.ص
.102	المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة: الأولى- 1356هـ.	76
.103	النووي، شرح صحيح مسلم،6/5، تحقيق: هاني الحاج، عماد زكي البارودي، دار التوفيقية للتراث - القاهرة.	75
.104	إميل يعقوب وآخرين، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م	108
.105	بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ	80
.106	تاج الدين السبكي، الأشباه والنظائر، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى 1411هـ.	73
.107	تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع - الجيزة - مصر، الطبعة: الثانية، 1413هـ.	9
.108	تاج الدين السبكي، معجم الشيوخ، تخريج: شمس الدين أبي عبد الله ابن سعد الصالحي الحنبلي (ت:759هـ)، تحقيق: د. بشار عواد وآخرون، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، 2004م	3
.109	تقريظ لابن حجر العسقلاني على الرد الوافر، محمد بن أحمد بن محمد بن خير الله، (ت:1200هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم الشيباني، مكتبة ابن تيمية - الكويت	17
.110	تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت:370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، مطبعة: دار إحياء التراث العربي - بيروت ـ الطبعة: الأولى، 2001م.	63
.111	جبور عبد النور، المعجم الأدبي، دار العلم	108

	للملايين - بيروت -الطبعة: الثانية، 1984م.	
.112	حسن البنا، رسالة العقائد، من مجموعة رسائل.	82
.113	د. إحسان عباس تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة - بيروت - الطبعة: الرابعة - 1983م.	130
.114	د. أحمد مطلوب، في المصطلح النقديّ: ، بغداد : المجمع العلمي، 2002 م.	112
.115	د. الصديق عمر يعقوب، مصطلحات العقيدة في مباحث الإلهيات بين علم الكلام وعلم اللاهوت، المكتبة الأزهرية - القاهرة، الطبعة الأولى - 2006م.	112
.116	د. جعفر آل ياسين، الفارابي في حدوده ورسومه، مطبعة: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى - 1405هـ.	110
ر . م	المصادر والمراجع	ر.ص
.117	د. حسن محمود الشافعي، المدخل إلى دراسة علم الكلام، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة : الثانية -1991م.	110
.118	د. سعيد بن على بن وهف القحطاني، عقيدة المسلم في ضوء الكتاب والسُّنَّة: مطبعة: سفير- الرياض.	82
.119	د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، المفيد في مهمات ، دار الإعلام، الطبعة: الأولى، 1422هـ.	83
.120	د. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، المهذب في علم أصول الفقه، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، 1420هـ.	93
.121	د. عثمان جمعة ضميرية، مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة: الثانية، 1417هـ.	84
.122	د. محمد الزحيلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، دار الفكر - دمشق، الطبعة: الأولى، 1427هـ.	69
.123	د. محمد السيد الجليند، تأملات حول منهج القرآن الكريم في تأسيس اليقين، مكتبة الزهراء - القاهرة - 1990م.	112
.124	د. محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، الطبعة (بدون) تاريخ الطبع (بدون).	108
.125	د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، القواعد الفقهية، مكتبة الرشد - الرياض- الطبعة الأولى، 1418هـ.	65
.126	ذيل طبقات الحنابلة، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، 1425 هـ.	3
.127	زين الدين الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية - بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ	82
.128	سنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، وآخرون، مطبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى،	68

	1424 هـ،	
.129	شعب الإيمان للبيهقي، تحقيق : محمد السعيد بسيوني زغلول مطبعة: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى ، 1410هـ	69
.130	صالح بن سعد اللحيدان، نقد أصول الشيوعية، مكتبة الحرمين - الرياض - المملكة العربية السعودية، 1401هـ.	137
.131	صالح بن عبد الله بن حميد، أصول الحوار وآدابه في الإسلام, دار المنارة, جدة - مكة , الطبعة: الأولى - 1415هـ.	133
ر.م	المصادر والمراجع	ر.ص
.132	صالح بن غانم السدلان: القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها، دار بلنسية للنشر والتوزيع - الرياض - الطبعة الأولى، 1417هـ.	70
.133	ضوابط قبول المصطلحات العقدية والفكرية عند أهل السنة والجماعة، للطالب: سعود بن سعد العتيبي، أطروحة دكتوراه، إشراف الدكتور: أحمد السيد علي رمضان، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية - 1428هـ.	107
.134	عبد القاهر البغدادي الفرق بين الفرق، دار الكتب العلمية - بيروت ـ لبنان، الطبعة: بدون، تاريخ النشر: بدون	28
.135	علي أحمد الندوي، القواعد الفقهية ، دار القلم - دمشق - الطبعة الثالثة، 1414هـ.	64
.136	كتاب الإيمان الكبير لشيخ الإسلام ابن تيمية، دراسة وتحقيق، محمد سعيد إبراهيم سيد أحمد، أطروحة دكتوراة، إشراف الدكتور: أحمد عبد الرحيم السائح، كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، 1423هـ.	60
.137	كتاب القواعد، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقري، تحقيق: أحمد بن عبد الله بن حميد، جامعة أم القرى - مكة الكرمة، رقم الطبعة بدون، تاريخ النشر بدون.	90
.138	كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مطبعة: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، الطبعة: الأولى - 1996م.	53
.139	كنز الوصول إلى معرفة الأصول: (أصول السرخسي)، تحقيق: رفيق العجم، دار المعرفة - بيروت	147
.140	لابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، 1416هـ.	99
.141	محمد الروكي، نظرية التقعيد الفقهي وأثرها في اختلاف الفقهاء، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، 1414هـ.	94
.142	محمد حسين شمس الدين، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء دار الكتب العلمية- بيروت، 1987م.	111

.143	محمد خليل هراس، ابن تيمية السلفي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ.	6
.144	محمد عبد القادر ابن أبي الوفاء القرشي الحنفي الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مطبعة: دائرة المعارف، حيدر أباد - الهند - الطبعة الأولى، 1332هـ.	71
.145	مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة: دار الحديث - القاهرة - الطبعة: الأولى، 1416 هـ	68
ر . م	المصادر والمراجع	ر.ص
.146	مقال بعنوان أهمية المصطلح في الفكر الإسلامي، عادل سالم عطية، مركز التأصيل للدراسات والبحوث - جدة - المملكة العربية السعودية، 1433هـ - 2015م.	113
.147	مقال بعنوان: (النقد مفهومه، مشروعيته، شروطه، موارده) إسماعيل إبراهيم حريري، هيئة علماء بيروت، مجلة لقاء - بيروت - قسم الفكر، العدد: السابع عشر - 2009م.	130

فهرس الموضوعات

ر.م	فهرس الموضوعات	ر.ص
1.	الفصل الأول: ابن تيمية وكتابه "الإيمان"	1
2.	المبحث الأول: السيرة العلمية لابن تيمية	2
3.	أولاً: حياة ابن تيمية الشخصية	3
4.	اسمه ونسبه:	3
5.	نسبته	3
6.	نشأته	4
7.	عصره	5
8.	الناحية السياسية	5
9.	الناحية الاجتماعية	8
10.	الناحية العلمية	10
11.	وفاته	11
12.	ثانيا: حياة ابن تيمية العلمية	13

13.	شيوخه وتلاميذه	15
14.	شيوخه	15
15.	تلاميذه	16
16.	ثالثا: علمه وتصانيفه	18
17.	علمه وثقافته	18
18.	تصانيفه	19
19.	المبحث الثاني: المشهور من مصنفات ابن تيمية في أصول الدين	22
20.	أولاً: منهج ابن تيمية في التأليف	23
21.	ثانيا: عنايته بالتصنيف في أصول الدين	26
22.	ثالثا: المشهور من مصنفات ابن تيمية في مباحث العقيدة	36
23.	المبحث الثالث: كتاب الإيمان وموقعه بين مصنفات ابن تيمية في أصول الدين	48
ر.م	**فهرس الموضوعات**	ر.ص
24.	أولا: التعريف بكتاب "الإيمان"	49
25.	ثانيا: موضوعات كتاب "الإيمان" والمنهج المتبع فيه	53
26.	ثالثا: قيمة الكتاب العلمية وموقعه بين مصنفات ابن تيمية في أصول الدين	58
27.	الفصل الثاني: أمهات قواعد علم التوحيد في كتاب "الإيمان"	61
28.	المبحث الأول: أهمية القواعد في منظومة العلوم الإسلامية	62
29.	أولاً: معنى القاعدة والفرق بينها وبين الألفاظ المقاربة لها	63
30.	معنى القاعدة لغة واصطلاحاً	63
31.	التعريف الاصطلاحي	63
32.	الفرق بين القاعدة والألفاظ المقاربة لها	64
33.	أولا: الفرق بين القاعدة والضابط	64
34.	الضابط لغة	64
35.	وفي الاصطلاح	64
36.	الفرق بين القاعدة والضابط	65
37.	ثانياً: الفرق بين القاعدة والأصل	65
38.	تعريف الأصل	65
39.	والأصل في الاصطلاح	65

40.	الفرق بين القاعدة والأصل	66
41.	ثانياً : لمحة تاريخية عن نشأة علم القواعد	67
42.	ثالثاً : أهمية القواعد ومصادر تأصيلها	72
43.	أهمية القواعد	72
44.	مصادر تأصيل القواعد	74
45.	أولاً: القرآن الكريم	74
46.	ثانياً: السنة النبوية	75
ر.م	فهرس الموضوعات	ر.ص
47.	ثالثاً: الاجتهاد	76
48.	المبحث الثاني القواعد وأهميتها في ضبط مسائل علم التوحيد	78
49.	أولاً: حقيقة علم التوحيد	79
50.	العلم في اللغة والاصطلاح	79
51.	العلم اصطلاحاً	80
52.	التوحيد لغة واصطلاحاً	80
53.	التوحيد لغة	80
54.	التوحيد اصطلاحاً	81
55.	تعريف العقيدة لغة واصطلاحاً	81
56.	العقيدة لغة	81
57.	العقيدة اصطلاحاً	82
58.	العلاقة بين التوحيد والعقيدة	83
59.	ثانياً: نشأة التدوين في علم العقيدة	84
60.	ثالثا: أهمية التقعيد في علم العقيدة	89
61.	المبحث الثالث: منهج ابن تيمية في تحديد القواعد	91
62.	أولاً: مقومات صياغة القاعدة:	92
63.	أولا: الأركان	92
64.	تعريف الركن	92
65.	أركان القاعدة	93
66.	ثانيا: الشروط	93
67.	تعريف الشرط	93
68.	شروط القاعدة	93
69.	العموم	94
ر.م	فهرس الموضوعات	ر.ص
70.	التجريد	94

71.	الاطراد أو الأغلبية	95
72.	ثانياً:نماذج من القواعد العقدية التي أوردها بن تيمية في كتاب الإيمان	96
73.	القاعدة الأولى	96
74.	القاعدة الثانية	98
75.	القاعدة الثالثة	99
76.	القاعدة الرابعة	100
77.	القاعدة الخامسة	100
78.	القاعدة السادسة	103
79.	الفصل الثالث: المصطلحات والمفاهيم وصور النقد في كتاب الإيمان	105
80.	مسلك ابن تيمية في تحديد مفاهيم المصطلحات في أبواب علم التوحيد	106
81.	أولاً: معنى المصطلح والمفهوم	107
82.	معنى المصطح لغة واصطلاحاً	107
83.	المصطلح لغة	107
84.	أما معناه اصطلاحاً	107
85.	معنى المفهوم لغة واصطلاحاً	108
86.	المفهوم لغة	108
87.	والمفهوم في الاصطلاح	109
88.	ثانيا: أهمية ضبط المصطلحات العقدية	110
89.	أهمية وشروط ضبط المصطلحات في مختلف العلوم	110
90.	أهمية ضبط المصطلحات العقدية	112
91.	ثالثاً: أهم المصطلحات الواردة في كتاب "الإيمان"	116
92.	الإيمان والإسلام والإحسان	116
ر.م	فهرس الموضوعات	ر.ص
93.	مفاهيم الكفر والفسوق والعصيان	119
94.	الكفر:	119
95.	الفسوق	120
96.	العصيان	121
97.	النفاق	122
98.	الظلم	123
99.	الشفاعة	124

.100	الشرك	124
.101	الصلاح والفساد	125
.102	القدر	126
.103	المبحث الثاني: منهج ابن تيمية في النقد	127
.104	أولاً: معنى النقد لغة واصطلاحا والألفاظ المقاربة له	128
.105	النقد لغة واصطلاحاً	129
.106	معنى الرد	130
.107	معنى المناظرة	131
.108	معنى المناقشة	131
.109	معنى الحجة أو المحاجة	132
.110	المحاورة أو الحوار	133
.111	معنى الجدل	133
.112	ثانياً: مشروعّية النقد في الإسلام	135
.113	ثالثاً: شروط وقواعد النقد	137
.114	المبحث الثالث: أظهر صور النقد في كتاب "الإيمان"	140
ر.م	فهرس الموضوعات	ر.ص
.115	أولا: القواعد التي اعتمدها ابن تيمية في النقد.	141
.116	الكلام في الناس لا يكون إلا بالعلم والعدل لا بالجهل والظلم	141
.117	التجرد من الهوى	142
.118	الالتزام بما جاء به الله ورسوله، وعدم التقليد	143
.119	ثانيا: صور من نقد ابن تيمية لبعض العلماء، والفرق الكلامية	145
.120	الصورة الأولى: نقد من قال بالحقيقة والمجاز في الإيمان	145
.121	الصورة الثانية: نقد الأشاعرة في مسألة الإيمان	149
.122	الصورة الثالثة: نقد قول القاضي أبو بكر في الإيمان	155
.123	الصورة الرابعة: نقد جهم بن صفوان ومن اتبعه	158
.124	الصورة الخامسة: نقد أقوال المرجئة	161

	ومن وافقهم في معنى الإيمان	
125.	الخاتمـــــــة	166
126.	فهرس الآيات	169
127.	فهرس الأحاديث النبوية والآثار	179
128.	فهرس القواعد	184
129.	فهرس الأعلام المترجم لهم	186
130.	فهرس المصادر والمراجع	193
131.	فهرس الموضوعات	205